٤١٥,١
م ب - حـ

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
كلية الدراسات العليا

# دائرة اللغة العربية
# القياس النحوي
# أصوله وضوابطه ووظيفته ودوره
# في بناء المدرستين (الكوفة والبصرة)

جامعة القرآن الكريم
والعلوم الإسلامية
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
المكتبة
رقم القيد : ٤٩١٩ التاريخ ١٤/٩/١٤٢٥هـ

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو وأصوله

للعام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

إعداد : مبارك حسين نجم الدين بشير

إشراف : أ.د. عبد الله بن رمضان فضل

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
كلية شئون المكتبات
الرسائل الجامعية
٥٦١
٧٧١
التاريخ ١٤٢٥/٥/١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

" اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم "(5)

سورة العلق الآيات 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 .

# الإهـــــداء

إلى من ربياني صغيرا وغرسا فيّ حب العلم والمعرفة
والدي ، وإلى نبع إلهام دافق وفيض حنان غامر
زوجتي الأستاذة حربية محمد أحمد عثمان ضو النفس ورفيقة الدرب وزميلة العمل
وإلى بحر زاخر بالعلم والمعرفة ومحوط بالتواضع والإحساس ذلكم العلامة عبد الله
بريمة فضل المشرف على هذا البحث وإلى زهرات يانعات ما زلن في الأكمام يدرجن
في درب العلا بنياتي : لينة ولبابة ويمنى وحميدة
وإلى ظافر بالخير يرتاد آفاق العلا وإلى أعزاء جمعتنا بهم دروب الحياة وشعابها
في سنوات الطلب وفي حقول العمل وفي ميادين الفكر وحلق الذكر
إلى هؤلاء وأولئك جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع لعلهم بها يكونون
فخورين .

الباحث

# فهرس المحتويات


| الرقم المتسلسل | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | فهرس المحتويات | 3-1 |
| 2 | فهرس المحتويات | |
| 3 | شكر وعرفان | 4 |
| | مقدمة (5-32) | |
| 4 | موضوع البحث | 5 |
| 5 | أهداف البحث | 5 |
| 6 | حدود البحث | 6 |
| 7 | منهج البحث | 6 |
| 8 | الدراسات السابقة | 10-6 |
| 9 | مصطلحات البحث | 15-10 |
| 10 | فصول البحث | 20-15 |
| 11 | مصادر البحث الأساسية | 32-20 |
| | تمهيد | |
| | نشأة أصول النحو وتطورها (33-45) | |
| 12 | مفهوم الأصول | 34-33 |
| 13 | أثر أصول الفقه في أصول النحو | 37-35 |
| 14 | بداية البحث والتأليف في أصول النحو | 40-37 |
| 15 | ماهية أصول النحو | 42-40 |
| 16 | دعوى ابتكارها | 44-42 |

| الرقم المتسلسل | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| | **الفصل الأول** | |
| | **مفهوم القياس وأنواعه (45-56)** | |
| 17 | مفهوم القياس لغة واصطلاحاً | 47-45 |
| 18 | أنواع القياس | 53-48 |
| 19 | العلاقة بين القياس والصوغ القياسي | 56-54 |
| | **الفصل الثاني** | |
| | **نشأة القياس وتطوره (57-83)** | |
| 20 | بداياته الأولى | 66-57 |
| 21 | تبلوره عند الخليل وسيبويه | 70-67 |
| 22 | إفراد القياس بالتأليف | 75-71 |
| 23 | تأثره بأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق | 83-76 |
| | **الفصل الثالث** | |
| | **مصادره وأركانه وضوابطه (84-126)** | |
| 24 | مصادر القياس | 94-84 |
| 25 | أركان القياس | 105-95 |
| 26 | ضوابط القياس وأصوله | 111-106 |
| 27 | علاقة القياس بالاستشهاد | 118-112 |
| 28 | علاقة القياس بفكرة العامل | 124-119 |
| 29 | مكانة القياس في علم أصول النحو | 126-125 |

| الرقم المتسلسل | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| | **الفصل الرابع** | |
| | **وظيفة القياس في النحو (127-161)** | |
| 30 | وظيفة القياس في الاتصال والترتيب والفصل | 129-137 |
| 31 | وظيفة القياس في الحذف | 138-146 |
| 32 | القياس في مواقع الإعراب | 147-150 |
| 33 | القياس في العوامل | 151-157 |
| 34 | القياس في شروط العمل | 158-161 |
| | **الفصل الخامس** | |
| | **دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة (162-196)** | |
| 35 | شرح مفهوم مصطلح مدرسة | 162-166 |
| 36 | دور القياس في بناء مذهب البصرة | 167-173 |
| 37 | دور القياس في بناء مذهب الكوفة | 174-176 |
| 38 | أوجه الاتفاق بين المذهبين | 177-179 |
| 39 | أوجه الاختلاف بين المذهبين | 180-188 |
| 40 | ضوء علم اللغة الحديث وابن مضاء الأندلسي | 189-196 |
| 41 | الخاتمة | 197-201 |
| 42 | ملخص البحث | 202-205 |
| 43 | ملخص البحث باللغة الإنجليزية | 206 |
| 44 | ثبت المراجع | 207-215 |
| 45 | فهرس الآيات | 216-218 |
| 46 | فهرس الأحاديث | 219 |
| 47 | فهرس أبيات الشعر | 220-221 |
| 48 | فهرس الأعلام | 223-229 |

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تنال المكرمات وبعونه وتوفيقه تدرك الغايات ، والشكر له على ما مضى وما هو آت وأنّى لي أن أوافي شكر أنعمه وما أجزل من العطايا والهبات، وما شكري له إلا نعمة من نعمه فرجائي أن يتقبل ويسدد الخطى ويغفر الزلات .

والشكر أيضاً أسوقه آيات تزف إلى جامعة القرآن الكريم إدارةً وأساتذةً وبالأخص العاملين في كلية الدراسات العليا لما وجدته عندهم من تعاون ومساعدة ونصح وإرشاد ، والشكر أيضاً للعاملين بمكتبة جامعة القرآن لما وفروه لنا من خدمات وجو هادئ .

والشكر أيضاً أزفه للبروفيسور عبد الله بريمة فضل المشرف على هذا البحث لما بذله من نصح ومتابعة وتدقيق في أناة وصبر إلى أن وصلت هذه الدراسة إلى مرحلة الطباعة والتدقيق .

والشكر أجزله أيضاً لزوجي الأستاذة/ حربية محمد أحمد عثمان لما كانت تبذله من العون والنصح والمواساة ، والشكر لكل من أسهم في إخراج هذه الدراسة في صورتها النهائية طباعة وتنسيقاً ومراجعة وتصحيحاً .

والحمد والشكر أولاً وآخراً للذي به تناط الأسباب والذي يرتب النتائج والعواقب فإنه نعم المولى ونعم المالك الوهاب .

الباحثة .

# مقدمة

الحمـــد الله الذي أنزل القرآن بلسان العرب المبين ، وجعل لغة الضاد هي لغـــة الرســـالة الخاتمـــة إلى يوم يبعثون والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالعربية وأُتي جوامع كلمها وانقاد له بيانها إيجازاً وتفصيلاً .

أوبعـــد ..

فـــإن هـــذه المقدمة تشمل خطة البحث الخاصة بهذه الدراسة بكل تفاصيلها ويمكن توضيحها كما يلي :-

## أولاً : موضوع البحث :

موضـــوع هـــذا البحـــث هو : القياس النحوي ، ومما دعا الباحث لتناوله بالبحث والدراسة صلته بالتعليل الذي كان موضوع بحث نال به درجة الماجستير ، ومـــن المعلوم أن صلة القياس بالتعليل تتضح في كون العلة النحوية ثالث ركن من أركان القياس النحوي .

تناول الباحث القياس النحوي بوصفه واحداً من أصول النحو ، فدرسه من حيـــث مفهومه وأنواعه ومصادره ، وأصوله ، وضوابطه ، ووظيفته ، ودوره في بناء مذهبي البصرة والكوفة .

## ثانياً : أهداف البحث :

يرجى لهذا البحث أن يحقق الأهداف الآتية :

1-شرح مفهوم القياس وبيان أهميته في النشاط اللغوي .

2-بيان وظيفة القياس في بناء علم النحو .

3-تحديد ضوابط القياس النحوي .

4-توضيح مكانة القياس من أصول النحو .

5-وصف دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة .

## ثالثاً : حدود البحث :

يقتصر الباحث في دراسته القياس على القياس النحوي ولا يتعداه إلى القياس الصرفي والدلالي إلا فيما دعت إليه ضرورة التوضيح ، ويرد الباحث على الذين رفضوا القياس مثل ابن مضاء القرطبي ومن أخذ بأقواله من المعاصرين ممن اتبعوا المنهج الوصفي في علم اللغة الحديث ، ويرد الباحث عليهم مستشهداً بمقولات العالم اللغوي المعاصر تشومسكي ونظرياته فيما عرف بالمنهج التحويلي .

## رابعاً : منهج البحث :

يتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التاريخي مستقرئاً ومحللاً متتبعاً القياس منذ نشأته متناولاً العوامل التي أثرت في تطوره مبيِّناً دوره في بناء مذهبي البصرة والكوفة .

## خامساً : الدراسات السابقة :

هناك لفيف من علماء النحو واللغة تناولوا القياس النحوي بالدراسة كل منهم يعالج وجهاً معيناً من أوجه القياس ، ولا شك أن القدماء من النحاة واللغويين قد عنوا بالقياس النحوي وألفوا فيه كتباً مستقلة لم يصل إلى الباحثين سوى أسمائها ، ومن تلك الكتب : -

1- القياس في النحو ، ليونس بن حبيب[1] .

2- المقاييس في النحو ، للأخفش الأوسط[2].

3- القياس ، لهشام الضرير[3] .

4- القياس على أصول النحو ، لابن مردان الكوفي[4] .

---

[1] بروكلمن ، تاريخ الأدب العربي ، ج2 ، ص130 .

[2] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص2 ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية عام 1371 هـ - 1952م .

[3] ابن النديم ، الفهرست ، ص 76 ، مكتبة خياط ، بيروت ، لبنان ، د.ت .

[4] نفسه ، ص77 .

ومهما يكن من أمر هذه الكتب فإن النحاة منذ بدء النحو قد اعتمدوا القياس في مباحثهم النحوية غير أن مسائله وأحكامه وحدوده وأقسامه وكل ما يتعلق به مبثوث ومتفرق هنا وهناك ولعل أبا علي الفارسي في مسائله العسكريات والحلبيات قد حاول نظمه نظرياً .

ومن الذين تناولوا القياس من علماء النحو قديماً ابن جني المتوفى سنة 392هـ تلميذ أبي علي الفارسي في كتابه (الخصائص) ، تناوله بالشرح والدراسة وهو يحاول أن يقيم أصول النحو على مذاهب أهل الفقه والكلام .

ومن الذين تناولوا القياس من القدماء بعد ابن جني أبو البركات كمال الدين بن الأنباري المتوفى سنة 377 هـ في كتابيه ( الإغراب في جدل الإعراب ) و(لمع الأدلة في أصول النحو ) .

ومن المتأخرين الذين درسوا القياس ضمن أصول النحو الإمام السيوطي المتوفى سنة 911 هـ في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) ولم يزد فيه على ما ورد عند ابن الأنباري سوى التنسيق والترتيب .

وتناول القياس أيضاً لفيف من العلماء المعاصرين بل إنّ الدرس اللغوي اليوم تتوزعه اتجاهات مختلفة ، ينكفئ بعضها على تراث العربية العظيم ، ويلجأ بعضها الآخر إلى المناهج الغربية المعاصرة ، وثمة ثالث يحاول أن يدرس القديم في هدى المعاصر أو أن يتمثل المعاصر في إطار التراث ، وتشهد الدراسات الجامعية صراعاً غير خفي بين هذه الاتجاهات وهو صراع لم يجانب التوفيق ، ومن مهمة هذه الدراسة ذكر من تناول القياس النحوي بالدراسة والبحث ، ومن هؤلاء الشيخ محمد الخضر حسين المتوفى عام 1958م في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها ) وكان الكتاب مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه وتدل على مواقعه وأحكامه . ومنهم أيضاً الأستاذ أحمد أمين في بحث بعنوان (مدرسة القياس) نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الأول الصادر سنة 1950م وقد خلط فيه القياس اللغوي بالقياس النحوي وقسم علماء اللغة إلى محافظين وأحرار .

وممن تناول القياس من المعاصرين الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (دراسات لغوية) وهو فيه ينطلق من مباحث القدماء كابن جني وابن فارس والسيوطي ويخلص إلى القياس في دراسات المحدثين كالشيخ محمد الخضر حسين والعالم السويسري دي سوسير، ويعرض لمصادر التوثيق اللغوي كالقرآن الكريم والحديث الشريف والمأثورات المقبولة والشعر العربي وينتهي إلى قوله : وليس هناك من يلزمنا الآن بآراء قدامى النحاة . وهكذا من غير تحديد ولا سبب يحلله من الالتزام بآراء قدامى النحاة[1] .

ومن الذين تناولوا القياس من المعاصرين الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (في أصول النحو) وهو عبارة عن محاضرات ألقاها على طلاب الجامعة السورية ثم طبعها في كتاب والكتاب مباحث في الاحتجاج ، والقياس ، والاشتقاق ، والخلاف .

وقد أجمل كلامه في موضوع القياس[2] في أربعة جوانب هي :-

1-من تاريخ القياس والقياسيين .

2-أثر العلوم الدينية فيه .

3-من أحكام القياس .

هذا الكتاب في الأصل محاضرات لذا فهو للتعريف بالقياس وما تعلق به أقرب منه إلى الدراسة ، وفيه نصوص جيدة عزز بها الجوانب التي بحثها ولا شك أنها غنية بمادتها تصلح لأن تكون منطلقاً لدراسة أكمل لأن هدفها تعليمي لمستوى معين من الدارسين .

ومن المعاصرين الذين تناولوا القياس الدكتور علي أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي) الذي طبع سنة 1973م فقد درس القياس في ثلاثة الفصول الأولى دراسة منهجية وافية خلص فيها للقياس النحوي مصححاً مفهومه ،

---

[1] انظر عبد الصبور شاهين ، دراسات لغوية ، ص102 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، عام 1406هـ - 1986م .

[2] انظر : سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ص78 ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط3 ، عام 1964م .

ناقداً كثيراً من أحكامه التي رأى فيها مظهراً من مظاهر الخلط المنهجي في البحث النحوي .

وممـــن تناول القياس من المعاصرين الدكتور محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى بن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) والكتاب مطـــبوع عام 1973م ، وقد عرض للقياس في الفصل الثاني منه وقد بحثه تحت العناوين الآتية :

1- القياس في نظر النحاة .

2- رأي بن مضاء في القياس .

3- القياس والصوغ القياسي والاستقراء .

وممـــن تـــناولوا القـــياس مـــن المعاصرين الدكتور تمام حسان في كتابه (الأصـــول) ، وقد درسه على أنه دليل ثالث ، بدأ بالمقصود بالقياس ، فأركانه ، فالـــتعارض والترجيح ، فقواعد التوجيه ، فتوجيهات النحاة . والأفكار التي تدور فـــي هذه الدراسة هي صدى أفكاره التي ذكرها في كتابيه : (اللغة العربية معناها ومبناها) و (مناهج البحث في اللغة ) .

وأمـــا الذيـــن ذكـــروا القياس من المعاصرين في ملفات تناولت المدارس النحوية ، أو درست شخصيات نحوية أو موضوعاً يتصل بالنحو فلم يخرج ذكرهم القـــياس عما هو موجود في كتب الطبقات ، أو في كتب أصول النحو ولم يزيدوا علـــى ذلـــك شـــيئاً سوى نقد القياس أو الشكوى منه ومن ذلك ما ورد في كتاب (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) للدكتور مهدي المخزومي وهو بحث نال به درجة الدكتوراه .

ومـــنه أيضـــاً ما ورد في كتاب (المدارس النحوية) للدكتور شوقي ضيف فجملـــة ما فيه عن القياس أمثلة من أقيسة البصريين ، واتساع الكوفيين في القياس ويخلص منه إلى قوله إنَّ المدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعاً

جعـــل البصـــرة أصح قياساً منها[1] وهذا ترداد لما ذهب إليه السيوطي في قياس البصريين والكوفيين .

ولعـــل فـــيما ذكـــر مـــن دراسات سابقة تناولت القياس كفاية للباحث عن الاستطراد في تتبع كل ما كتب في القياس وخاصة أن ما ذكر من دراسات سابقة هو قصارى ما وصلت إليه يد الباحث وما تمكن من الاطلاع عليه ولا يمكن له أن يحيط بكل ما كتب في القياس من بحوث ومؤلفات ودراسات .

ولعـــل مـــا تـــنفرد به هذه الدراسة هو جمعها أشتات ما كتب في القياس وترتيبه وتنظيمه مع إبراز دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة والخلوص إلـــى رد علـــى منـــتقدي القـــياس كابـــن مضاء الأندلسي ومن أخذ بدعوته من المعاصرين ممن اتبع المنهج الوصفي الذي أبرزه علم اللغة الحديث .

## سادساً : مصطلحات البحث :

يجدر بالباحث أن يشرح في هذه التقدمة بعض المصطلحات التي وردت في هذه الدراسة ومن تلك المصطلحات :-

- **القـــياس** : لغةً يعني التقدير على مثال[2] ، وفي اصطلاح النحاة يعني: عبارة عـــن تقديـــر الفرع بحكم الأصل ، أو هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع ، أو هو ربط الأصل بالفرع بجامع[3] .
- **الأصـــــل** : لغـــةً يعني ما يفتقر إليه ولا يفتقر إلى غيره وفي اصطلاح النحاة يعنـــي : مـــا ثبت حكمه بنفسه وبني عليه غيره ، ويعني أيضاً في اصطلاحهم الدلـــيل بالنسبة للمدلول عليه ومن هذا القبيل (أصول النحو) أي أدلته كالسماع والقياس[4] .

---

(1) انظر شوقي ضيف ، المدارس النحوية ،ص51-54 ، ط8 ،دار المعارف ، القاهرة ، سنة 1968م .

(2) انظـــر : ابـــن منظور المصري ، لسان العرب ، ج5 ، ص3793 ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .

(3) انظر ابن الانباري ، ، لمع الأدلة ، ص 42 ، تحقيق عطية عامر ، استكهولم 1963م .

(4) انظـــر جمـــيل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج1 ، ص96 – 97 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،ط1 ، عام 1971م .

- **الصناعة** : تعني حرفة الصانع في الأصل وفي اصطلاح العلماء تعني العلم المتعلق بكيفية العمل[1] .
- **السماع** : وهو في اصطلاح علماء العربية خلاف القياس ، وهو ما لم تذكر له قاعدة كلية مشتملة على جزئياته بل يتعلق بالنقل عن أهل اللسان العربي ويتوقف عليه[2] .
- **السليقة** : هي قوة في الإنسان بها يختار الفصيح من طرق التراكيب من غير تكلف وتتبع قاعدة معينة موضوعة لذلك ، مثل : اتفاق العرب الأولين على رفع الفاعل ونصب المفعول ،-وجر المضاف إليه ، وغير ذلك من الأحكام المستنبطة من تراكيبهم[3] .
- **الاطراد** : هو جريان الأمر ، وتبع بعضه بعضاً ، واطراد الحد : تتابع أفراده وجريانها مجرى واحداً كجري النهر ، والاطراد هو أنّه كلما وجد الحد وجد المحدد فيه ، والمطرد لا يتخلف[4] .
- **الشذوذ** : منه الشاذ والشاذ هو : الذي يكون وجوده قليلاً ولا يأتي على قياس ، فدخول (أل) على الفعل المضارع شاذ في الاستعمال ، والمراد بالشاذ في استعمالهم : ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته .
- **النادر** : هو ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس .
- **الغالب** : هو أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل[5] .
- **الاستقراء**: هو تتبع جزئيات الشيء بالفحص والدراسة لأجل الخروج بحكم أو قاعدة عامة ، وهو نوعان : تام وهو الاستقراء بالجزئي على الكلي ، وناقص وهو : الاستقراء بأكثر الجزئيات وهو دليل ظني لا يفيد إلا الظن[6] .

---

(1) نفس المرجع ، ج1 ، ص 735 .

(2) المرجع السابق ، ج1 ، ص310 .

(3) أبو البقاء الحسيني ، الكليات ، ص 585 .

(4) نفسه ، ص140 .

(5) أبو البقاء الحسيني ، الكليات ، ص529 .

(6) نفسه ، ص 106 .

- **استصحاب الحال** : : هو التمسك بالحكم الثابت في حالة البقاء فاستصحاب الحال في الأسماء الإعراب ، وفي الأفعال البناء[1] .
- **الضابط** : من الضبط وهو في اللغة الحزم والإتقان والإحكام ، تقول ضبط الشيء أحكمه ، وضبط الكتاب صححه ، وفي اصطلاح القدماء هو : إستماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه الذي أريد به ثم حفظه ببذل مجهوده ، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره ، والضابط أو الضابطة عند العلماء حكم كلي ينطبق على جزئياته[2] .
- **مدرسة** : هذا المصطلح في الإنجليزية (School) وفي الفرنسية (Ecol) وفي اللاتينية (Schola) .

هذا اللفظ يعني لدى المعاصرين بالمفهوم الضيق : جماعة من الفلاسفة لهم مذهب واحد ، ونظام واحد ، ومكان واحد للاجتماع ورئيس أو عدة رؤساء يتعاقبون على التعليم .

وبالمفهوم الواسع : جماعة من العلماء أو الفلاسفة ينتسبون إلى مذهب واحد ، أو يدافعون عن مبدأ أساسي واحد[3] وهذا المفهوم هو الذي صار يستخدمه المعاصرون في مجال الأدب واللغة والفقه وغيرها .

- **العلة** : العلة في اللغة : اسم لعارض يتغير به وصف المحل بحلول لا عن اختياره ، ومنه سمي المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف ، وفي الاصطلاح : كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بانضمام غيره إليه فهو علة لذلك الأمر ، والعلة ترادف السبب إلا أنها قد تغايره ويراد بها المؤثر وبالسبب ما يفضي إلى الشيء بالجملة أو ما يكون

---

(1) نفسه ، ص 106 .

(2) جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج1 ، ص 753 .

(3) نفسه ، ج2 ، ص 358 – 359 .

باعثاً عليه[1] وبالجملة العلة في اصطلاح العلماء ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه[2] .

- **المـــذهـــب** : فـــي اللغـــة هـــو : الطريق أو المعتقد الذي تذهب إليه ، وفي الاصطلاح هو مجموعة من الآراء والنظريات ارتبطت بعضها ببعض ارتباطاً منطقياً حتى صارت ذات وحدة عضوية منسقة ومتماسكة ، والمذهب أعم من الـــنظرية ، ويغلب على أصحاب المذهب أن يراجعوا آراءهم إلى عدد محدود من المبادئ من غير أن يطابقوا بينها وشروط الواقعة مطابقة تامة[3] .
- **الأثـــر** : له في الاصطلاح ثلاثة معانٍ ، الأول : النتيجة ، وهو الحاصل من الشيء ، والثاني العلامة ، والثالث الجزاء[4] .
- **الاستحسان** : لغةً هو عدُّ الشيء واعتقاده حسنا ، واصطلاحاً هو : اسم لدليل مـــن الأدلـــة الأربعـــة يعارض القياس الجلي ، ويعمل به إذا كان أقوى منه ، وســـمّوه بذلـــك لأنـــه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي فيكون قياساً مستحسِناً ، وقيل الاستحسان هو : ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس[5] )
- **الاســـتنباط** : هو في اللغة : استخراج الماء من العين من قولهم نبط الماء إذا خرج من منبعه ، وفي الاصطلاح هو : استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة[6] .
- **الاســـتعمال** : هو إعمال الشيء فيما أُعد له ، مثلاً استعمال القلم يعني إعماله فيما أُعد له وهو الكتابة أي استخدامه في الكتابة[7] .

---

(1) نفسه ،ج2 ، ص 96 .

(2) الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص176 ، تحقيق عبد المنعم الحفني ، دار الراشد .

(3) جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج2 ، ص 359 .

(4) الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص20 .

(5) نفسه ، ص 28 .

(6) نفسه ، ص 28 .

(7) ابراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ص628 ، دار الدعوة للطباعة والنشر ، ط2 ، استنابول ، عام 1392هـ – 1972م .

- **الإجمـــاع** : الإجمـــاع في اللغة هو العزم والاتفاق ، وفي الاصطلاح اتفاق المجتهديـــن من أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) في عصر على أمر ديني ، وقـــيل هـــو العـــزم التام من جماعة أهل الحل والعقد على أمر معين وهو في اصطلاح النحاة : اتفاق نحاة المصرين على حكم نحوي معين[1] .
- **العـــامـــل** : العامل في اصطلاح النحاة هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي لها تأثير في الكلمات التي تقع بعدها من حيث الشكل والإعراب ، أو هو ما أوجب كـــون آخـــر الكلمـــة على وجه معين من الإعراب ، وله أقسام منها : اللفظي والمعنوي[2] .
- **الخـــــلاف** : والمخالفـــة مصدر للفعل خالف ويعني كل منهما المضادة وعدم الموافقـــة وقـــد استعمل في اصطلاح النحاة بمعنى المضاداة فيقال مثلاً : وقع خـــلاف فـــي هذه المسألة بين المذهبين ، أو بين هذا النحوي وذاك ، أي وقع تضـــاد فـــي الـــرأي بينهما في مسألة معينة وينفى بقولهم : لا خلاف في هذه المســـألة أي أنهـــا مسألة متفق عليها بالإجماع وهذا هو المعنى المستخدم لهذا المصطلح[3] .
- **الشـــرط** : الشرط في اصطلاح النحاة هو : ما يقتضي وجوده وجود المشروط ولا يقتضـــي عدمه عدمه ، والفرق بينه وبين العلة هو أن العلة لا بد أن تكون مطردة ومنعكسة بخلاف الشرط[4] .
- **الحكـــم** : الحكم في اللغة : الصرف والمنع للإصلاح ، وفي العرف إسناد أمر إلـــى آخر إيجاباً أو سلباً ، والحكم النحوي مثل : رفع الفاعل ونصب المفعول ونحو ذلك من الأحكام النحوية واللغوية[5] .

---

(1) الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص21 .

(2) محمـــد ســـمير بخيت ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص 160 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1403هـــ - 1983م .

(3) نفسه ، ص 140 .

(4) أبو البقاء الحسيني ، الكليات ، ص530 - 531 .

(5) نفسه ، ص 380 - 381 .

- **الحمـــــل** : لغـــةً هـــو الإغراء والعلوق والكفل وفي اصطلاح النحاة : اتحاد المتغايريـــن فـــي المفهـــوم بحسب الهوية وفيه اختلاف ، وأنواع الحمل بهذا المفهـــوم كثـــيرة مثل حمل الأصول على الفروع ، وحمل المطلق على المقيد وغـــيرهما ، ومن حمل الأصول على الفروع ألا يضاف (ضارب) إلى فاعله لأنك لا تضيفه إليه مضمراً ، فكذلك مظهراً لأن المضمر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر لمشابهته للتنوين[1] .

## سابعاً : فصول البحث :

يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وصفه كما يلي :-

1- التقدمة : تشمل خطة البحث وأساسياته .

2- التمهـــيد : وهـــو عـــبارة عن توطئة للدخول في موضوع البحث ،ومضمونه تعـــريف بأصـــول النحو مفهوماً ونشأة وتطوراً مع إيضاح العلوم التي أثرت في أصـــول الـــنحو كالفقـــه والكلام والحديث وغيرها من العلوم الإسلامية ، ثم بيِّن الباحـــث في نهاية التمهيد أصول النحو وما هيتها وذكر أن بعض العلماء يتجاذب دعوى ابتكار تلك الأصول وهم ابن جني وابن الأنباري والسيوطي .

3- الفصل الأول :عنوانه مفهوم القياس وأنواعه ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث : المبحث الأول أوضح فيه الباحث مفهوم القياس لغة واصطلاحاً في عدد من العلوم وفـــي المبحـــث الثانـــي بيَّن الباحث أنواع القياس متناولاً ثلاثة أنواع فقط وهي : القياس الأصولي ، والقياس المنطقي ، والقياس اللغوي والذي منه القياس النحوي وقـــد أوضح الباحث القياس الأصولي وبيَّن أن لهذا القياس أثراً كبيراً على القياس النحوي من حيث النشأة والتطور .

أمـــا القياس المنطقي فقد بيَّن الباحث أنَّه مرتبط بالمنطق اليوناني المعروف بالمنطق الأرسطي وقد عرفته الحضارة الإسلامية فيما ترجم من علوم اليونان إلى العربـــية بيد أن الفقهاء وقفوا منه وقفة حاسمة لذا لم يتسرب إلى العلوم الإسلامية بمـــا فـــيها الـــنحو ، ولم يكن لهذا المنطق أثر في العلوم الإسلامية إلا بعد إقدام

---

[1] المرجع السابق ، ص 378 – 379 .

الغزالـــي على مزجه بالفقه وقد كان هذا بعد القرن الرابع الهجري ، وما وجد من أثـــر لهذا المنطق في النحو عامة والقياس النحوي خاصة ففي التعريفات والحدود لـدى المتأخرين ، وقد رد الباحث ما ذهب إليه بعض المعاصرين من أن القياس النحوي متأثر بالقياس المنطقي منذ نشأته وأوضح أن هذا الزعم لا يسنده دليل إلا مجرد الفروض .

وفـيما يخـص القـياس اللغوي بيَّن الباحث أنواعه كالدلالي والصرفي ثم أوضح القياس النحوي وأورد التعريف الاصطلاحي له وما أورده النحاة من أمثلة لـــه .

وفـــي المبحـــث الثالـــث أوضـــح الباحـــث العلاقة بين القياس وما يسميه المعاصـــرون الصـــوغ القياسي ، ثم بيَّن أن القياس النحوي وسيلة منهجية اتخذها الـــنحاة لبـــناء علم النحو وتفسير قواعده وأحكامه وأشار إلى أن الصوغ القياسي يمارســـه متكلمو اللغة لإنتاج الأبنية والتراكيب بناء على خبرة مختزنة لذا يقع فيه الخطـــأ وأوضح أن القياس النحوي هدفه رد اللحن إلى الصواب وفق قواعد كلية مطردة تقوم على القياس ، وطرد القياس حملاً الشبيه على شبيهه .. الخ .

4- الفصـــل الثانـــي : وقد حمل هذا الفصل العنوان (نشأة القياس وتطوره) وقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث هي :-

- بدايات القياس الأولى .
- تبلوره عند الخليل وسيبويه .
- إفراده بالتأليف .
- تأثره بأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق .

فـــي هذا الفصل ومن خلال المباحث المذكورة أوضح الباحث نشأة القياس الـــنحوي وتطـــوره ، وقد تتبع الباحث بدايات الدرس النحوي من لدن أبي الأسود الدؤلي وبعض تلامذته مبيِّناً أن القياس النحوي نشأ نشأة فطرية وهو نفس القياس الـــذي مارســـه الصـــحابة وفقهاءالتابعين وهو ضم الشبيه إلى شبيهه والنظير إلى نظـــيره ، ثم أوضح الباحث أن هذا القياس كان قياساً عملياً تجلى في أعمال أئمة الـــنحاة الأول كأبـــي الأسود الدؤلي وعبد الله بن أبيإسحق الذي بعج النحو ومدَّ

القـــياس، وعيســـى بن عمر الثقفي تلميذه الذي سار على دربه في ممارسة القياس طـــرداً للقاعدة وردًّا إلى الصواب ، وكمعاصرهما أبي عمرو بن العلاء وتلميذهم الخلـــيل بن أحمد الذي عضّد القياس واستخرج العلل وقد وضّح الباحث أن القياس قد تبلور عند الخليل وتلميذه سيبويه الذي نهج نهجه وأخرج الكتاب الذي يعد أول مؤلـــف جمع قواعد النحو وأحكامه ومسائله وظهر للعلماء في صورة متكاملة تنم عـــن فهم عميق لمقولات الخليل في القياس وما تعلق به من تعليل وعامل وأصل وفـــرع .

وفـــي المبحـــث الثالث أوضح الباحث كيفية إفراد القياس بالتأليف النظري مبيِّناً أنّ القياس كان في جهود الأئمة السابقين إلى سيبويه عملياً تجلى في أعمالهم واســـتخراجهم قواعد النحو وأحكامه ، وبيَّن أن القياس صار بعد سيبويه وخاصة مـــنذ عهـــد أبـــي بكر بن السراج يفرد بالتأليف النظري من حيث التعريف وذكر الأمـــثلة وقد أوضح الباحث أن بعض النحاة ألف في أحد أركان القياس وهو العلة كابـــي القاســـم الزجاجـــي وعرض الباحث لجهود أبي علي الفارسي في القياس واهـــتمامه به ثم توقف عند ابن جني تلميذ الفارسي الذي ألف(الخصائص)وتناول فـــيه لأول مرة أصول النحو ، وقد ظفر القياس منه بمباحث عدة قسم في بعضها الكـــلام إلـــى أربعة أقسام بالنسبة للقياس والاستعمال واطراد ذلك وعدمه ثم انتقل الباحث إلى أبي البركات كمال الدين بن الأنباري وأوضح أنّه أنضج محاولات ابن جنـــي وابـــن السراج في أصول النحو عامة وفي القياس خاصة وأنّه في معالجته القـــياس تأثـــر بالفقه وأصوله والحديث وعلومه ثم ختم هذا المبحث بجهود الإمام السيوطي في كتابه (الاقتراح) الذي نسق فيه جهود ابن جني وابن الأنباري .

وفي المبحث الرابع أوضح الباحث أثر أصول الفقه وعلم الكلام في القياس وبيَّن أن هذا أمر طبيعي أن تتبادل العلوم التأثير والتأثر خاصة إذا كانت في محيط حضارة واحدة ثم ختم هذا المبحث بنفي أي أثر للمنطق في القياس النحوي خاصة فـــي بدايات نشأته وأطوار تطوره ذاهباً إلى أنّه لم يكن للمنطق من أثر في القياس النحوي إلا لدى المتأخرين وينحصر هذا الأثر في الحدود والتعريفات .

5- الفصـــل الثالـــث : وقـــد حمل هذا الفصل العنوان (مصادر القياس وأركانه وضوابطه ) وتضمن ستة مباحث هي :-

١- مصادر القياس .

٢- أركانه .

٣- علاقته بالاستشهاد والاحتجاج .

٤- ارتباطه بفكرة العامل .

٥- مكانته من أصول النحو .

في هذا الفصل أوضح الباحث المصادر التي استخرجت منها القواعد الكلية للـــنحو والتي أُجري القياس وفقها إلحاقاً للمثال بالقاعدة ووصلاً للاَّحق بالسابق ، تلك المصادر هي : كلام العرب الموثوق بعربيتهم شعره ونثره ، والقرآن الكريم وقـــراءاته وأوضح الباحث خلاف النحاة في قراءات القرآن خاصة قراءة عبد الله بـــن عامـــر ، ومـــن المصادر الحديث الشريف وقد بيَّن الباحث موقف النحاة من الحديـــث الشريف وقلة اعتمادهم على نصوصه بسبب ما قيل من أنَّ معظم رواته أعاجم ثم أوضح أنَّ ابن مالك قد أعاد للحديث اعتباره في كونه من مصادر القياس الفصيحة الوثيقة .

وفـــي المبحـــث الثاني وصف الباحث أركان القياس وهي المقيس والمقيس علـــيه والعلة والحكم ، وفي المبحث الثالث ذكر الباحث عدداً من ضوابط القياس معتمداً على كتاب (الإنصاف) تلك الضوابط هي التي تحكم إجراء القياس النحوي وتمـــنع فوضـــى الأحكام واضطرابها ، ثم أوضح علاقة القياس بما عرف لدى اللغويـــين والـــنحاة بالاستشـــهاد وأبان أن للقياس علاقة وطيدة بمسألة الاحتجاج والاستشهاد لأن أحكام النحو الخاصة بالتراكيب والأبنية توصل إليها بالقياس على القواعـــد الكلـــية المفردة المستخرجة باستقراء كلام العرب الموثوق بعربيتهم لذا وجـــب أن يكون الشاهد والدليل المؤيد للأمثلة المقيسة من لغة من يحتج بعربيتهم مـــن العرب المعروفين لدى أهل اللغة والنحو والاستشهاد قد يكون آية من القرآن أو حديثاً شريفاً أو بيتاً من الشعر أو مثلاً من الأمثال .

وفـــي المبحث الخامس أوضح الباحث أنّ للقياس ارتباطاً بفكرة العامل التي تعتـــبر إحـــدى ركيزتيـــن قام عليهما القياس النحوي وقد أوضح الباحث أن فكرة العامل من أهم المقولات النحوية التي جاء بها الخليل لتفسير اطراد تغير حركات أواخر الكلمات عند التضام في جمل وتراكيب .

وفي ختام الفصل بيَّن الباحث مكانة القياس من حيث الدرجة والترتيب بين أصـــول النحو ذاهباً إلى أنّ مكانته في الترتيب الثانية بعد السماع ودلل على ذلك بأقوال علماء أصول النحو كابن الأنباري وابن عصفور والكسائي وغيرهم .

6- الفصـــل الـــرابع ، حمـــل هذا الفصل عنوان ( وظيفة القياس في بناء النحو ومسائله ) ، وقد تضمن ستة مباحث هي :-

- وظيفة القياس في الاتصال .
- وظيفته في الترتيب .
- وظيفته في الحذف .
- وظيفته في مواقع الإعراب .
- وظيفته في العوامل .
- وظيفته في شروط العمل .

وقد عالج الباحث في هذا الفصل وظيفة القياس في بناء النحو وطرد قواعده وإصـــدار أحكـــام مسائله وقياس أمثلته من حيث الاتصال بين المفردات المرتبطة وعدمـــه ومـــن حيث الترتيب بين أجزاء الجملة التي تأخذ وظائف نحوية كالفعل والفـــاعل والمفعـــول به والنعت والمنعوت والحال وصاحبها ، ومن حيث حذف بعـــض المفردات واطراد ذلك الحذف وقد أوضح الباحث ذلك بإيراد الأمثلة الدالة علـــى حذف الاسم أو الفعل أو الحرف أو الحركة ، ومن حيث مواقع الإعراب ، ومن حيث شروط العمل .

7- الفصـــل الخـــامس : حمـــل هذا الفصل عنوان (دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة ) وقد تضمن ستة مباحث هي :-

- شرح مفهوم مدرسة .
- دور القياس في بناء نحو مذهب البصرة .

- دوره في بناء نحو مذهب الكوفة .
- اوجه الاتفاق بين المذهبين .
- اوجه الاختلاف بينهما .
- ضوء علم اللغة الحديث وابن مضاء الأندلسي .

في هذا الفصل أوضح الباحث دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة مبيّناً أن كلاً من المذهبين قد اعتمد القياس وعوّل عليه في بناء النحو وما كان من خلاف بينهما فمرجعه إلى فروع تتعلق بالقياس كالتعليل والعامل والتقديم والتأخير ، وقـد توصل الباحث إلى أنّه لا توجد مدرسة نحوية معينة وإنّما هنالك نحو في الأمصـار بين علمائه خلاف في الفروع لا في الأصول مما يمنع إطلاق مصطلح مدرسـة لأن مفهوم هذا المصطلح الإفرنجي يعني جماعة من العلماء أو الفلاسفة تعتقد في مذهب واحد وتتبنى مبدأ واحداً وفق أصول وقواعد متفق عليها .

وفـي الخـتام عرض الباحث لعلم اللغة الحديث ورد على انتقادات بعض المعاصـرين للقياس معتمداً مقولات المنهج التحويلي كما رد انتقادات ابن مضاء ذاهباً إلى أنها كانت صدى لمذهبه الظاهري الذي ينكر القياس ومدللاً على صحة القياس وما يتبعه من عامل بعجز ابن مضاء عن الإتيان بنحو يخلو من العامل كما زعم .

## ثامناً : مصادر البحث الأساسية :

من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة ويرى أنه من الضرورة بمكان أن يورد وصفاً موجزاً ما يلي :-

**1/ الكتاب ـ كتاب سيبويه :**

مؤلف الكتاب هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، وهو فارسي الأصل ، وينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو،وكنيته مختلف فيها :فهو أبو بشر ،وهـو أبـو الحسين ، وهو أبو عثمان ، وأثبت هذه الكنى جميعاً هي أبو بشر[1].

---

[1] انظر ، عبد السلام هارون ، مقدمة تحقيق كتاب سيبويه ، ج1 ، ص4 –6 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط2 ، سنة 1977م .

مولده ومسقط رأسه كان بالأهواز ، ثم هاجر إلى البصرة ونشأ بها وكان أول ما طلب الحديث والفقه ، وكان يستملي الحديث على حماد بن سلمة*، وبينما هو يستملي قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : (ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء ) فقال سيبويه : ( ليس أبو الدرداء) وظنه اسم ليس . فقال حماد : لحنت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما (ليس) هاهنا استثناء فقال : لا جرم ، سأطلب علماً لا تلحّنني فيه) . فلزم الخليل فبرع مع ملازمته للخليل ، كان لا يبرح يرتاد كبار الشيوخ والأئمة ومن ألمع شيوخه : حماد بن سلمة والأخفش الأكبر : عبد الحميد بن عبد المجيد ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس بن حبيب الضبي ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأبو زيد الأنصاري وغيرهم . توفي سيبويه على أرجح الأقوال عام 180 هـ بشيراز ودفن بهـا .

عُرِف كتابه من قديم إلى يومنا هذا باسم الكتاب ، أو كتاب سيبويه ، ومن المقطوع به أن سيبويه لم يسمه باسم معين ولعله أعجل عن تسميته ، ولشهرته عند النحويين كان يقال قرأ فلان الكتاب فيعلم أنه كتاب سيبويه ، وقد سماه النحاة قديماً قرآن النحو[1] .

أول ما ظهر كتاب سيبويه مطبوعاً منشوراً في طبعته الأولى في مجلدين مع مقدمة فرنسية بتحقيق المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبرغ أستاذ اللغة العربية الفصحى بالمدرسة الخاصة للغات الشرقية بباريس وكانت سنة الطبع هي 1881م.

ظهرت طبعته الثانية بكلكتا سنة 1887م وعنوانها هذا الكتاب اسمه الكتاب بتصحيح كبير الدين أحمد . ونشر في طبعته الثالثة باللغة الألمانية في خمس مجلدات من 1895 إلى عام 1900 بترجمة الدكتور ج بان وهو جوستاف بان مستشرق ألماني .

---

* هـو حماد بن سلمة بن دينار البصري وهو أول من أخذ عنه العلم ، كان عالماً بالنحو ، وهو أستاذ يونس بـن حبيـب الذي قال عنه : أول من تعلمت منه العربية حماد بن سلمة ، انظر الزبيدي ، طبقات النحويين ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار المعارف 1372هـ – 1972م .

[1] انظر ، عبد السلام هارون ، مقدمة تحقيق الكتاب ، ج1 ، 23 .

والطبعة الرابعة هي طبعة بولاق عام 1316 – 1318 هـ واشرف عليها محمود مصطفى خادم التصحيح بالمطبعة الأميرية ثم نشر الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون سنة 1385 هـ 1966م .

سيبويه في تأليفه الكتاب جمع أفكار الخليل ورتبها في كتاب جامع متكامل عرف لدى أهل العربية باسم الكتاب والنحاة حينما يشيرون إليه فإنهم ينظرون إليه وكأنه المعجزة النحوية التي ليس لأحد أن يأتي بمثلها .

اعتمد سيبويه في تأليفه كتابه على ما أخذه عن الخليل حتى قيل عنه أنّه جمع ألف ورقة من علم الخليل فتارة يذكره باسمه قائلاً : وزعم الخليل وتارة يقول وسألته ، وقد روى عن يونس بن حبيب الضبي نحواً من مائتي مسألة ، وعن أبي عمرو بن العلاء زها أربعين ، وعن عيسى بن عمر قرابة العشرين ونصفها عن ابن أبي إسحق الحضرمي ، وورواياته عن هؤلاء الثلاثة أكثرها عن طريق يونس بن حبيب ، وبهذا يعتبر الكتاب ثروة علمية فريدة إذ أنّه جمع حصيلة قرن من ثمرات تفكير العلماء الذين سبقوه من أبي الأسود إلى الخليل .

اتفق معاصروه على أنه كان أميناً في نقله ودقيقاً في منهجه حتى أن يونس بن حبيب لما نظر في كتابه قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني[1] .

الكتاب موسوعة في النحو والصرف والأصوات واللغة وتميز بالشمول وكثرة الشواهد وحيوية العرض مبرزاً الصلة العضوية بين القواعد النحوية والاستعمالات اللغوية وهذا ما أوحى للذين جاءوا من بعده أن يسيروا في طرق متعددة من مناحي الدرس النحوي واللغوي ، فمنهم من ركز جهده على استخلاص القواعد الأساسية وتثبيت عللها وقياساتها جاعلاً من النحو علماً منطقياً مستقلاً ، ومنهم من حرص أن يستشف منه أسرار اللغة العربية وبيانها ، وكل من أولئك وهؤلاء يجد في الكتاب مرتكزاً يستمد منه ما يريده ولقد بلغ إعجاب الأقدمين به وبدراسته حداً جعل الجرمي يقول : إنّه ظل ثلاثين سنة يفتي في الفقه من كتاب سيبويه[2] .

---

[1] الزبيدي ، طبقات النحويين ، ص 52 .

[2] المصدر السابق ، ص 75 .

امتاز كتاب سيبويه بالغموض في أسلوبه وصعوبة فهمه لهذا احتاج للشرح فنشـــأت عليه شروح كثيرة أهمها شرح السيرافي والرماني والأعلم الشنتمري ، وصـــعوبة أســـلوب الكتاب لا تعد منقصة في حقه إذ أن الكتاب يعتبر أول مؤلف نحـــوي منهجـــي شامل جمع قواعد النحو ومسائله وأحكامه موزعة على أبواب ، وكـــتاب من هذا النوع لا ينتظر منه أن يكون سهلاً على كل قارئ وهذا ما جعل العلمـــاء يعـــبرون عن تلك الصعوبة بقول المبرد لمن يريد دراسته ، هل ركبت الـــبحر[1] والشـــبه واضـــح بين البحر والكتاب فهو خضم زاخر صعب ، عناوين أبـــواب الكـــتاب طويلة وَصعبة الفهم على الناشئة وغير المتبحرين ومصطلحاته غامضـــة ومـــرجع هذا للبداءة إذ أن الكتاب يعتبر أول مؤلف في علم النحو فكل المؤلفـــات النحوية التي جاءت بعده اعتمدت عليه ونهلت منه ، ولعل مرجع طول العناوين وصعوبة المصطلحات فيه ترجع إلى أن مصطلح النحو لم يستقر ويتطور بعد .

**2/ الخصائص**

مؤلفـــه هـــو : أبو الفتح عثمان بن جني ، وهو رومي يوناني ، وكان أبوه مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي ولهذا ينتسب ابن جني أزدياً بالولاء ، ولد بالموصل قبل سنة 330هـــ وتوفي وهو في السبعين .

نشأ بالموصل وتلقي مبادئ التعلم فيها ، وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصـــلي الشافعي المعروف بالأخفش ، والنحو في الموصل قديم ، وقد أخذ فيما بعـــد عـــن أبي علي الفارسي فأكثر الأخذ عنه وهو الذي أحسن تخريجه ونهج له البحث وفتق له سبيل الاستقصاء والتوسع في التفكير ، وتجمع الروايات أنه لازم أستاذه أبا علي الفارسي بعد سنة 337هـــ في السفر والحضر وأخذ عنه ، صنف كتـــبه في حياة أستاذه فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول ، وكان واسع الرواية والدراية في اللغة ، وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريفها ، واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشق له غبار .

---

[1] انظر ، ابن النديم ، الفهرست ، ص83 ، مكتبة خياط ، بيروت – لبنان ، د ت .

كـــان حنفي المذهب ، وبغدادي المذهب في النحو ذا نزعة بصرية ، كان شاعراً عالماً بالنحو بارعاً في التصريف عاش في عصر ضعف الدولة العباسية ، فالخلفاء مغلوبون على أمرهم ، وولاة الأقاليم وعمالهم مستبدون بمعظمها ، توثقت صلته بآل بويه ، توفي سنة 392 هـ ببغداد وتولى الصلاة عليه الشريف الرضي الذي كان يربطه به حبل الصداقة وله فيه قصيدة رثاء يقول فيها :

**لتبك أبا الفتح العيون بدمعها وألسننا من بعدهـــا بالمناطق**[1]

لابـــن جنـــي مؤلفـــات كثـــيرة تدل على فضله الجم وعلمه الغزير منها : الخصـــائص ، وســـر الصـــناعة ، وتفسير تصريف المازني ، وشرح المقصور والممدود لابن السكيت وغيرها كثير .

يعتـــبر أبـــو الفتح بن جنّي بعد الخليل بن أحمد ثاني عبقري نظر في اللغة العربـــية نظـــرة شـــاملة فـــي تأليفه كتاب (الخصائص) وكتاب (سر الصناعة) . اســـتخلص ابـــن جنـــي من أساليب اللغة العربية المختلفة قواعداً أصولية لضبط ســـماعها واستنباط عللها ، ووضع مقاييسها ، وبيان سماتها المميزة . وقد استنار أبـــو الفتح بالثروة اللغوية والنحوية التي كانت بين يديه من ثمرات مباحث سابقيه مـــن علماء اللغة والنحو ولا سيما شيخه الموسوعي أبي علي الفارسي ، كما أفاد مـــن المنحى المنطقي الذي سلكه ابن السراج في أصوله ، بيد أن ابن جني امتاز بشـــيئين : أولهما ، تطبيق فكر أصول الفقه[2] في مباحثه النحوية ، وثانيهما شمول بحوثـــه اللغويـــة التي استطاع من خلالها إبراز خصائص اللغة وأصولها ، وفتح بذلـــك صـــفحة جديـــدة فـــي تاريخ النحو العربي ، ذلك أن الدراسات التي سبقته اقتصـــرت على استنباط القواعد وبيان شروط القياس عليها واستخراج عللها ، أما هو فقد تناول بصورة اشمل ، ونظر أعمق ظواهر اللغة والنحو في عملية متكاملة ترمـــي إلـــى تفســـير الظواهـــر اللغوية من حيث الصلة بين الألفاظ والتراكيب

---

(1) انظر ، محمد علي النجار ، مقدمة تحقيق كتاب الخصائص لابن جني ، ج1 ، ص5 –68 ، المكتبة العلمية ، القاهرة 1371هـ – 1952م .

(2) انظر ، ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص2 .

والدلالات ، وبهذا العمل الفريد في عرض مسائل اللغة أصولاً وخصائص قد ألغى ابن جني الحواجز التي أقيمت بين النحاة واللغويين .

وهكـذا وضـع ابن جني نظريات النحاة في شكل نظام لغوي عام يتجاوز حقـل اللغـة نفسها بصفتها ألفاظاً ومعاني ليتناول أسس آليات التفكير انطلاقاً من الصوتيات إلى الأشكال البنيوية .

هـذا هـو كتاب الخصائص الذي أهداه ابن جني إلى بهاء الدولة قائلاً في مقدمته ( هذا كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ملاحظاً ، عاكف الفكر عليه ، منجذب الرأي والروية إليه ، وادّاً أن أجد مهملاً أصله به ، أو خللاً ارتقه بعملـه ، واعـتقادي فيه أنَّه من أشرف ما صُنِّف في علـم العرب وأذهبـه في طريق القياس والنظر ، وأجمعه لأدلة ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة[1] ) .

**3/ الرد على النحاة**

مؤلفه أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن مضاء الأزدي الإشبيلي ، وهـو ممـن درسوا كتاب سيبويه على ابن الرماك* في الأندلس ، ثم اجتاز إلـى المغـرب ، وعيـن قاضياً بمراكش في أوج دولة الموحدين ، لكنّ اشتغاله بالقضـاء لم يمنعه من دراسة النحو والتأليف فيه ، ذكر المؤرخون له ثلاثة كتب فيه منها : المشرق في النحو ، والرد على النحاة[2] ، وهذا الأخير هو الذي وصل لأيـدي الباحثيـن من كتبه ، اكتشفه الدكتور شوقي ضيف فنشره مع مدخل سماه ثورة ابن مضاء .

الكـتاب عـبارة عـن نقد للنحو خاصة ما أسماه العلل الثواني والثوالث ، ومسائل التمارين وفكرة العامل ، دعا الكاتب إلى تخليص النحو من فكرة العامل ،

---

[1] انظر ، ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص1 .

* هو : عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأموي الاشبيلي المتوفى سنة 541هـ ، انظر بقية الوعاة ، ج 2 ، ص86 .

[2] انظر ، السيوطي ، بغية الوعاة ، ج1 ، ص323 .

وهـذه الدعـوى غـير مسبوق إليها ، كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث والتخلي عن التمارين ومسائلها وكلا الأمرين الأخيرين مسبوق إليهما .

وعـد فـي كتابه(الرد على النحاة)أن يؤلف كتاباً في النحو خالياً من العامل والمعمول وضرب لذلك بعض الأمثلة .

أقـبل المعاصرون على هذا الكتاب وأشادوا بذكر صاحبه لأنَّه صادف في نفـوس مـن درسوا المنهج الوصفي في علم اللغة الحديث هوى فأقبلوا على هذا الكـتاب يشـيدون بذكـره ولا تفسير لهذا الإقبال على هذا الكتاب إلا لأنه صدَّره صاحبه بعبارة (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه )[1].

وقد كان أمر النحو يشغل العلماء والمثقفين في الفترة التي نشر فيها ، ومن هنا أقبلوا عليه يدرسونه ، ومما يجدر ذكره أن كتاب (الرد على النحاة ) قد أسهم إلى حد كبير في إغناء الدراسات اللغوية في الوقت المعاصر .

**4/ الإنصاف في مسائل الخلاف**

مؤلفـه أبو البركات كمال الدين بن الأنباري واسمه : عبد الرحمن بن أبي الوفـاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد العارف بعلوم العربية وأسرارها ، سكن بغـداد وهو صبي جاء يطلب العلم في النظامية حتى برع في فنون مختلفة ؛ برع فـي الفقـه الشافعي ، ودرس اللغة والأدب على الإمام أبي منصور الجواليقي ، وبـرع فـي الأدب حـتى صـار شيخ وقته ، وقرأ النحو على النقيب الإمام أبي السعادات هبة الله ابن الشجري ولم يكن ينتمي في النحو إليه .

درَّس في المدرسة النظامية النحو مرة ، ثم لزم منزله منقطعاً للعلم والعبادة ، وقـد قـرأ عليه جماعة كثيرة وأخذوا عنه واستفادوا منه ، كان يقيم برباط له بشرق بغداد في الحانوتية الخارجية ، كان ورعاً ناسكاً زاهداً توفي سنة 577هـ [2].

---

[1] انظر ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص69 ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط1 ، عام 1399هـ – 1979م .

[2] انظر ترجمته في تحقيق إبراهيم السامرائي لنزهة الالباء ، ص5 – 10 ، مكتبة المنار ، ط3 ، عام 1405 هـ – 1985م .

لابن الأنباري مؤلفات كثيرة تزيد على ثلاثة وسبعين مؤلفاً في الفقه والنحو والأدب منها :(أخف الأوزان)، و(أسرار العربية)، و(الأسمى في شرح الأسماء) و(أصول الفصول في التصوف) و(الأضداد) وغيرها .

يتكون كتاب الإنصاف من جزأين يقعان في حوالي 900 صفحة ، ويضم 121 مسألة من المسائل الخلافية وقد حرص مؤلفه على حشد أسماء النحاة وآرائهم حول كل مسألة يتعرض لها .

أفرغ فيه علمه الغزير وثقافته الواسعة من اطلاع على القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وإحاطة تامة بالشواهد الشعرية وكلام العرب ، وإلمام بالمذاهب النحوية والتيارات الفكرية وغير ذلك من أصناف المعرفة التي كان ملماً بها ومطلعاً عليها .

يعتبر الكتاب (الإنصاف) من المراجع المهمة في علم النحو والمعالم البارزة في تاريخه كما يعد الكتاب الوحيد الذي عالج موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين بإحاطة وشمول .

يوضح الكتاب بصورة صادقة ما بلغه النحو في القرن السادس الهجري من تطور نشأ من تأثره بالفقه كما يعد سجلاً حافلاً بآراء علماء النحو ومذاهبهم المختلفة .

مال إلى جانب البصريين في معظم المسائل التي عالجها مظهراً ممالأته لهم في موضوع المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي .

طبع الكتاب عدة طبعات ، طبع قسم منه بفينا بإشراف جارنير كازوت عام 1878م كما طبع منه قسم آخر بالروسية سنة 1873م باعتناء جيرغاس وطبع قسم ثالث منه ببطرس بيرج سنة 1878م باعتناء جيرغاس وروزين .

كما طبع بالألمانية محلى بالشروح والحواشي وبشكل تام باعتناء دبليو ويل في ليدن سنة 1913م .

وطبع بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد سنة 1953م بالقاهرة ، وهي الطبعة المنتشرة والتي اعتمد الباحث عليها .

وأخيراً يمكن القول إنَّ الكتاب (الإنصاف) يعتبر أول مؤلف أبرز مضامين كـل مذهـب ومنهجه كما يعتبر من أمتع كتب الخلاف في النحو وأحسنها عرضاً ومنهجاً .

**5/ الإغراب في جدل الإعراب**

مؤلفـه أيضاً أبو البركات كمال الدين بن الأنباري ، كان الغرض من هذا الكـتاب تلخيص كتاب (الإنصاف) تلبية لطلب جماعة من أصحابه ، فألفه ليكون أول مـا صـنف في قوانين الجدل والأدب ، وضعه على أربعة أصول[1] هي :- السائل والمسئول منه ، والمسئول عنه ، فوصف السائل بأنه المتعلم المستفهم عما يثبـت فـيه الاستبهام وقد قيل ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام فلا يصح السؤال في البدهيات وانشد في ذلك :

**وليس يصح في الأذهان شئ إذا احتاج النهار إلى دليل**

ثـم ذكـر أنـه من آداب السائل ألا يسأل إلا عمَّا يلائم مذهبه ، فلا يسوغ للكوفـي مثلاً : أن يسأل لم عمل الابتداء الرفع في المبتدأ دون غيره لأن الابتداء ليس عاملاً في مذهبه .

ثم انتقل إلى المسئول به ، أي صيغة السؤال ، وتحدّث عن أدواته الاسمية والحرفـية ، وعـن معانيها ومواضع استعمالها ثم تحدّث عن ضرورة بيان معنى السـؤال ، فلا يجوز القول : ما ذا تقول في الاسم ؟ لأنه لا يعلم هل السؤال عن اشتقاقه أو عن حده أو عن علاماته .

أمـا المسـئول مـنه فينبغي أن يكون أهلاً لما يسأل عنه ، مثل أن يسأل النحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف ، وكل ذي علم عن علمه .

ووصف المسئول عنه بكونه يمكن إدراكه ، فلو سأل أحد عن أعداد جميع الألفـاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً لتعذر إدراكه . وقال إن الجواب ينبغي أن يطابق السؤال من غير زيادة ولا نقصان .

---

[1] انظر ، ابن الانباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، ص45

ثـــم خصص فصلاً للاستدلال[1] ، وفسَّره بأنه طلب الدليل ، وذكر أن أدلة الإعـــراب ثلاثـــة : نقل وقياس واستصحاب حال . وحدد النقل بأنه الكلام العربي الفصـــيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ، وأنَّ القياس هـــو : حمـــل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ، ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن منقولاً عنهم ، وأنَّ استصحاب الحال هو : إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء .

يـــتكون كـــتاب(الإغراب)من اثني عشر فصلاً تقع في حوالي 350 صفحة تدور حول السؤال والجواب وشروط السائل والمسئول ، ثم الاستدلال والاعتراض علـــيه بأصول النحو من نقل وقياس واستصحاب حال وغير ذلك من متممات هذا الموضوع ، كترتيب الأسئلة ، وترجيح الأدلة .

ويبدو أن جوهر الموضوع في هذا الكتاب هو كيفية استخدام أصول النحو واستغلالها في الجدل والمقدرة على الاستفادة منها في إفحام الخصم والتغلب عليه.

أول طبعة لهذا الكتاب كانت في سنة 1957م بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ، وأعيد طبعه مع كتاب (لمع الأدلة )، وأعيد طبعه في دار الفكر ببيروت سنة 1971م .

## 6/ لمع الأدلة في أصول النحو

مؤلفه أيضاً أبو البركات كمال الدين ابن الأنباري . ترجع قيمة هذا الكتاب إلى كونه يعتبر من الكتب القليلة التي أُلفت في أصول النحو ، بل يزعم مؤلفه أنَّه أول مـــن ألـــف في هذه الصناعة[2] كما يعتبر وثيقة ثمينة تدل على ما بلغه الفكر الـــنحوي فـــي القرن السادس الهجري من تقدم ورقي إضافة إلى أنَّه يثبت العلاقة التي تأصَّرت بين النحو والفقه بفضل أوضاع دينية وعلمية معينة ، تلك التي كان الـــنحاة يتشـــوفونها ويـــنظرون إليها ويفكرون في إقامتها منذ زمن طويل بفضل النوازع والعوامل الدينية .

---

(1) انظر ، ابن الانباري ، الإغراب في جدل الإعراب ص 45 .

(2) ابن الانباري ، لمع الأدلة ، ص23

من المقدمة[1] يبدو أن المؤلف يسعى من تأليفه( لمع الأدلة ) إلى تحقيق عدة أهداف منها :-

1- تلبية طلب أهل الفضل والاستبصار الذين سألوه التأليف في أصول النحو والوقوف عند حسن ظنهم .

2- إقامة علاقة واضحة وثابتة بين النحو والفقه وتطبيق نفس الموازين على العلمين وذلك لما لمسه من مناسبة بينهما ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول .

يتكون الكتاب من ثلاثين فصلاً تقع في حوالي 60 صفحة تدور حول أصول النحو وأدلته من نقل وقياس واستحسان ، واستصحاب حال ، يتتبع المؤلف كل واحد من هذه الأصول بالشروح والتفصيل .

طبع هذا الكتاب مرتين ، أولاهما صدرت عن مطبعة جامعة دمشق مع (جدل الإعراب) بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني سنة 1957م ، وأعيد طبعه في دار الفكر ببيروت سنة 1971م ، وثانيهما صدرت عن المطبعة الكاثوليكية في بيروت بتحقيق الأستاذ عطية عامر سنة 1963م .

7/ أسرار العربية :

مؤلفه أيضاً ابن الأنباري ، وقد سبقت ترجمته . هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كسائر الكتب يتضمن مباحث المعرب ، والمبني ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع ، والاستثناء ، والعدد ، والبدل ، ... الخ .

ولكل عنوان من هذه المباحث دقائقه وتفاصيله معروضة بأسلوب سهل وسلس واضح ، والهيكل الذي بنى عليه الكتاب هو موضوع العلة والتعليل .

الكتاب وضع على طريقة السؤال والجواب ، يذكر الحكم مقروناً بأسبابه والظاهرة مشفوعة بعلتها ، ويبدوا من مقدمته أن المؤلف قد قصد بتأليفه إلى أغراض منها :-

1- تقديم عرض شامل ومبسط لقواعد العربية ينفع به طلابه .

---

[1] انظر : المصدر السابق نفسه ، ص23 .

2- اختيار ما يمكن لطلابه الاطلاع عليه من مذاهب النحويين من مختلف التيارات والاتجاهات التي تتجاذب هذا العلم .

طبع الكتاب مرتين أولاهما في ليدن بعناية المستشرق جي أُف سي بويد عام 1886م ، وثانيهما في دمشق بتحقيق محمد بهجت البيطار عام 1957م .

وآخر ما يمكن قوله عن هذا الكتاب أنه قريب المأخذ كثير الفوائد الشيء الذي لا يكاد يوجد في كتاب واحد[1] .

**8/ الاقتراح في علم أصول النحو**

مؤلفه الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ولد سنة 849هـ ، توفى والده وهو ابن ست سنوات فنشأ يتيماً وحفظ القرآن في سن الثامنة ، ثم أخذ الفقه والنحو والفرائض ، قرأ الكتب على المشايخ ، وأجيز للتدريس ، وقرظ له العلماء أول تأليفه ، طوف في أرجاء الأرض فسافر إلى الحجاز والهند وبلاد الشام والمغرب .

كان موسوعياً عالماً له يد في كل فن وذلك لأنه كان واسع الرواية ، توفى سنة 911 هـ ، وله عدد من التصانيف في النحو واللغة والفقه والحديث والسيرة والقرآن منها :-

- الإتقان في علوم القرآن .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور .
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة .
- همع الهوامع . وغير ذلك كثير .

كتاب(الاقتراح)يتكون من مقدمتين وسبع كتب تناول فيها المؤلف الحدود والتعريفات الخاصة باللنحو وأصوله واللغة كما تناول أنواع الدلالة وأوضح الحكم النحوي وأنواعه .

الكتاب الأول أفرده للسماع والثاني للإجماع والكتاب الثالث للقياس ، والكتاب الرابع في الاستصحاب والكتاب الخامس في أدلة شتى ، والكتاب السادس في التعارض ، والكتاب السابع في أحوال مستخرج هذا العلم ، وكل كتاب من الكتب المذكورة قسم

---

[1] ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مقدمة المحقق محمد بهجت البيطار ، ص 4 ، ط2 ، دمشق 1957م .

إلى فصول تناول فيها المؤلف كثيراً من المسائل المتعلقة بكل دليل من أدلة النحو ، ومما يجدر ذكره الكتب مقصود بها الأبواب .

فـــي هذا الكتاب جمع السيوطي أصول النحو ورتبها وهذّب مسائلها وجمع مـــتفرقها ولـــمَّ مـــتفاوتها وهـــو في العمل اعتمد على من سبقوه من علماء النحو والأصول مثل ابن جني وابن الانباري .

الســـيوطي فـــي هذا العلم متبع لا مخترع كما زعم لأنه مسبوق بابن جني وابن الانباري وليس له في هذا العلم فضل إلا الجمع والتهذيب والترتيب .

لهـــذا الكـــتاب عـــدة شروح منها : فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتـــراح .

الطـــبعة الأولـــى لكـــتاب الاقتراح كانت في حيدر أباد سنة 1310هـــ في مطـــبعة دائـــرة المعارف النظامية ، ثم طبع مرة ثانية بتحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ، طباعة دار الكتب العلمية سنة 1418هـــ – 1998م .

وأخيراً هذه مقدمة البحث مشتملة على خطته وأساسياته ومصادره ، وتجدر الإشـــارة إلى أن الباحث لم يعن بترجمة الأعلام المشهورين من اللغويين والنحاة والشـــعراء والفقهـــاء ، بـــل انصبت ترجمته على الأعلام المغمورين من النحاة والفقهاء والشعراء ، وقد اعتمد الباحث على أن يضع نجمة فوق العلم المترجم له ثـــم ينزل تلك النجمة إلى الحاشية ليترجم للعلم المعين ، وإذا كان المترجم له أكثر من واحد في الصفحة الواحدة وضع على النجمة الأولى رقم (1) وعلى النجمة الثانية رقم (2) وهكذا إلى نهاية صفحات البحث كل على حداها .

وفي الختام أسأل الله التوفيق والسداد وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم

الباحـــث ...

## تمهيد

# نشأة أصول النحو وتطورها

# مفهوم الأصول

الأصـــول : جمـــع أصل ، والأصل لغةً : أسفل الشيء فأصل الحائط أساسه ، وأصـــل الشجرة جذرها ، واستأصل الشيء ثبت أصله وقوي ، ثم كثر حتى قيل أصل كـــل شئ ما يستند وجود ذلك الشيء إليه ، فالأب أصل الولد والنهر أصل الجدول[1] ، ومـــن ذلك قولهم : قعد في أصل الجبل وأصل الحائط ، وفلان لا أصل له ولا فصل ، أي لا نســـب لـــه ولا لسان [2]. هذا معنى الأصل في اللغة ، أما في الاصطلاح فيمكن بيان مفهوم أصل فيما يلي :-

الأصـــل يطلـــق علـــى الراجح بالنسبة الى المرجوح ، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزيئات . ويطلق أيضا على الدليل بالنسبة للمدلول [3].

وحمـــل المفهوم الكلي على الموضوع على وجه كلي بحيث يندرج فيه أحكام جزئياته يســـمى أصـــلاً وقاعدة . وحمل ذلك المفهوم على جزئي معين من جزيئات موضوعه يسمى فرعاً ومثالاً[4] .

والأصـــول متـــن حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد ، ومن حيث إنَّها مســـالك واضـــحة إليها سميت مناهج ، ومن حيث إنَّها علامات لها سميت أعلاماً والأصول تتحمل ما لا تتحمله الفروع ، والأصول تراعى ويحافظ عليها[5].

ومـــا سبق توضيحه يمكن حصر دلالة الأصول من حيث الاصطلاح في خمسة مفاهيم هي :-

1- القواعد الكلية والقوانين العامة التي تنطبق على فروع وجزئيات .

2- المناهج التي تتبع وتسلك في الوصول إلى الجزئيات والفروع .

3- العلامات الدالة دلالة واضحة على ما تفرع وتجزأ منها .

4- المفاهيم الكلية المندرجة فيها أحكام جزئيات موضوعها .

5- الأسس التي يبنى عليها غيرها من الفروع والأحكام والقواعد .

---

(1) أحمد بن علي الفيومي ، المصباح المنير، ص6 ، مكتبة لبنان،بيروت،عام 1987م .

(2) الزمخشري ، اساس البلاغة ، ص17 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان ، دت .

(3) ابو البقاء الحسيني الكوفي ، الكليات ، ص122 ، مؤسسة الرسالة ،بيروت، لبنان ،ط2 ، 1413-1993م .

(4) نفس المصدر ، ص 122 .

(5) نفس المصدر ، ص122 .

ولعـــل المفهـــوم الخـــامس هو الأقرب إلى دلالة مصطلح أصول النحو ، فأصـــول الـــنحو يقصد بها الأسس التي يبنى عليها النحو في مسائله وتطبيقاته ، ووجهـــت عقـــول النحاة للبحث في أحكام فروعه وجزئياته تلك الأصول هي(علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)[1]

وبعد توضيح مفهوم الأصول لغة واصطلاحا يجدر بالباحث أن يوضح نشأة الأصول ، وفي ذلك يمكن القول إنَّ الفقهاء قد سبقوا النحاة منذ أواخر القرن الثاني الهجري إلى تدوين أصول للفقه تستخرج وفقها الأحكام الشرعية ، وقد قرروا على أساس منها مناهج الاستنباط وضوابط الاجتهاد .

هـــذه الأصول كانت موجودة وراسخة في نفوس وعقول الصحابة وعلماء التابعيـــن غير أن الحاجة دعت إلى تدوينها في زمن علماء التابعين لذهاب الصدر الأول وانقـــلاب العلـــوم إلـــى صناعة ، وفي ذلك يقول ابن خلدون : ( ... فلما انقرض السلف ، وذهب الصدر الأول وانقلبت العلوم كلها صناعة كما قررناه من قبل احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام مـــن الأدلـــة فكتبوها فناً قائماً برأسه سموه أصول الفقه ، وكان أول من كتب فيه الشافعي رضي الله تعالى عنه ...)[2]

إذن كانـــت أصول الفقه مبثوثة في أعمال فقهاء الصحابة والتابعين إلى أن جمعهـــا الإمـــام الشافعي في كتابه(الرسالة)، إذن دونت أصول الفقه وجمعت في نهايـــة القـــرن الثاني الهجري ، تلك الأصول هي أدلة الأحكام الشرعية ، ما اتفق علـــيه جمهـــور الفقهاء من الأدلة الأصولية أربعة هي : القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، والإجماع ، والقياس مرتبة هذا الترتيب[3].

---

[1] السيوطي ، الاقتراح في علم اصول النحو ، ص13، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، عام 1418هـ – 1998م .

[2] ابن خلدون ، المقدمة ، ص504 ، دار الجيل ، بيروت ، د ت .

[3] عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه ، ص21 ، بيروت ، لبنان ، 1978 .

## أثر أصول الفقه في أصول النحو :

لقد كان علم أصول الفقه أشد العلوم الإسلامية أثراً في الدرس النحوي وأوضح مظاهر هذا التأثير فيما يلي :-

أولا : العناية البالغة بالنصوص جمعاً واستقصاءً والحرص الكامل على سلامتها بما وضعوا لها من حدود زمانية ومكانية ، وضوابط لنقد النص سنداً ومتناً ، ثم الاعتداد بها فيما يضعون من قواعد استشهاداً أو تأويلاً وتخريجاً ، وقد صرفهم ذلك عن النظر العقلي المحض البعيد عن الواقع اللغوي ، وإن لم يحرمهم نعمة التفكير الذي يتطلبه الاجتهاد[1] فكانت إضافة العقل إلى النقل أهم ما يميز العلمين جميعاً ، على أنَّه عقل إسلامي لا أثر فيه لتصور أجنبي[2] .

ثانياً : المصلحة في أصول الفقه غاية تلخصها عبارة (لا ضرر ولا ضرار) والفائدة في أصول النحو غاية يمكن تلخيصها في عبارة (لا خطأ ولا لبس ) فهما يستمدان من منهج واحد هو المنهج الإسلامي[3].

ثالثاً : قضية الأصل والفرع التي شغل بها النحاة منذ بداية الدرس النحوي وفدت إليهم من أصول الفقه ، فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه ، وكان النحاة يقفون على جهودهم في الدرس الفقهي ويأخذون عنهم ، وقد كان الخليل بن أحمد معاصراً لأبي حنيفة وكان يقبس منه نصوصاً فقهية تؤيد ما يذهب إليه من مسائل النحو[4].

رابعاً : أثر العلة الأصولية في العلة النحوية ظاهر لا يمكن إنكاره وقد كانت العلة أكثر الأصول دراسة في باكورة الدرس النحوي منذ عهد بن أبى إسحق الحضرمي وقد بلغ بها الخليل بن أحمد القمة إذ فتح بابها على مصراعيه وقد أشار

---

[1] د.علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص 226 ، دار الثقافة بيروت ، د ت،

[2] د. عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص15 ، بيروت ، لبنان ، 1986م .

[3] د. تمام حسان ، الاصول ، ص208 ، القاهرة ، 1982م .

[4] د. احمد علم الدين ، في الاعراب ومشكلاته ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج 42 ، ص 170 ، عام1978 م .

ا بن جني إلى أن النحاة يأخذون العلة من كتب محمد بن الحسن[1] وهو الشيباني أحد صاحبي أبى حنيفة* وقد كانت العلة لتبرير الحكم النحوي وهي أحد أركان القياس الأصـــولي أو الـــنحوي وقد كان للعلة الأصولية الفقهية أثر في العلة النحوية من حيث التحديد والتقسيم والشروط والقوادح[2].

خامساً : تأثر النحاة بالأصوليين في تعريف الأبواب النحوية وتحديد المصطلحات ، لأن الهـــدف مـــنه عند الأصوليين تمييز المعرف من غيره مما قد يختلط به أو يشـــترك معـــه دون قصـــد أو تصوير ماهية المعرف وحقيقته وكذلك كان هدف التعريف عند النحاة[3] .

سادســـاً : تقســـيم الحكم النحوي إلى واجب وحسن وممنوع ، وخلاف الأولى ، وجائـــز علـــى السواء وهذا أثر من آثار تقسيم الحكم الفقهي كما تحدد في أصول الفقه[4].

ســـابعاً : أخذ النحاة عن الأصوليين ما ارتضوه من قواعد وضوابط للترجيح بين الأدلـــة المتعارضة سواء أكان تعارض سماع أم تعارض قياس أم تعارض سماع وقياس[5] .

وقد كان لأصول الفقه هذا الأثر الكبير في أصول النحو لسبق أصول الفقه أصـــول النحو في النشأة ، ولتأثير العلوم الإسلامية في بعضها نسبة للواقع العقدي والفكري والثقافي الواحد .

وقـــد كانت أصول النحو راسخة مركوزة في عقول النحاة الأوائل من لدن أبى الأسود الدؤلي إلى الخليل بن أحمد وسيبويه غير أن تلك الأصول لم تفرد بدراسة نظرية

---

[1] انظـــر : ابـــن جنـــي ، الخصـــائص ،ج1 ،ص163 ،تحقـــيق محمد علي النجار ،المكتبة العلمية،دار الكتب المصرية، 3 من ذي الحجة ، سنة 1371هـــ الموافق 124 اغسطس ، سنة 1952م .

* أحـــد صـــاحبي أبي حنيفة ويكنى بأبي عبد الله ، وهو مولى لبني شيبان ، ولد بواسط ونشأ بالكوفة ، ولي قضاء الرقة في عهد الرشيد ، توفى بالري سنة 189هـــ ، له كتب كثيرة في الأصول منها : الصلاة والزكاة ، انظر الفهرس ص 203-204.

[2] د. علي ابو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص 218 و 227 .

[3] المرجع السابق ، ص 86 .

[4] المرجع السابق ، ص 230 .

[5] المرجع السابق ، ص228 .

تحـــدد مـــا هيتها وطرق استخدامها بل ظلت تستخدم عملياً في توجيه الأحكام النحوية وطرد القاعدة وتعديتها وقياس المثال عليها ، ولعل فكرة الأصل والفرع التي برزت في مقـــولات الخلـــيل بـــن أحمد النحوية هي التي أوحت لمن جاء بعده من النحاة بمسألة أصول النحو .

## بداية البحث والتأليف في أصول النحو :

لعل أول كتاب حمل عنوان (الأصول في النحو) هو كتاب أبي بكر بن السراج ، وبـــالاطلاع علـــى هذا الكتاب يدرك أن ما عناه ابن السراج بالأصول هو قواعد النحو الأساســية لا أدلـــته التـــي استنبطت منها هذه القواعد . وقد صرح بذلك في أكثر من موضـــع مـــن كـــتابه ومن ذلك قوله: ( قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات ، وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً فيه دربة للمتعلم ، ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنه كتاب أصول)[1]

وقد كان بن السراج في أثناء عرضه قواعد النحو التي يراها أساسية يذكر عدداً مـــن الأصول الكلية التي تحكم الفروع والجزئيات ، تلك الأصول التي يذكرها بعضها يتصل بأصل الوضع ويرتبط بأصل القاعدة [2].

علـــى أنـــه مـــن الحق الإشارة إلى أن ابن السراج قد ذكر بعض أصول النحو بالمعنى الذي حدد في بداية هذا التمهيد بمعنى أدله النحو ، فعرض في مواقع من كتابه للسماع ، والقياس ، والمطرد ، والشاذ ، والعلة[3] وهذا أهم ما وجد عند ابن السراج مما يدخل في أصول النحو بالمعنى الذي اصطلح عليه النحاة منذ أبي الفتح بن جني المتوفى عـــام 392هـــ ، ولعل ابن جني كان على حق حين ذكر في معرض حديثه عن تأليف كـــتاب الخصـــائص ( وذلك أنا لم نر أحد من علماء البلدين تعرض لعمل أصول على مذهب أصول الكلام والفقه ، أما أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله)[4] .

---

[1] أبو بكر بن السراج ، الأصول في النحو ، ج1 ، ص 328 ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت ، لبنان ، عام 1985م ،

[2] د. تمام حسان ، الأصول ، ص116 - 134

[3] انظر بن السراج ، الأصول في النحو ، ج1 ، ص 35 و 56 ،

[4] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص2 .

ويبدو أن مقولة أبي الفتح هذه تنطبق على كتب أخرى عرضت لأصول النحو ، فقد ذكر أحد كتاب التراجم أن أبا جعفر النحاس المتوفى* عام 338هـ ألف في أصول النحو كتاباً أسماه الكافي في أصول النحو[1]، وذكر آخر أن ابن درستويه* المتوفى347 هـ افتتن في تفسيره لكتاب الجرمي ، وجمع فيه أصول العربية[2] .

فالباحث أمام نوعين من الكتب فيما يبدو : كتب عرضت لأصول النحو بمعنى قواعده الأساسية ، وما يرتبط بها من أصل الوضع وأصل القاعدة ، ككتاب بن السراج ومن سار على نهجه ، وكتب عرضت لأصول النحو بمعنى أدلته الكلية أو مصادره الأساسية على نحو ما هو معروف من أصول الفقه ، ومن هذا النوع الثاني فيما يبدو ما اقتصر على أصل واحد من أصول النحو ككتاب(المقاييس)لأبي الحسن الأخفش[3] الأوسط المتوفى عام 211هـ ، وبعضها قد اقتصر على جزء من أصول النحو ككتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي المتوفى عام 337هـ[5] .

ثم أعقب هؤلاء ابن جني وكان كثير النظر في كتب الفقه الحنفي وأصوله ، فنقل إلى النحو مباحث كثيرة من أصول الفقه ، فتناول في كتابه (الخصائص ) الاطراد والشذوذ والسماع والقياس وتعارضهما وعلل العربية وتخصيص العلل والاستحسان وإجماع أهل العربية متى يكون حجة ، وعدم النظير وبهذا الصنيع يكون قد تناول أصول النحو بالدرس والتحليل .

تلا ابن جني ابن الأنباري المتوفى عام 577هـ[6] فخص علم أصول النحو بعدة مؤلفات هي :-

---

*هو أبو جعفر أحمد بن محمد الصفار المعروف بالنحاس ، نحوي أخذ عن المبرد والأخفش وله من الكتب : إعراب القرآن ، وشرح السبع الطوال ، وصنف كتباً في النحو إلى غير ذلك ، انظر نزهة الالباء ، ص 217 -218 .

[1] القفطي، انباه الرواه على انباه النحاة ، ج1 ، ص103 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، عام 1950 م .

*هو : أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد ، أخذ عن المبرد وثعلب ، نحوي بصري مفتنن في علوم كثيرة وله مؤلفات كثيرة منها : الإرشاد في النحو ، توفي سنة 347هـ، انظر الفهرست ص 43 .

[2] الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص 116 ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، القاهرة عام 1984م

[3] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص2 .

[5] ابن الأنباري ، نزهة الالباء ، ص227 .

[6] السيوطي ، بغية الوعاة ، ج2 ، ص86-88 .

1- لمع الأدلة في أصول النحو وقد كان هذا الكتاب خاصاً بأصول النحو .

2- الإغـــراب فـــي جـــدل الإعراب وإن كان هذا الكتاب في علم الجدل وكيفية استخدام أصول النحو في إفحام الخصم فإن به مباحث قد تناولت أصول النحو .

3- الإنصـــاف في مسائل الخلاف هذا الكتاب وان كان في عرض مسائل الخلاف بين نحاة المصرين فإنه ملئ بالمباحث التي تناولت أصول النحو وما الخلاف الذي فيه إلا خلاف في الفروع والتطبيق .

4- أسرار العربية هذا الكتاب عبارة عن تطبيق عملي للعلة والتعليل والعلة جزء من أصول النحو باعتبارها واحدا من أركان القياس .

وقد استفاد ابن الأنباري من علمه في الفقه وثقافته فيه فنقل ذلك إلى أصول الـــنحو ، فهـــو يقرر صراحة أنه ألف أصول النحو (على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى ؛ لأن النحو معقول من منقول كما أنَّ الفقه معقول مـــن منقول ، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما[1] ) وهو يعرف أصول النحو بقوله (اعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله[2] )

أعقـــب ابـــن الأنـــباري الإمام السيوطي فألف في علم أصول النحو وخصَّه بكـــتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) إضافة إلى ذلك مباحث منثورة في كتابيه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها ) و (الأشباه والنظائر في النحو) .

وقـــد أفاد الإمام السيوطي من ابن جني وابن الأنباري فابن جني ذكر ثلاثة أدله من أصول النحو هي : السماع والإجماع والقياس ، وابن الأنباري ذكر ثلاثة أيضـــاً هي : النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال ، فعدها السيوطي أربعة هي : السماع (النقل) والإجماع ، والقياس واستصحاب الحال ، ثم ذكر أدلة اقل قوة من أربعة الأدلة المذكورة مثل : الاستحسان ، وعدم النظير ، وعدم الدليل .

---

(1) ابن الأنباري ، نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، ص55 ، تحقيق عطية عامر ، استكهلم عام 1963م .

(2) ابن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 27 ، تحقيق عطية عامر ، استكهلم عام 1963م .

وبعد هذا العرض يتضح أن أصول النحو نشأة مبكرة وكانت تظهر بصورة عملية في أعمال ومقولات أوائل أئمة النحو ثم تبلورت وظهرت وبدأت الكتابة فيها بصـــورة نظرية وتطورت على تلاحق الأحقاب ومر الأجيال وفي تطورها تأثرت بأصول الفقه وعلوم الحديث وعلم الكلام . ويظهر من هذا العرض أن أهم ما كتب فـــي هـــذا العلم (علم أصول النحو) قد تضمنته ثلاثة كتب هي :(الخصائص)لابن جنـــي و(لمـــع الأدلة في أصول النحو)لابن الأنباري ، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي إضافة إلى ما احتوته تلك الكتب توجد مباحث عن الأصول منثورة فـــي كتب أخرى لابن الأنباري هي :(الإغراب في جدل الإعراب)و(الإنصاف في مسائل الخلاف)و(أسرار اللغة)، وفي كتب أخرى للسيوطي هي :(المزهر في علوم اللغة وأنواعها)، و(الأشباه والنظائر في النحو) .

## ماهية أصول النحو :

لمـــا أوضـــحت هذه الدراسة نشأة أصول النحو وتطورها وتأثرها بأصول الفقه والحديث فحري بها أن توضح ما هية تلك الأصول واحداً واحداً وفق أولوية كـــل أصـــل ووفـــق ما رتبها علماء أصول النحو ، وتلك الأصول تعرضها هذه الدراسة باختصار وتركيز فيما يلي :-

أ- **السماع (النقل) :**

يعـــرفه ابـــن الأنـــباري بأنه الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[1] .

ويقتضي هذا الأصل شروطاً لا بد من تحققها هي :-

1- أن يكـــون الكـــلام المسموع فصيحاً فيخرج بذلك العامي والركيك وكل ما لا يستوفي شروط الفصاحة .

2- صحة النقل ويتطلب ذلك بصراً بأحوال الرواة والنقلة .

3- الكثرة وهي تواتر عدد كثير من النقلة على رواية واحدة .

---

[1] ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص28 .

**ب/ القياس :**

هو في عرف النحاة عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل هو حمل فـرع علـى أصـل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل هو ربط الأصـل بالفرع بجامع ، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة [1].

وصـفوة تلك التعريفات هي أن القياس حمل نمط من القول على آخر موثوق في عربيـته وفصاحته ، والغاية منه التوصل إلى حكم في حالة لم يسبق أن ورد فيها حكم واللجوء إليه ضرورة يمليها الاستخدام المتجدد للغة أبنية وتراكيب .

**ج/ استصحاب الحال :**

ويقصـد بـه استصـحاب حال الأصل ومثاله استصحاب حال الأصل في الأسماء الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال البناء[2].

ومـا دام الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء فيبقى كل شـئ علـى حاله حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجـب الإعراب فما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معناه ، فشـبه الحـرف نحـو (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف) وما يوجب الإعـراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو(يذهب ويكتب وما أشبه ذلك)[3] ويعتبر هذا الأصل من أضعف الأدلة لذا لم يعتد به ابن جني كثيراً .

**د/ الإجمـاع :**

يقصـد بـه إجمـاع نحاة المصرين : الكوفة والبصرة وابن جني يرى أن الإجمـاع إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس علـى المنصـوص ، فأما إن لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛

---

[1] ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص 42

[2] نفس المصدر ، ص68 .

[3] نفس المصدر ، ص 86 .

كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم(أمتي لا تجتمع على ضلالة)[1] وإنمـــا هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة[2] والبحث في الإجماع يطول بيد أن هذه الدراسة لا تزيد غير إعطاء فكرة عن كل أصل .

أربعة الأصول المذكورة هي المعتبرة عند النحاة غير أن هناك أصولاً أقل شأناً ذكرها ابن الأنباري وابن جني وجمعها السيوطي في اقتراحه منها :-
عدم النظير ، والاستحسان والاستقراء والعكس وغيرها .

## دعوى ابتكـــارها :

مـــن يتتـــبع المؤلفات التي عنيت بأصول النحو يجد أن هذا العلم يتجاذب دعـــوى ابـــتكاره عـــدد من علماء النحو ، فابن الأنباري في مواضع مختلفة من مؤلفاتـــه يذكـــر أنه مبتكر علم أصول النحو ومن ذلك قوله ( إن جماعة من أهل الفضـــل والاستبصـــار ســـألوني بعد ابتكار كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) وكـــتاب (الإغراب في جدل الإعراب) أن أعزز لهم في كتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو)[3]ويضيف ( وقد ألفته ليكون أول ما صنف في هذه الصـــناعة)[4]ويذهـــب ابـــن الأنباري إلى أبعد من ذلك إذ يقول : (وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو)[5] .

غير أن هذا الأمر لا يمكن قبوله على عواهنه لأن هناك علماء سابقين لابن الأنـــباري أســـهموا في بلورة علم أصول النحو ومن هؤلاء العلماء ابن جني في كـــتابه الخصـــائص ، وابن جني نفسه يزعم أنه أول من وضع أصول النحو على أصول الفقه فهو يقول : (... وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم

---

[1] ورد هـــذا الحديـــث بروايات مختلفة ، ففي سنن أبي داؤود ( أن لا تجتمعوا على ضلالة ) وفي سنن ابن ماجـــة ( إن أمتي لا تجتمع على ضلالة )، وفي سنن الترمزي (إنّ الله لا يجمع أمتي على ضلالة) .

[2] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص189 .

[3] ابن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 23 .

[4] نفس المصدر ، ص23 .

[5] ابن الأنباري ، نزهة الالباء ، ص 89 .

فـيه بمـا نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه)[1] .

وممـا تجدر الإشارة إليه أن ابن جني يعتبر مسهماً بقدر معتبر ورائداً في البحـث فـي أصول النحو ومسائله وهذا ما يجعل مكانتة في أولية تناوله أصول الـنحو وسبقه ابن الأنباري غير أن بعض ثغرات البداءة ومواطن التقصير تجعل مـن السـهل علـى غـيره كابن الأنباري مثلاً أن يدعي ابتكار هذا العلم ويجهر بابتداعه ومن تلك الثغرات .

1-أنّ كـتاب الخصائص ليس خاصاً بالأصول فهو كتاب عام وشامل يضم مسائل في اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق .

2- لم يلم شتات أصول النحو ولم يستوف الحديث عن أركانها .

3- كـتاب الخصـائص ليس كتابا منهجيا يصلح لأن يقدم للطلبة في حلقات العلم والدراسـة لقصـوره مـن ناحية الترتيب والتبويب ، فأبوابه التي تعرض قضايا الأصول موزعة بين موضوعات الكتاب .

ولعـل مـا ذكر هو الذي أباح لابن الأنباري أن يدّعى ابتكار علم أصول الـنحو ، وإن كان في هذا شئ من المبالغة فلعل ما يشفع له أنّ كتابه ( لمع الأدلة فـي أصـول النحو) الذي أفرده لأصول النحو قد جمع من المزايا ما جعله جديراً بالتقدير والاعتبار ومن تلك المزايا :-

1- اسـتيفاؤه وشـموله إذ استوعب جميع أركان أصول النحو ، وعالجها معالجة منهجية منظمة بمقياس عصره .

2- جـريانه علـى مذهـب أصـول الفقه واستخدامه جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء ، وطبقها ببراعة فائقة .

3- إنـه أول كتاب وضع في أيدي الطلاب الدارسين انسجاما مع متطلبات المنهج في المدرسة النظامية .

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص2 .

ولهـــذا يمكن القول إنَّ ابن الأنباري إنْ لم يكن مبتكر علم أصول النحو حقاً فله فضل كبير في جمع جزئياته وتنظيمها وتصنيفها بطريقة جديدة مبتكرة .

ومن علماء النحو الذين ادعوا ابتكار علم أصول النحو الإمام السيوطي مع كونـــه مـــن المتأخرين يقول في مقدمة اقتراحه:(هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع ، لطيف المعنى ،طريف المبنى،لم تسمح قريحة بمثاله،ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق إلى ترتيبه ،ولم أتقدم إلى تهذيبه وهو أصـــول النحو)[1].

وبـــالاطلاع على كتابيه (الاقتراح) و (المزهر) يظهر أنه حشاهما بمباحث ومختارات ومقتطفات كثيرة من كتاب (لمع الأدلة) لابن الأنباري مما يدل على أنه لـــيس مبـــتكر هـــذا العلم بل هو مقلد لأنَّ كتابه (الاقتراح) مجموعة مختارة من النصوص المتشابهة المتساوقة وليس له فيها إلا فضل الجمع والترتيب وإن كانت له أهمية ففي جمعه شتات الأبحاث السابقة عليه وتنسيقه إياها وتأليفه بينها[2] وهذا لا يجحد السيوطي قيمة جهده ولكن يسقط دعواه السبق والأولية في ابتكار واقتراح علم أصول النحو .

وخلاصته يمكن القول : إن أصول النحو قد بدأت عملية تطبيقية في جهود النحاة الأوائل إلى أن ظهر للناس كتاب سيبويه ، ثم بدأ النحاة يفصلون القول فيها ولو على قدر يسير كما فعل ابن السراج في كتابه (الأصول) ثم تطور البحث فيها على يدي أبى الفتح ابن جني في كتابه (الخصائص) .

ثم استوى البحث فيها وتكامل على يدي ابن الأنباري في كتبه (لمع الأدلة) و (جدل الإعراب) و (الإنصاف) .

وكان التنسيق والتنظيم والتحديد والجمع على يدي الإمام السيوطي في كتابه (الاقتراح) وهذا التخليص لا يجحد جهود متفرقة لعلماء آخرين بيد أن تلك الجهود قد تناولت أصلاً واحداً كالقياس أو تناولت جزءاً من أصل كالعلة والتعليل .

---

[1] السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 2 .

[2] د. علي ابو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص5 .

# الفصل الأول
# مفهوم القياس وأنواعه

- مفهوم القياس لغة واصطلاحاً
- أنواع القياس
- العلاقة بين القياس والصوغ

# مفهوم القياس لغةً واصطلاحاً

القـياس لغـةً مصدر الفعل قاس ، تقول قاس الشيء يقيسه قيساً من باب باع ، وقـاس الشـيء يقوسه قوساً من باب قال في لغة[1] واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله ومنه قول الشاعر :-

**فهن بالأيدي مُقَيِّسَاتُه  مقدارات ومُخَيِّطاتُه**[2]

فالقـياس هـو الـتقدير على مثال ، والمقياس المقدار ، وما قيس به . والقيس والقـاس : القـدر يقال : قيس رمح أي قدره ، ويقال هذه خشبة قيس أُصبع : أي قدر أُصبع . ويقال : قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما . وقاس الطبيب قعر الجراحة قيساً ومنه قول الشاعر :

**إذا قاسها الآسي النطاسي أدبرت  غشيتها وأدبـرت هُزُمُهـا**

ومـنه أيضاً حديث الشعبي : أنه قضى بشهادة القائس مع يمين المشجوج ؛ أي الـذي يقـيس الشجة ويتعرف غورها بالميل الذي يدخله فيها ليعتبرها[3] ، ومما سبق يتضـح أن القياس لغةً يعني : ردَّ الشيء إلى نظيره وتقديره به وهو التقدير ، وتشبيه الشيء بالشيء[4] .

أمـا القـياس اصطلاحاً فيشمل عدة مفاهيم تختلف باختلاف العلوم التي يستخدم فيها كالفقه ، والمنطق وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والنحو ، ويمكن توضيح مفهومه في كل من الحقول العلمية التي ذكرت .

ففـي الفقـه القـياس يعني : حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما كالحكم بـتحريم شراب حملاً على الخمر لاشتراكهما في علة التحريم التي هي الإسكار ، وهو عند الأصوليين منهجٌ خاص يستهدف معرفة علة الحكم الوارد في النص : أي الأصل ، وإضفاء الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه ، وهو الفرع وذلك بجامع العلة[5] .

---

(1) احمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير،ص199، مادة(قيس) ، مكتبة لبنان، 1987م.

(2) ابن منظور المصري الأفريقي ، لسان العرب ،ج5 ،ص3793،مادة (قيس) ، تحقيق علي عبد الله الكبير وآخرين ؛ د.ت ، دار المعارف.

(3) ابن منظور المصري الأفريقي ،نفسه ص 3794 .

(4) أبو البقاء الحسيني الكوفي الحنفي، الكليات ،ص 515 ، المطبعة العامرة سنة 1287هـ .

(5) الشيخ محمد ابو زهرة ، أصول الفقه

وفـــي المنطق القياس يعني استنتاجاً شكلياً من مقدمتين مسلَّم بهما وبتعبير آخـــر : قـــول مركب من قضيتين أو اكثر متى سُلِّم لذاته أدى إلى قول آخر ، أي أوصـــل لنتيجة حتمية من المقدمتين المسلم بهما كقولنا : كل ذي أذن من الحيوان يلـــد ، السلحفاة ذات أذن ، فإن هذا يستلزم القول : بأن السلحفاة تلد[1] وهذا النمط مـــن القـــياس يعتبر شكلاً صورياً لا يستبعد تطبيقه في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية دون أن يصلح منهجاً لعلم معين .

وفي العلوم الإنسانية عموماً ، القياس يعني : عملاً عقلياً يترتب عليه انتقال الذهـــن مـــن الكلي إلى الجزئي المندرج تحته أو من العام إلى ما هو اقل عموماً وطريقـــته تـــبدأ مـــن أعلى إلى اسفل من الأجناس إلى الأنواع ومن الأنواع إلى الأفـــراد وهو في هذا المجال يعتبر ضرورة يلجأ إليها الإنسان في جميع ظروف حـــياته لـــيحدد بها موقفه من الناس ، ومن الأشياء وهو بهذا المفهوم يعتبر أساساً لكثـــير من اوجه النشاط الإنساني ، فمثلاً يهدف علماء الاجتماع من وراء بحوثهم إلـــى بلـــوغ مـــرحلة مـــن فهم أحوال المجتمع الإنساني بناء على دراسة التطور التاريخـــي ، بحيث يمكنهم أن يتنبأوا بمسير الأحداث الإنسانية في المستقبل قياساً علـــى ســـيرها خـــلال مراحل تطورها الماضي ، وأيضاً علم النفس غايته تحليل الســـلوك تحلـــيلاً يُمكِّن العالم النفساني من تحديد مسلك الفرد في موقف معين في المستقبل قياساً على استجابته الماضية[2] .

وفـــي الـــنحو القـــياس يعني : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معـــناه[3] ، وهـــذا يعني قياس الأمثلة على القاعدة المستقرأة مما نقل عن العرب العرباء الذين يحتج بكلامهم فالقياس في النحو هو المعول وإليه ذهب النحاة الأوَّل بحكـــم فطرتهم وسجيتهم إذ حملوا الأقل الأندر على الأعم الأكثر من كلام العرب

---

[1] سيف الدين الآمدي ، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، تحقيق د.حسن محمود الشافعي ، القاهرة ، سنة 1403هـ – 1983م ص 80، 81 .

[2] د. عبد الصبور شاهين ، دراسات لغوية ، صـــ و ، مؤسسة الرسالة ط 2 ، 1406هـ – 1986م .

[3] ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، صـــ45 .

العــرباء ثم أصبح منهجاً ذا قواعد يعتمد عليه النحو ، وذهب بعض النحاة إلى أن النحو كله قياس حتى قال الكسائي :

**إنَّما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع**[1]

وذهــب ابــن الأنــباري فــي أصوله إلى (إنَّ النحو كله قياس فإنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو[2] ) ، وبــناء علــيه يمكن تحديد المفهوم الإجرائي للقياس النحوي بأنه : عملية عقلية منهجــية يتم فيها نقل حكم الأصل (القاعدة المطردة) إلى الفرع (المثال) بناء على علة جامعة من شبه او تماثل .

ومــن هــذا المفهوم الإجرائي يتضح أن القياس النحوي عملية منهجية تمت وفق ثلاث مراحل هي:-

1/ رصد الظواهر اللغوية وتصنيفها وفق تماثلها في التركيب الإعرابي واستخراج القاعدة منها تعويلاً على الغالب في السماع من كلام العرباء الذين يحتج بكلامهم .

2/ اســتبعاد كــل صيغة لم ترد في السماع عن العرباء ولو كانت موافقة للقياس نظرياً .

3/ اعتبار ما خرج عن القاعدة المطردة سماعاً منقولاً يحفظ ولا يقاس عليه مثل : الشاذ ، والنادر ، وما دعت إليه الضرورة .

---

(1) القفطي : انباه الرواه ، ج3 ، ص264 .

(2) ابن الانباري ، لمع الأدلة ، ص 95 – 112 .

# أنواع القيـــاس

القياس ظاهرة مردها لعقل الإنسان الذي يربط دائما بين الأشياء ، مقدماتها ونتائجها مقدراً برد النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه ، وهو بهذا المفهوم يعتبر ظاهرة عقلية مشتركة بين كثير من العلوم ؛ لذا تعددت مفاهيمه وكثرت أنواعه .

وفـــي محاولـــة لتوضيح القياس النحوي يرى الباحث من الضروري إيراد بعـــض أنـــواع القـــياس التي يذهب كثير من الباحثين إلى أنها قد أثرت فيه نشأة وتطوراً ، ومن تلك الأنواع :-

## القياس المنطقي :

وهو قول مؤلف من قضايا متى سُلِّمت لزم عنها لذاتها قول آخر ، كقولنا : العـــالم متغير ، وكل متغير حادث فهاتان قضيتان (مقدمتان) إذا سُلِّمتا تحتَّم عنهما لذاتهما ، العالم حادث[1] .

وقـــد عـــرَّفه ارسطو في كتابيه (المباحث) و (التحليلات) بأنه : الاستدلال الـــذي إذا ســـلَّمنا فـــيه ببعض الأشياء لزم عنها شئ آخر ، وأيضاً عرَّفه بأنه : الاستدلال الذي فيه مقدمات لزم عنها بالضرورة شئ آخر غير تلك المقدمات [2].

ومـــن تعـــريفه يتضح أن طريقته تقوم على المحاكمات العقلية المبنية على مقدمـــات صورية تلزم منها نتيجة حتمية . وهو إحدى الوسائل التي تنتظم التفكير بطـــريقة شـــكلية ، وهدفـــه البرهنة على أن شيئاً يدخل أو لا يدخل في طائفة من القضايا التي تأخذ حكم البدهيات ويسمى هذا القياس المنطقي القياس الأرسطي .

وطريقة القياس المنطقي – في دراسة الأشياء والحكم عليها – الانتقال من العام إلى ما هو أقل عموماً ، أو الانتقال من الكلي إلى الجزئي أي أنها طريقة تبدأ من أعلى إلى اسفل وهذه الطريقة عكس طريقة الاستقراء التي تبدأ من أسفل إلى أعلى أي من الأقل عموماً إلى العام .

---

[1] علـــي بن محمد الشريف الجرجاني ، التعريفات صـــ 205-206 ، تحقيق عبد المنعم الحنفي ، دار الرشاد ، القاهرة ، سنة 1991م .

[2] د. محمد عيد ، أصول النحو العربي ، صـــ67 ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط6 ، سنة 1997م .

والقـــياس المنطقي أنواع منها : القياس الجلي ، والقياس الخفي ، والقياس الاستثنائي ، والاقتراني ، وقياس المساواة .

وخلاصـــته يمكـــن القول : إنَّ القياس المنطقي منهج صوري يستخدم في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية دون أن يصلح منهجاً لعلم معين مثل النحو، والفقه ، وما قيل عن تأثر النحاة به في دراستهم النحو وتجريد أحكامه لم يظهر بوضوح إلا في القرن الرابع الهجري ، وكان هذا التأثر في التعريفات والحدود [1].

**القياس الأصولي (الفقهي) :**

القـــياس الأصولي تعريفه كما ورد في (تعريفات الجرجاني) هو:( إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر[2] ).وكما قال الشيرازي* في (اللمع):( حمل فـــرع علـــى أصـــل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما[3]) وبعبارة أخرى هو: إظهـــار مـــثل حكـــم الأصل في الفرع لوجود علة فيه كحرمة بيع الأرز بالأرز متفاضـــلاً قياســـاً على الحنطة.فإن قوله صلى الله عليه وسلم :( الحنطة بالحنطة والفضل ربا)[4] يدل على حرمة التفاضل بين المتماثلين جنساً وقدراً لأنه لا يتأتى الـــتماثل بدونهمـــا.فهـــو إذن مـــنهج يستهدف معرفة علة الحكم الوارد في النص (الأصـــل) وإضـــفاء الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه وهو الفرع وذلك بجامع العلة .

والقـــياس فـــي الأصـــول يعتـــبر أحد أصول الفقه عند أهل السنة ويرده الظاهريون ، ويجوز العمل به عند جمهور الفقهاء[5] .

---

[1] د. محمـــد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، صـــ33 ، من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، مطبعة ديريكو ، المملكة المغربية ، سنة 1417هـــ 1996م .

[2] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ، التعريفات صـــ206 .

*هـــو : أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزأبادي ، فقيه شافعي ، متقدم في مذهبه ، له من الكتب : التبصرة في الخلاف ، واللمع في أصول الفقه ، توفي سنة 486هـــ ، انظر طبقات الشافعية .

[3] أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، اللمع في أصول الفقه ،صـــ96 ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1 ، سنة 1421هـــ – 2001م .

[4] رواه مسلم ، ج2 ، ص187 .

[5] الشيرازي ، اللمع في أصول الفقه ، صـــ98 .

وقد أورد الشيرازي في (اللمع)،أن القياس (الأصولي) ثلاثة أضرب هي:-

1- **قياس العلة وهو** : أن يرد الفرع إلى الأصل بالبينة التي علق الحكم عليها في الشرع ، وهذا الضرب من القياس ينقسم إلى قياس جلي وقياس خفي .

2- **قياس الدلالة وهو** : أن يرد الفرع إلى الأصل بمعنى غير المعنى الذي علق عليه الحكم في الشرع إلا أنه يدل على وجود علة الشرع وهذا على أضرب .

3- **قياس الشبه وهو** : أن يحمل فرع على أصل بضرب من الشبه[1].

وخلاصته يمكن القول : إنَّه لا أحد ينكر أوجه الشبه بين القياس الأصولي والقياس النحوي لأن كليهما حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ولأن كليهما نشأ في بيئة واحدة هي بيئة القرآن والحديث.ولما كان القياس الأصولي سابقاً القياس النحوي فإن القياس النحوي قد تأثر بالقياس الأصولي نشأةً وتطوراً لأن علماء النحو جاروا الفقهاء في وضع أصول للنحو تشبه أصول الفقه وكانوا واضحين تماماً حيث أشاروا إلى انتفاعهم بما في المنهج الأصولي في تأسيس علم أصول النحو وبيان حدوده ورسم معالمه وتحديد موضوعاته وحين كانوا يعرفون هذا العلم (أصول النحو) يقرنونه بعلم أصول الفقه .

فالأنباري يقول عن أصول النحو إنها(أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله،كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله[2]) ، كما أن النحاة قد استعاروا أبواباً من أصول الفقه ويأتي على رأسهم ابن جني في خصائصه إذ عقد باباً عنوانه (باب في الاستحسان) وهو مستعار من مصطلحات أصول الفقه[3] وكتابه (الخصائص ) رتب المادة النحوية فيه وصنفها وقسم الكتاب إلى موضوعات مختلفة بناء على مذهب أصول الكلام وأصول الفقه كما أشار إلى ذلك بقوله:( وذلك أنَّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذاهب أصول الكلام والفقه)[4] وأبو البركات الأنباري ألف كتاب (الإنصاف في

---

(1) الشيرازي ، اللمع في أصول الفقه ، صـ99-101 .

(2) السيوطي ،/ الاقتراح في علم أصول النحو ، صـ 14 ، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط1 ، 1418هـ - 1998م .

(3) ابن جني ، الخصائص ،ج1 ، صـ134-145 .

(4) ابو الفتح ابن جني ، الخصائص ،ج1 ، صـ2 .

مسائل الخلاف) مرتباً المسائل الخلافية فيه بين نحاة البصرة والكوفة على نهج ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة[1].وغير ما ذكر كثير سيعرض في حينه عند تناول نشأة وتطور القياس في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

**القياس اللغوي :**

أمَّا القياس اللغوي فهو أنواع منها : القياس النحوي ، والقياس الصرفي ، والقياس الدلالي . والذي عليه تركيز الباحث هو القياس النحوي الذي يعرفه ابن الأنباري في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة) بأنه : (هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[2] وأيضاً بأنه:(حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع)[3] .

ويذهب أبو البركات الأنباري إلى أن النحو كله قياس و من أنكر القياس فقد أنكر النحو وقبله ذهب الكسائي لهذا الرأي في قوله :

**إنَّما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع**[4]

وذهب الإمام السيوطي إلى أنه لا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكر القياس – مع أن الظاهرية أنكروه في الفقه وابن مضاء أيضاً أنكر ه في النحو– وعلل السيوطي لرأيه بقوله : ((لثبوته بالدلالة القاطعة ، وذلك أنَّا أجمعنا على انه إذا قال العربي : (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم يصح منه الكتابة نحو : عمرو وبشر وأزدشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال .

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال ، الرافعة والناصبة والجازمة ، والجارة ، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر ، وذلك بالنقل متعذر ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل

---

[1] أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، صـ 3 .

[2] أبو البركات الانباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ،ص93،تحقيق سعيد الأفغاني،دمشق، سنة1957م.

[3] القفطي ، انباه الرواة ، ج3 ، صـ 264 ، تحقيق محمد ابي الفضل ، مطبعة دار الكتب المصرية ، سنة 1986م .

[4] نفسه ، ج3 ، صـ 264.

من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبيرعنها لعدم النقل ، وذلك مناف لحكمة الوضع فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً)[1]

والقياس النحوي مثل القياس الأصولي له أربعة أركان، هي نفس أركان القياس الفقهي (الأصولي) تورد هنا من غير تفصيل رجاء توضيحها في الفصل الثالث من هذه الدراسة وتلك الأركان هي :-

- **الأصل** : وهو المقيس عليه سواء أكان شعراً أم نثراً من كلام من يحتج بعربيتهم إضافة لآي القرآن ونصوص الحديث الشريف .
- **الفرع** : هو المقيس ويعنى به المثال أو المستجد من كلام المحدثين والمولدين.
- **العلة** : وهي الصفة الجامعة بين المقيس عليه والمقيس والتي بسببها ينقل حكم الأصل إلى الفرع .
- **الحكم** : وهو ما يجب أو يجوز أو يمتنع بالنسبة للاسم أو الفعل من رفع أو نصب أو جر (الاسم) أو جزم (الفعل) .

ومثال ذلك كما أورده ابن الأنباري رفع نائب الفاعل بعلة الإسناد الجامعة بينه وبين الفاعل[2] وتفصيل المثال هذا كما يلي : -

فالأصل هو الفاعل وحكمه الرفع .

والفرع هو نائب الفاعل (ما لم يسم فاعله)

والعلة هي الإسناد ، فالمسند إليه حكمه الرفع .

والحكم هو الرفع فكل مسند إليه حكمه الرفع فالفاعل مسند إليه وحقه الرفع ونائب الفاعل مسند إليه أيضاً فحكمه أيضاً الرفع قياساً على الفاعل .

ومما سبق يتضح أنَّ القياس معوّل النحو ومستند النحاة فابن جني يقول : (واعلم أن من قوة القياس عندهم (النحاة) اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ...)[3] ويمضي ابن جني قائلاً : ( مسألة

---

(1) السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، صـ 60 .

(2) نفسه، صـ 60 .

(3) ابن جني ، الخصائص ،ج1، ص 114

واحـــدة فـــي القـــياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس )[1]وحكـــى عن أســـتاذه أبي علي الفارســـي قولـــه( أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة في القياس)[2]

وخلاصـــته،أنّ القياس النحوي مبني على قواعد وأحكام وضعت باستقراء المســـموع مـــن كلام الذين يحتج بعربيتهم من العرب العرباء الذين كانت تجري العربـــية فصيحة صحيحة على ألسنتهم ، وهو ليس مجرد عمل ذهني جدلي استمد من قياس المنطق الأرسطي كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين المعاصرين . ولعل هؤلاء الباحثين المعاصرين قد وقع في وهمهم هذا الزعم لما رأوه من تشابه شكلي بيـــن قياس المنطق وقياس النحو فراحوا يحشدون الأدلة استنتاجاً من كون معظم الـــنحاة أعـــاجم مـــن الفـــرس أو الروم ولا بد أن يكونوا قد اطلعوا على المنطق الأرســـطي ، ولم يقدم هؤلاء الباحثون دليلاً قاطعاً يسند ما ذهبوا إليه من زعم أن نشأة القياس النحوي وتطوره كانت تأثراً واستمداداً من القياس المنطقي وإنّما كان مـــا ذهـــبوا إليه من آرائهم التي تناقلوها مجرد زعم وتمسك بأهداب الفروض أو ترديد لآراء بعض المستشرقين الذين مالتبعضهم عصبية الفرنجة وتحاملهم لأن يردوا النشاط العقلي الإسلامي وما أدى إليه من إنتاج علمي في مجال الفقه واللغة إلـــى تأثر هذا العقل الإسلامي بعلوم اليونان خاصة المنطق الأرسطي وما فيه من قياس وغيره[3].

---

[1] ابن جني : الخصائص ،ج2، ص 90

[2] نفسه ، ج2 صـــ90

[3] انظر : محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص 69 – 72

# العلاقة بين القياس والصوغ القياسي

لتوضيح علاقة القياس بالصوغ القياسي لا بد من إيراد رؤية اللغويين المعاصرين في التفريق بين الكلام واللغة . فالمعاصرون من لغوي العرب من متبعي المنهج الوصفي في دراسة اللغة يرون ما يراه عالم اللغة السويسري (دي سوسير)* – الذي عاش في أوائل القرن العشرين – ضرورة التفريق بين اللغة والكلام .

وقد ذهب (دي سوسير ) إلى أن اللغة خاصة بالجماعة وأن الكلام خاص بالفرد ، فاللغة إذن بالنسبة للفرد معايير تراعى وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ ، وبالنسبة للمتكلم ميدان حركة ، وللباحث موضوع دراسة ، وهي للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع وللباحث وسيلة كشف عن المجتمع .

والمتكلم يشغل نفسه بواسطتها ، والباحث يشغل نفسه بها ، ويحسن المتكلم إذا أحسن القياس على معاييرها ويحسن الباحث إذا أحسن وصف نماذجها[1] .

فاللغة – وفق مفهوم الوصفيين – مجموعة من الصيغ والقوانين التي تتواضع عليها الجماعة ، أما الكلام فهو الأحداث الفعلية التي ينتجها أحد المتكلمين ومع ذلك فلكل من اللغة والكلام علاقة بالآخر ، فكلام أفراد الجماعة اللغوية محكوم بالقواعد والمفردات التي تتكون منها اللغة ، كما أن اللغة تتطور بتأثير الكلام[2] .

والصوغ القياسي ظاهرة تتعلق بالكلام ويعرَّف بأنه: ( محاكاة النظير ) ، والمتكلم هو الذي يعتمد الصوغ القياسي في كلامه طوال حياته لأن الإنسان لا يكتسب كل نظم اللغة دفعة واحدة ولو وصل لدرجة من نضج المعرفة بتلك النظم، لتجدد مواقف الاستعمال على الدوام .

---

* هو : فرديناند دي سوسير ، عالم لغة سويسري ، ولد سنة 1857م ، وتوفي سنة 1913م، وهو أول من دعا لفصل دراسة اللغة وصفياً عن دراستها تاريخياً ، يعتبر رائد المنهج الوصفي في علم اللغة الحديث ؛ انظر : علم اللغة لمحمود السعران ص 341 .

[1] د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب،القاهرة ،ط3،عام 1418-1998م، ص32.

[2] د. محمد عيد ، أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط6 ، عام 1997م ، ص92 .

وهـذا الصـوغ القياسي يمارسه المتكلم وفق ما اختزنه من تراكيب وأبنية سـماعاً فـي محـيط الجماعة اللغوية ، والسمع كما يقول العلاَّمة ابن خلدون-في مقدمته – أبو الملكات اللسانية .

والـذي تجـدر الإشـارة إليه أن عالم اللغة (دي سوسير) لا يعتبر القياس الفـردي (الصـوغ القياسـي) عملية تقعيد أو تطبيق قاعدة بل يراه نشاطاً لغوياً يمارسـه الفـرد في محاولاته إبداع صيغة أو تركيب جديد في ضوء صيغة أو تركيب من نظم البيئة اللغوية وجملها [1].

وفـي ضـوء آراء (دي سوسـير) حاكم بعض لغوي العرب المعاصرين القـياس الـنحوي مقابلين إياه بالصوغ القياسي ذاهبين إلى أن القياس النحوي فيه تحكـم بالمـتكلم وربـط للكلام بفترة تاريخية معينة ولهجة معينة ، بينما الصوغ القياسي فيه حرية ويتـم بلا وعي من المتكلم وفق ما اختزنه من تراكيب وأبنية سمعها في محيطه الاجتماعي [2].

وفـي هذا تحامل واضح على القياس النحوي ومحاكمة له بمنهج ليس وليد بيئته ولا ابن عصره ، ولأنّ القياس النحوي منهج علمي اعتمده النحاة القدامى في تقعيد وتطبيق قواعد النحو المستخرج باستقراء المسموع من كلام العرب العرباء ، فهـو إذن لـيس وسيلة ذهنية منطقية افتراضية بل هو وسيلة لغوية اعتمدت وفق استقراء ناقص .

وخلاصـته،يمكـن القـول إنّ بين ظاهرة (الصوغ القياسي) التي يعتمدها المتكلم وفق ما اختزنه في ذاكرته من نظم البيئة اللغوية المعينة ، والقياس النحوي - تلاقـياً اذ نجـد فـي كلٍّ عملية معيارية ، ففي الصوغ القياسي تتم هذه العملية المعـيارية وفق معيار اجتماعي استمد وجوده من الاستعمال الشائع وهو المستوى الصـوابي في المجتمع اللغوي المعين ، أما في القياس النحوي وفق معيار قواعد النحو التي استخرجها أئمة النحو استقراء مما سمع من كلام العرب العرباء [3].

---

[1] د. عبد الصبور شاهين ، دراسات لغوية ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، عام 1406-1986،ص41.

[2] د. محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص94 .

[3] د. ماجد الصائغ ، الأخطاء الشائعة ، دار الفكر، بيروت ، ط1 ، عام 1990م ، ص40 .

وغـــير مـــا ذكر من أوجه التلاقي بين القياس النحوي والصوغ القياسي كثير من أوجه الاختلاف منها :-

1- أنَّ القـــياس الـــنحوي وسيلة منهجية استخدمها أئمة النحو في تقعيد وتطبيق قواعد النحو على لغة الاستخدام المتجددة بينما (الصوغ القياسي) ظاهرة كلامية يعتمدها الفرد لإنتاج الكلام في إطار نظم البيئة اللغوية المسموعة في أغراض متعددة .

2- القياس النحوي وسيلة منهجية غرضها تقويم الخطأ في تراكيب وأبنية اللغة مما وقع توهماً أو فساداً برده إلى الصواب قياساً على القاعدة المطردة المستقرأة من كلام العرب العـــرباء بيـــنما الصوغ القياسي يهدف لإنتاج الكلام ويقع فيه أحياناً ما يسمى (القياس المخطئ) و (دي سوسير) لا يعتبره خطأ بل هو في رأيه حرية تمارسها كل لغة [1].

3- القـــياس النحوي يتم وفق قواعد نحوية مستقرأة مما سمع عن العرب العرباء الذين حدد النحاة الاحتجاج بلغتهم إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر وإلى نهاية القـــرن الرابع الهجري في البوادي،وحصر ذلك في قبائل بعينها كما أوضحنا في بداية هذه الدراسة .

بيـــنما (الصـــوغ القياســـي ) كما يراه الوصفيون يتم وفق نظم وتراكيب اللغة المســـتخدمة والشائعة في المجتمع المعين في فترة تاريخية محددة من غير ارتباط بما ســـبق مـــن فترات ولذا هم يرفضون القياس النحوي لمعياريته المرتبطة بتحكم الزمان والمكـــان[2] كمـــا يقولـــون ، وقـــد نسي الذين يرددون هذه العبارة من لغوي العرب المعاصـــرين أن الـــنحو كانت لنشأته أسباب ، ولبنائه أهداف ، ومن أهم تلك الأهداف المحافظـــة على القرآن الكريم من التصحيف والتحريف من قبل الأعاجم والناشئين في محـــيطهم والمخالطين لهم ، ويكون هذا الهدف بتصحيح القراءة ضبطاً للتراكيب وفق مـــراعاة أحكام النحو، وضبطاً للمفردات وفقاً لأحكام الصرف ، ويتم ذلك في كلٍّ وفق قـــياس يبـــنى علـــى قاعدة نحوية مطردة إستخرجت باستقراء الغالب من كلام العرب الموثوق بعربيتهم في حدود زمان ومكان معينين كما يوضح – إن شاء الله – في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

---

[1] د. عبد الصبور شاهين ، دراسات لغوية ، ص 38 .

[2] د. عفيف دمشقية ، خطى متعثرة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1 ، سنة 1978م ، ص 128 .

# الفصل الثاني
# نشأة القياس وتطوره

- بداياته الأولى
- تبلوره عند الخليل وسيبويه
- إفراده بالتأليف
- تأثره بأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق

# بداياته الأولى

يتطلب تعرف نشأة القياس النحوي التوقف عند جهود الأوائل من النحاة الذين عاشوا في الفترة السابقة لظهور كتاب سيبويه المتوفى سنة 180 هـ ومن أولئك النحاة :-

1- أبو الأسود الدؤلي* .
2- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي .
3- عيسى بن عمر الثقفي .
4- أبو عمر بن العلاء .
5- يونس بن حبيب .

وسوف نوضح جهود كلٍ في قضية القياس نشأةً وتبلوراً وفق الأسبقية التاريخية لحياة كل من أولئك العلماء كما يلي :-

**أبو الأسود الدؤلي :**

تكاد الروايات والأخبار الواردة في كتب الطبقات والتراجم وغيرها تجمع على نسبة علم النحو (علم العربية) إلى أبى الأسود الدؤلي المتوفى سنة 69هـ ؛ فهو أول من رسم للناس النحو[1]، أو أول من أسس العربية وفتح بابها أو أنهج سبيلها ووضع قياسها[2] .

ومما ذكر يتضح أن النحو وإن كان سابقاً لأصوله في النشأة فإن تلك الأصول خاصةً القياس قد صحبته عملياً .

ولعل جملة (ووضع قياسها ) الواردة في الفقرة أعلاه تدل دلالة واضحة على أنّ أبا الأسود الدؤلي قد مارس القياس وفق أصول وجهه إليها الإمام علي – رضي الله عنه – لينحو نحواً قد مهده له .

---

* هو : ظالم بن عمرو بن سليمان بن عمرو بن حلس ، من كنانة وهو تابعي صحب علياً رضي الله عنه وتحقق بمحبته ، أنظر أخبار النحويين البصريين ، ص 33–37 .

[1] السيرافي ، أخبار النحويين الصريين ، ص33 .

[2] ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ص29 ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المدني ،جدة، السعودية، عام 1394هـ –1974م .

وبغض النظر عن أسباب وضع النحو فإن دور أبي الأسود كان حاسماً في نشأة علم النحو لكونه استوعب التصور الأول الذي أوحى به إليه الإمام علي – رضي الله عنه– فاستكمل رسمه (النحو) مستخدماً القياس عملياً في التصنيف والتبويب .

والذي يشفع ما ذهب إليه الباحث من أن أبا الأسود قد أنشأ القياس ومارسه عملياً في تبويب وتصنيف موضوعات النحو النص الآتي : (قال أبو الأسود : فكان ما وقع إليَّ (إنَّ وأخواتها) ما خلا (لكنَّ) ، فلما عرضتها على علي – رضي الله عنه – قال لي : وأين (لكنّ) فقلت ما حسبتها منها ، قال هي منها فألحقها ، ثم قال : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ؛ فلذلك سمي النحو نحواً) [1] .

ويدعمه أيضاً قول أبى الأسود الدؤلي حين سئل عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه فقال (ألقى إليَّ عليٌّ أصولاً احتذيت عليها)[2] ، فعبارة (احتذيت عليها) في النص السابق تدل بقوة على أنَّ أبا الأسود الدؤلي كان يمارس القياس وفق أصول أخذها من الإمام علي– رضي الله عنه– .

ولعل القياس الذي مارسه أبو الأسود احتذاء لأصول ألقاها إليه الإمام علي– رضي الله عنه– يشبه ذلك القياس الذي ورد في رسالة أمير المؤمنين عمر – رضي الله عنه– إلى أبي موسى الأشعري (اعرف الأمثال والأشباه ، وقس الأمور عند ذلك ، ثم أعمد إلى أحبها إلى الله ، وأشبهها بالحق فيما ترى)[3] .

فالقياس الوارد في تلك الرسالة منهج يستخدم فيما لم يرد فيه نص صريح من الكتاب والسنة ، والقياس الذي استخدمه أبو الأسود في تبويب موضوعات النحو جمع فيه الأشباه والنظائر فإذا كانت (من ، إلى ، على) حروف جرٍّ فإنه يجمع إليها ما يشبهها مثل : في ، واللام ، والباء ، وإذا كانت (إنَّ ، وأنَّ ، ولعل) تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، فإنه يضم إليها (لكنَّ) التي تعمل عملها ... وهكذا .

---

[1] أبو البركات الأنباري ، نزهة الالباء في طبقات الأدباء .

[2] الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص11 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 2، دار المعارف ، مصر ، القاهرة 1302 –1972م .

[3] الشيرازي ، اللمع في أصول الفقه ، ص97 .

إذن كان القياس الذي استخدمه أبو الأسود الدؤلي قياساً جمع به النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه في ترتيب وتبويب موضوعات النحو إضافةً إلى كونه قياساً يهدف إلي استنباط القواعد والقوانين التي يجب على المتكلم اتباعها حتى يبتعد عن اللحن والخطأ حين الأداء اللغوي ويدل على ذلك أسباب وضع النحو التي توردها كتب التراجم والطبقات على اختلاف بينها في الروايات .

وخلاصته،يمكن القول إن القياس كان مصاحب النحو في النشأة قبل أن تفرد أصول النحو بأعمال علمية مستقلة ،غير أن تلك النشأة كانت عملية ولم تكن تنظيرية ، وقد تجلت في جهود أبي الأسود الدؤلي في تصنيف وتبويب موضوعات النحو ، واستمرت في جهود تلاميذه ومن أعقبهم من النحاة حتى ظهور كتاب سيبويه ، ومع ذلك فقد استخدم القياس في توجيه الآراء وحسم الخلافات وتخريج الشواهد قبل أن يبحث النحاة الأوائل في تعريفاته وأركانه وطرق استخدامه .

وإذا كان لأبي الأسود فضل السبق وشرف التقدم في وضع النحو واستخدام أصوله خاصة القياس فإن لكل واحد من النحاة الذين جاءوا من بعده ونهجوا نهجه من الفضل بقدر ما بسط من القول ومدَّ من القياس وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبيَّن من العلل [1]، ومن أولئك :

**عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي* :**

يعد عبد الله بن أبي إسحق المتوفى سنة 117هـ أول نحوي – بعد أبي الأسود الدؤلي وقبل ظهور كتاب سيبويه – تربطه كتب الطبقات والتراجم بالقياس النحوي ومن الروايات المتداولة بكثرة في تلك الكتب من غير اختلاف بينها قولها عنه إنَّه (أول من بعج النحو ، ومدَّ القياس وشرح العلل[2] ) .

---

[1] الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص11 وما بعدها .

* هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، كان ملماً بالعربية والقراءة إماماً فيهما وكان شديد التجريد للقياس ، من موالي آل الحضرمي ، توفى عام 117هـ . انظر نزهة الالباء ص 26–28 .

[2] جلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة ، ج2 ، ص42 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ،ط2 ، عام 1399هـ – 1979م .

وتقول عنه بعض الروايات : إنّه كان أشدّ تجريداً للقياس[1] فمن الرواية الأولى (أول من بعج النحو ومد القياس ...) نتوصل إلى أن ابن أبي إسحق لم يبتكر القياس ولم يبتدعه وإنما وصل إليه من تلاميذ أبى الأسود الدؤلي ، وهو بدوره زاد فيه ومده وشرح العلل المتعلقة به . ومن الرواية الثانية (كان أشدّ تجريداً للقياس ) نتوصل إلى أنه قد جعل القياس أساس آرائه النحوية وتعليلاته وهذا ما جعل القدماء لأن ينسبوا إليه التوسع في استخدام القياس ، والمقصود بالقياس – الذي زاد ابن أبي إسحق فيه وتوسع في استعماله – إطراد القاعدة النحوية والتجافي عن الشذوذ فيها في أي نص من النصوص اللغوية . ويعني هذا أنّ القياس النحوي قد تطور على يد ابن أبي إسحق وصار يعني اطراد القواعد النحوية وعدم الشذوذ فيها وتطبيق تلك القواعد النحوية المطردة على النصوص اللغوية ، وهذا ما قاد ابن أبي إسحق إلى تخطئة الذين وردت في بعض قصائدهم كلمات خرجت عن الإعراب الصحيح من حيث قياس النحو الذي يعني اطراد القاعدة من غير حياد ولا تخلف ، أي أن يأتي الفاعل مثلاً مرفوعاً دائماً والمفعول منصوباً وما عطف عليهما يكون في حكمهما وهلم جرًّا ...

ومن الذين خطأهم ابن أبي إسحق في بعض قصائدهم الشاعر الفرزدق في قصيدة يمدح بها بني مروان يقول فيها :-

**وعضَّ زمان يا ابن مروان لم يَدَعْ  من المال إلاَّ مسحتاً أو مجلف**[2]

ردَّ ابن أبى اسحق على الفرزدق كلمة (مجلف) قائلا : علام رفعت (أو مجلف) ؟ فقال الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا . وفي رأي بن أبي إسحق ووفق القياس النحوي ينبغي أن تأتي كلمة (أو مجلف) منصوبة عطفاً على (مسحتاً) .

---

[1] السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص 42 .

[2] ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ج1 ، ص13 ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، سنة 1974هـ

وخطأه أيضاً في قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك منها :

**مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثـورِ**

**على عمائمنا يلقى وأرحلنـا على زواحف تزجى مخها ريرِ**

رد عليه كلمة (ريرِ) التي أوردها الفرزدق مجرورة وحقها الرفع وفق القياس النحوي لأنها خبر للمبتدأ (مخها) .

وقد اضطر الفرزدق إلى التغيير فقال :

**على زواحفَ تزجيها محاسيرِ**

ومحاسير وردت بعد التغيير مجرورة لأنها صفة للموصوف (زواحف) المجرورة بحرف الجر (على) .

وقد ضاق الفرزدق بانتقادات ابن أبى إسحق المبنية على القياس النحوي فهجاه بقصيدة منها قوله :

**فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا**

فما كان ابن أبي اسحق يسمع منه هذا البيت حتى قال له : (أخطأت ، أخطأت ، إنما هو مولى موالٍ [1]) .

يقصد ابن أبي إسحق بخطأ الفرزدق معاملته كلمة (مواليا) معاملة الممنوع من الصرف بجرها بالفتحة ، وكان عليه صرفها ومعاملاتها معاملة (جوارٍ) و(غواشٍ) إذ أن قياس النحو يستوجب حذف الياء من الاسم المنقوص إذا ورد نكرة في حال رفع أو جر .

والذي يشفع ما ذهب إليه الباحث من أن القياس عند أبي اسحق الحضرمي هو اطراد القاعدة النحوية والتجافي عن الشذوذ فيها – رواية تقول إن يونس ابن حبيب سأله هل يقول أحد (الصويق) ؟ فأجابه : نعم ، عمرو بن تميم تقولها وما تريد إلى ذلك ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس .

إذن القياس – الذي كان عند أبي الأسود الدؤلي ردَّ النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه واستنباط الأحكام النحوية وفقه – تطور عند أبي إسحق وصار يعني اطراد الأحكام النحوية والتجافي عن الشذوذ فيها كما صار أداة تحاكم وفقها

---

[1] السيرافي ، اخبار النحويين البصريين ، ص 44 .

نصوص الشعر والنثر ورد الخطأ فيها إلى الصواب وهو ما جعل كتب الطبقات والتراجم تصفه بالطعن على العرب[1] .

ومن النحاة الذين برزوا في الفترة السابقة لكتاب سيبويه وكان لهم باع طويل في القياس النحوي :

**عيسى بن عمر الثقفي* :**

ومن الذين مارسوا القياس وتمسكوا به وأجروا أحكام النحو وفقه قبل ما يظهر للناس كتاب سيبويه عيسى **بن** عمر الثقفي المتوفى سنة 149هـ ، وتشير كتب الطبقات والتراجم إلى أنه قد صنَّف كتابين في النحو هما (الجامع) و(الإكمال) وفيهما يقول تلميذه الخليل بن أحمد الفراهيدي :-

**ذهب النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر**

**ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر**[2]

ولكنّ هذين الكتابين مفقودان وإن كان المبرد المتوفى سنة 285هـ قد أشار إلى أنه قرأ أوراقا منهما[3] وقد نال كتاب (الجامع) عناية بعض العلماء منهم ابن سلام الجمحي المتوفى سنة 231هـ، قال عنه في طبقاته: ( إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر ، وبوبه ، وهذبه ، وسمى ما شذ عن الأكثر لغات[3] )

ولما كنا بصدد القياس الذي مارسه عيسى بن عمر فإن عبارة (وضع كتابه على الأكثر) الواردة في كتاب بن سلام تدل دلالة واضحة على أن عيسى بن عمر اعتمد القياس الذي اعتمده أستاذه عبد الله بن أبي إسحق والذي كان القياس يعني عنده اطراد القواعد النحوية وعدم الشذوذ فيها .

---

[1] المرجع السابق ، ص45 .

* هو عيسى بن عمر الثقفي ، من أهل البصرة من مقدمي نحويها ، له كتابان في النحو لم يصلا للناس هما : الجامع والإكمال ، توفى عام 149هـ ، انظر : أخبار النحويين للسيرافي ، ص 49-50 ، ونزهة الالباء ص29-30 .

[2] السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص49 .

[3] نفس المرجع ، ص50 .

[3] نفس المرجع ، ص50 .

إذن التزم عيسى بن عمر نهج أستاذه ابن أبي إسحق في تجريد القياس متخذاً إياه منهاجاً في تصنيف موضوعات النحو وتبويبها كما يتضح من كتابه الجامع الذي وصف بأنه ألفه على الأكثر وسمى ما شذَّ عنه لغات (لهجات) أي أنه التزم في تأليفه كتاب (الجامع) القياس النحوي الذي يعني اطراد القاعدة النحوية ، وعليه يمكن القول إن عيسى بن عمر الثقفي قد تطور لديه القياس من الناحية العملية كسابقيه (أبو الأسود وابن أبي إسحاق ، غير أنه ربا عليهما باتخاذه القياس منهجاً في التأليف النحوي كما وضح من كتابيه (الجامع) و (الإكمال) .

ومثل أستاذه ابن أبي إسحق عرف عيسى بأنه كان يطعن على العرب فيما خالف القياس النحوي ، ومن ذلك ما روي أنه أعاب على النابغة الذبياني رفع كلمة (ناقع) في قوله .

**فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم (ناقع)**

فعيسى يرى أن كلمة (ناقع) في البيت أعلاه من حقها النصب على الحال كما في الجملتين : هذا أول فارس مقبلاً ، وهذا رجل منطلقاً ، وتعليل ذلك عنده أن الجملة الاسمية الواقعة قبل الحال قد استوفت ركنيها وتمَّ الإسناد قبلها[1] .

واستطاع عيسى بن عمر التوسع في استعمال القياس خاصة في حمل تركيب نحوي على آخر ، أي أن قياسه ينظر في الاستخدام معللاً ومطبقاً في الشواهد النحوية المختلفة يعينه في ذلك سماعه اللغة عن الأعراب بالمربد وفصاحته التي جعلته حجة لدى القدماء من النحاة واللغويين أمثال أبي عبيدة معمر بن المثنى* الذي قال : (سمعت عيسى بن عمر يقول : كنت وأنا شاب أقعد بالليل فأكتب حتى ينقطع سوائي أي وسطي)[2] .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ، سنة 1385 –1397هـ ، 1966–1977م، ج1 ، ص112 .

* هو : أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، منسوب إلى تيم قريش لا تيم الرباب ، ولد سنة 110هـ، كان أعلم الناس باللغة وأخبار العرب وأنسابها ، له مصنفات عدة منها : مجاز القران ، توفى سنة 207هـ ، انظر نزهة الالباء ص 84– 90 .

[2] أبو عبيدة ،/ مجاز القرآن ، تحقيق محمد فؤاد سركين، دار السعادة، القاهرة ، سنة 1954م ،ج2 ، ص170.

وجدير بالإشارة أن القياس عنده قد اقترن بالتأويل فهو يبيح عطف المفـــرد على محل الجملة ومن ذلك ما يتصل بقول الفرزدق :

**ألم ترني عاهـدت ربي وأننـــي لبيـــن رتـــاج قائمـــاً ومقـــامِ**

**على جلفةٍ لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من فيَّ زور كـــلامِ**

ومن خلاف حول إعراب (خارجاً يرى عيسى أن جملة (لا اشتم) في محـــل نصب حال ، واسم الفاعل خارجاً معطوفاً عليها أي يريد عاهدت ربي على أمـــور وأنا في هاتين الحالتين لا شاتماً ولا خارجاً من فيَّ مكروه [1].

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن عيسى بن عمر في إطار اهتمامه بالقيـــاس النحوي أكثر من الإشارة إلى اللغات (اللهجات) التي خرجت عن الاطـــــراد فـــي الاستعمال ، كما كان أيضاً يعلل القراءات في ضوء أقيسة النحو ومن ذلك قراءتـــه الآية الكريمـــة ﴿يا جبال أوبي معه والطيرَ﴾[2] بنصب كلمة (الطيرَ) ويعلل ذلـــك بأنه على النداء كقولك : يا زيدُ والحارثَ لما لم يمكنه : يا زيد ويا الحارث[3].

وخلاصته يمكن القول إن عيسى بن عمر الثقفي قد أحســـــن الإفـــادة مـــن صحبته ابن أبي إسحق والتلمذة له وظهر ذلك جلياً في أقيسته النحوية وتخريجـــــه القراءات والشواهد في ضوء اتخاذه القياس منهجاً في التأليف والدرس النحوي .

ومن أعلام النحاة الذين مارسو القياس النحوي **أبو عمـــــرو بـــن العـــلاء*** المتوفى سنة 154هـــ ، وكان القياس عنده يعني أيضاً الاطراد في القاعدة والدليـــل على ذلك أن أحد معاصريه سأله قائلاً (أخبرني عما وضعت مما أسميته عربيـــة :

---

[1] المبرد، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ســـنة 1385–1388 هـــ ، ج3 ، ص270 .

[2] سورة سبأ ، الآية 10 .

[3] ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ج1 ، ص20 .

* اسمه : زبَّان وهو العلم المشهور في علم القراءة واللغة العربية ، كان معاصراً لعبد الله بن أبـــي اســـحق وعيسى بن عمرو ، الرواية عنه في اللغة والنحو والقراءة كثيرة ، توفى عام 154هـــ ، انظر: أخبار النحويين ص 46 – 48 ، ونزهة الألِّباء ص 30–35 .

أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقال له : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال :أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات (لهجات))[1].

ومضى أبو عمرو أكثر في القياس إذ خاض في التعليل لعلاقته بالقياس ، لأن العلة ركن من أركان القياس ، ولأن من القياس نوع عرف بقياس العلة ، كما اهتم باستقراء كلام العرب العرباء الذين يحتج بكلامهم لاستخراج القواعد النحوية التي يمكن أن تطرد ويقاس عليها وقد عمل بذلك مع علمه أن النصوص التي يستقريها لا تمثل لغة العرب كلها والشاهد على ذلك قوله : (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير )[2] .

وما ذكر يدل على أن القياس النحوي عنده يقوم على استقراء ناقص ، وهذا الاستقراء الناقص ليس بدعاً في العلوم وإنما هو طابع كثير منها في وقتنا الحاضر إذ تقوم نظرياتها على استقراء ناقص .

ومما ساعده على طرد قياسه وتسمية ما خرج عنه (شذّ) لغات (لهجات) سماعه عن العرب وحفظه الشواهد الشعرية وإدراكه الفروق اللغوية بين لهجات القبائل العربية ومعرفته ما بينها من تفاوت ويشهد لذلك قوله : (ما لسان حمير وأقاصي اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا)[3]، إضافة لما ذكر أقدره على طرد القياس النحوي على استقراء ناقص كونه أحد القراء السبعة المشهورين ومعرفته علاقة القراءات بلهجات العرب .

بقي في ختام تعرف نشأة القياس وتحديد بداياته الأولى وتطوره عملياً أن يشار إلى جهود : **يونس بن حبيب*** المتوفى سنة 182هـ ، والذي يجعل الإشارة إلى جهوده أخذ سيبويه عنه ، ولكن القياس عند يونس صار يحمل مفهوماً مغايراً بعض الشيء لما كان عليه عند أبى إسحق وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء ، لذا قال القدماء عن قياسه : (وله قياس ومذاهب في النحو تفرد بها) .

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، ج1، ص249 .

[2] ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ص25 .

[3] نفسه ، ص25 .

* هو : يونس بن حبيب البصري النحوي المتوفى سنة 182هـ ، من أكابر النحاة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه وحكى عنه في كتابه،وأخذ عنه الكسائي أيضاً ، انظر: نزهة الألباء ص 47 –50 .

ولعل القياس عنده بلغ حداً من التطور جعله يفرد له كتاباً عنوانه (القيـــاس في النحو) نسبه إليه المستشرق بروكلمان[1]غير أن الدكتور حسين نصار ينكر تلك النسبة ذاهباً إلي أن التأليف في القياس النحوي في عصر يونس أمر غريب وغـير متوقع لأن الناس ما تنبهوا للقياس واكثروا من التحدث عنه إلا في الجيـل التـالي ليونس : أي جيل تلامذته وكان ذلك بعد وقوع الخلاف بين علمـــاء النحـــو فـــي البصرة والكوفة وإحساس الناس أن كلاً من الفريقين يختلف عن الآخر في منحـــاه ونهجه[2].

وسواء صح رأي بروكلمان أم رأي حسين نصار فإن الذي لا شك فيـــه أن القياس من معالم التفكير النحوي عند يونس وقد أكثر من استخدامه فـــي توجيـــه القواعد النحوية غير أن استخدامه القياس يختلف عن استخدام جيل أساتذته الذيـــن ذكروا .

ومن الجمل التي أوردها سيبويه آخذاً عن يونس مرجحاً قياسه على قيـــاس الخليل (يا قاضِ) بالحذف في الوقف والنداء لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفـــوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ؛ لأن النداء موضع حذف والدليـــل علـــى ذلك قولهم (يا حارِ ويا صاحِ)[3]، ومن هنا فإن استعمال (قاضٍ) في النداء والوقـف بحذف الياء يتماشى مع سنن العرب في كلامها ولأن في باب النداء حـــذف حيـــن الترخيم ، وهذا قياس معلل .

وصفوته يمكن القول إنَّ القياس النحوي كانت بداياته مصاحبة لنشأة النحـــو ، وقد استخدم عملياً في تصنيف بعض أبواب النحو كما وضح فـــي عمـــل أبـــي الأسود الدؤلي ثم صار طرداً للقاعدة المستقرأة من كلام العرب الموثوق بعربيتـــهم وقياس المثال إليها وردّ الخطأ إلى الصواب ، كما وضح عند أبي إسحق الحضرمـــي ، واستمر الأمر كذلك عند عيسى بن عمر الثقفي وأبى عمرو بن العلاء ، واختلف أمـــره عند يونس بن حبيب الذي كان له أقيسة تفرد بها .

---

[1] بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرون ، دار المعارف بمصر عام 1968م ، ج2 ، ص130 .

[2] د. حسين نصار ، يونس بن حبيب ، ص 63 .

[3] سيبويه ، الكتاب ، ج4 ، ص 184 .

## تبلوره عند الخليل وسيبويه

كان الخليل – رحمه الله – الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، وهو من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء كما أنه أستاذ سيبويه ، وعامة الحكاية في (الكتاب) عنه ، فكل ما قال سيبويه (وسألته)[1] أو (قال) من غير أن يذكر قائله فهو الخليل .

وقد كان الخليل عالماً باللغة والأدب ، وهو أول من استخرج علم العروض من أشعار العرب كما أنه أول من أحصى مفردات العربية في كتابه المسمى (العين) والذي رواه عنه تلميذه الليث بن المظفر* ، كما أنه طور نقط الإعراب وأعطاه صورته النهائية التي هو عليها اليوم ، وقد أزال بصنيعه هذا اللبس الذي كان يحدث بين نقط الإعراب ونقط الإعجام لدى بعض قراء العربية آنذاك . وهو الذي وضع كثيراً من كليات النحو وأصوله كالقياس والتعليل والعامل ... الخ .

إذن يمكن القول إن الخليل كان عالماً قيَّاساً مارس القياس في كل فروع العربية وعلومها من شعر ولغة ونحو وصرف ، فهو الذي بلور القياس النحوي وعنه أخذه تلميذه الوفي سيبويه واعتمد عليه في تأليف (الكتاب) الذي يعتبره بعض الباحثين من فكر الخليل نحواً وصرفاً وقياساً وتعليلاً . فالخليل كان الغاية في تصحيح القياس الذي أخذه عن أستاذيه أبي عمر بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي.

أما سيبويه تلميذ الخليل فقد اعتمد على القياس في دراسة كثير من قضايا النحو واللغة ، كما كان يستخدمه في عناوين بعض الأبواب ؛ حتى أن الباب بكامله يصبح قياساً [2].

والقياس عنده كما عند شيوخه من نحاة البصرة – خاصة الخليل وسابقيه – يعتمد على التطبيق العملي في نصوص اللغة لاستخراج القوانين الصوتية وصياغة

---

[1] السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص 54 ، 56 .

* الليث بن المظفر وهو : الليث بن نصر بن يسار الخرساني ، وهو راوي كتاب العين المنسوب للخليل ، كان بارعاً في الأدب والغريب والنحو ، انظر البغية ص 270 .

[2] علي النجدي ناصف ، سيبويه امام النحاة ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة 1372هـ–1953م

القواعد النحوية والصرفية من غير خوض في تعريفه وبيان أركانه وما تعلق بـــه مما تعرض له علماء أصول النحو فيما بعد .

وقد بنى سيبويه ومن قبله أستاذه الخليل على المطرد من كـــلام العـــرب ، الشائع على ألسنتهم ، وكانا يعتمدان علـــى المشـــابهة بيـــن الأبنيـــة الصرفيـــة ، والتراكيب النحوية في صياغة كثير من الأقيسة .

ومن قراءة نصوص سيبويه التي ورد فيها مصطلح القياس يمكن القول إنَّـه استخدم القياس حين تناوله بعض اللهجات وما يندرج تحتها من الإعمال والإهمـــال ومثال ذلك قوله (هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغـــة أهـــل الحجاز ، ثم يصير إلي أصله ، وذلك الحرف (ما) ، تقول : ما عبد الله أخـــاك ، وما زيد منطلقا ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هـــل) ؛ أي لا يعملونـــها في شئ ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كـــ(ليس) ولا يكـــون فيـــها إضمار ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـــ(ليس) إذ كان معناها كمعناهـــا ...)[1] ، وفي هذا النص يشير سيبويه إلى أن إهمال (ما) وإغفال إعمالها عمل (ليس) هـــو القياس لأن (ما) ليست بفعل وليس بها إضمار كالذي نجده مع ليس وهـــذا قيـــاس معلل إذ شبه سيبويه إهمال (ما) عند بني تميم بحرفين هما : (أمَّا ، وهل) اللذان لا يعملان فيما بعدهما ، كما يقيس سيبويه إعمال (ما) عند الحجازيين علـــى (ليـــس) بجامع النفي الذي هو معنى كلٍّ، فالقياس هنا قياس مشابهة والعلة الجامعـــة هـــي معنى النفي .

وتوقف سيبويه عند قوله تعالى ﴿ما هذا بشراً﴾ [2] قـــائلاً : (وبنـــو تميـــم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف)[3] .

وقد أشار في نص آخر إلى أن (ما) ترجع إلى القياس وتصير فيه في كـــل اللهجات كلهجة بني تميم عند تغير معنى النفي الذي تؤديه ، وذلك بنقضه بـــــ(لا) نحو : ما زيد إلا قائم ، وبتقدم خبرها على اسمها نحو : ما قـــائم زيـــد ، وعلـــل

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص57 وما بعدها .

[2] سورة يوسف ، آية 31 .

[3] سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص122 .

سيبويه لهذا أن (ما) تشبه (ليس) في عملها طالما كانت في معناهـــا (النفـــي) وإذا تغيرت عن ذلك رجعت وصارت في كل اللغات (اللهجات) كما هي في لهجة بني تميم[1] ، وقد حرص سيبويه في إطار القياس على تتبع اللهجات المنطوقة مفضـــلاً لهجة على أخرى بناء على الاستعمال اللغوي ومن ذلك الباب الذي عقـــده تحـــت عنوان (هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا اســـتفهمت عنـــه بـــ(من) قال: (اعلم أن أهل الحجاز يقولون – إذا قال الرجل – رأيت زيداً : مـــن زيداً ؟ وإذا قال : مررت بزيدٍ ، قالوا : من زيدٍ : وإذا قالوا : هذا عبد الله ، قالوا : من عبدُ الله ...)[2] ، ثم أوضح أن بني تميم يرفعون الاسم حين الاستفهام عنـــه كيفما كان وضعه من الجملة ، وذهب إلى أن هذا الاستعمال أقيس ، أي أنه يقـــدر أفضلية لهجة بني تميم في هذا الاستخدام مع أنه كان يفضل لهجة أهل الحجاز في كثير من الأحيان .

ويتضح مما ورد من نصوص في كتاب سيبويه أنه كان يستخدم القياس فـي حمل تركيب نحوي على تركيب نحوي آخر ، ومن يقرأ الكتاب يجد سـيبويه قـد استخدم القياس في بعض أبواب الصرف معتمداً على أستاذه الخليل . كما يتضـــح أيضاً أن سيبويه قد حرص على وضع بعض الضوابط لاستخدام القيـــاس خـــلال التطبيق العملي في الأساليب العربية ومن ذلك اعتداده بكثرة الاستعمال في كـــلام العرب مع مراعاة الأصل الذي ورد عنهم : قال: (وليس كل شئ يكثر في كلامـهم يغير عن الأصل ، لأنه ليس بالقياس عندهم ، فكرهوا ترك الأصل)[3] .

ويتضح أيضاً أن سيبوبه قد شفع القياس الذي أدار عليه كتابـــه . بـــالتعليل الذي أخذه عن أستاذه الخليل الذي يعتبر رائد النحاة وكبيرهم الذي علمهم طريقـــة استخراج القواعد والأحكام في ضوء الأقيسة والعلل .

وخلاصته يمكن القول إن القياس النحوي بوصفه واحداً من أصول النحو قد تبلور على يدي الخليل وتلميذه سيبويه غير أن هذا التبلور كـــان فـــي الاســـتخدام

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ج1 ،ص122.

[2] سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص413 .

[3] ) نفسه ، ج2 ، ص213 .

العملي التطبيقي لاستخراج القوانين والأحكام وفق ضوابط عملية مثل كثرة الاستعمال ، ومراعاة الأصل ، وكان غرض القياس لديهما هو إلحاق تركيب نحوي بآخر ، أو إلحاق بناء صرفي بآخر ، ولم يكن القياس عندهما يجري من غير قيد ولا شرط وإنما شفعاه بالتعليل الذي جعله علماء أصول النحو فيما بعد ركناً من أركان القياس .

والذي تجدر الإشارة إليه في ختام هذا المبحث أن كلاً من الخليل وسيبويه لم يعرِّف القياس النحوي ولا وقف له حداً وإنما عرف هذا التنظير والتحديد والتعريف في أصول النحو عامة والقياس خاصة بعدهما عند من عرفوا بعلماء أصول النحو كما يوضح لاحقاً .

# إفراد القياس بالتأليف

أفرد القياس النحوي بمؤلفات مستقلة كتبها بعض علماء النحو القدامى غير أن تلك المؤلفات لم تظهر للناس ولكنها ذكرت في بعض كتب التراجم وهي :-

1- القياس في النحو ليونس بن حبيب [1].

2- المقاييس في النحو للأخفش الأوسط [2].

3- القياس لهشام الضرير*1 [3] .

4- القياس على أصول النحو لابن مردان*2 الكوفي[4] .

وإذا استثنيت المؤلفات التي ذكرت أسماؤها وكتابها ولم تصل لأيدي العلماء والشداة فإن القياس النحوي لم يفرد بمؤلف خاص به وإنما كان الكلام عنه وتفصيل مسائله وما تعلق به ضمن الكتب التي ألفت في أصول النحو .

وأول كتاب نحوي وصل لأيدي المهتمين بالنحو حمل اسم (الأصول) هو كتاب ابن السراج الذي قال عنه النحاة : (إنّ النحو ظل مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله) ، ولعل هذا القول مرده إلى أن ابن السراج يعتبر أول من جمع المسائل النحوية في تنظيم منطقي وترتيب منهجي ، فوضع بذلك التنسيق الذي سار عليه النحويون من بعده .

ومن قراءة كتاب (الأصول) وتتبع مسائله يتضح أن ابن السراج أراد من مصطلح (أصول) المعنى اللغوي قاصداً به ذكر مجموعة من القوانين والقواعد المتصلة بالأصوات والعمل النحوي وأصول الأفعال والكلمات والأسماء والتراكيب النحوية . وكان ابن السراج واضحاً ودقيقاً حين ربط المسائل النحوية التي ذكرها

---

[1] بروكلمان ، تاريخ اللغة العربية وادابها ، ج2 ، ص130 .

[2] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص2

*1. هو : هشام بن معاوية الضرير ويكنى أبا عبد الله ، من أصحاب الكسائي ، له من الكتب : المختصر ، والقياس ، انظر الفهرس ، ص70 .

[3] ابن النديم ، الفهرست ، ص76 .

*2. هو : أبو موسى عيسى بن مردان الكوفي ، نحوي له كتاب القياس على أصول النحو ، الفهرس ص70

[4] ابن النديم ، الفهرس ، ص77 .

بالأصول والقياس موضحاً أن هذه الثلاثة متفقة وأنه لا يوجد أدنى تعارض بينها .
وقد ربط الأصل بالقياس عندما تناول الأحوال والظروف المركبة تركيب مزج نحو : صباحَ مساء ، وبيت بيت ، يقول (إنهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا إذا أرادوا الحال والظرف ، والأصل والقياس الإضافة ، فإذا سميت بشئ من ذا أضفته ، فإذا قلت : أنت تأتينا في كل صباحٍ ومساءٍ ، أضفت لا غير لأنه قد زال الظرف وصار اسماً خالصاً ...)[1].

ويعد القياس من المصطلحات التي اكثر ابن السراج من استخدامها في أصوله حين معالجته بعض المسائل الصرفية والنحوية ، وقد توقف في أصوله عند القياس بعدما عرض لمجموعة من المقدمات الخاصة بالكلام وتعريف الاسم والفعل والحرف ، ومواقع الحروف والإعراب والبناء والعوامل النحوية ، ويقول في ذلك (اعلم أنَّه ربَّما شذَّ الشيء عن بابه ، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب ، لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذّ منه فلا يطرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ...[2]) .

ومن النص المذكور أعلاه يمكن القول : إنَّ ابن السراج يعتد بالقياس الذي أسماه مطرداً وهو الذي يتحقق في أي باب من أبواب النحو ولا يعبأ بالقليل الشاذ الذي يرد في كل باب لأنه لا يؤثر في الاطراد وهذا المفهوم هو الذي عرفه به النحاة السابقين لسيبويه كابن أبي اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي ولكن ابن السراج طوره بربطه بالشاذ وبالسماع وباستعمال العرب ولأنه يعتد بهذا الاستعمال ويجعله الأساس في الحكم على الصيغ والتراكيب بالشذوذ أو الاطراد في القياس .

وقد تقدم ابن السراج بالقياس شوطاً بعيداً حين تناول العلل التي تعتبر واحدة من أركان القياس وأوضح أنها ضربان : ضرب يؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع ، وضرب يسمى علة العلة وهذا لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب[3].

---

[1] ابن السراج ، الأصول ، ج2 ، ص140 .

[2] نفسه ، ج1 ، ص95 وما بعدها .

[3] نفسه ، ج1 ، ص35 .

ولمّا تطورت مناهج الجدل والمناظرات في أصول الفقه نشأ تصور جديد في الفكر النحوي تميز بإدراج قواعد النحو وأصوله في منظومة المنهج الأصولي عند المتكلمين ، وظهرت بوادر ذلك عند العلماء الذين جمعوا بين علمي الكلام والنحو واتضح ذلك في تطور فكرة التعليل الذي يروى أن ابن السراج أول من ألف فيه غير أن الزجاجي يعد أول من اشتهر بالتأليف في العلل النحوية ولا يخفى أن العلة من أركان القياس وقد تعرض الزجاجي لما أسماه العلل القياسية .

وبعد محاولة الزجاجي تأتي مقاربة أبي سعيد السيرافي الذي أظهر خطوط الاتصال بين أوجه الإعراب النحوي ومقتضيات الأحكام الفقهية مما أعطى بعداً تطبيقياً للصلة بين مناهج النحاة ومناهج الأصوليين ، وهذا المنحنى هو الذي أعطى ابن الأنباري والسيوطي تصورهما النظري فيما يتعلق بأصول النحو[1].

وقد ظهر القياس في كتابات لفيف من النحاة غير أن أبا الفتح ابن جني هو أجدر من يوقف عنده في مسألة القياس ، فالرجل اعتنى بالقياس عناية شديدة وبنى عليه كثيراً من آرائه اللغوية في الأبواب المختلفة من كتابه (الخصائص) ، وقد أثر عنه قوله (إنَّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس)[2]وهو في ذلك أخذ عن أستاذه أبي علي الفارسي الذي قال : (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس)[3] .

وقد تطور القياس على يدي ابن جني كثيرا وكان يعتد بمقولة أبي عثمان المازني (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)[4]وبناء عليه خصص باباً كاملاً في خصائصه لمقاييس العربية[5] ، كما أنه مد آفاق القياس ليشمل النثر والشعر وقال في ذلك (إنَّ لنا أن نقيس منثورنا على منثور العرب وشعرنا على

---

[1] ياقوت الحموي ، معجم الادباء ، ص894 – 907 ، نشر وطبع الحلبي .

[2] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 87 .

[3] نفسه ، ج2 ، ص90 .

[4] نفسه ، ج1 ، ص 114.

[5] انظر الخصائص ، ج1 ، ص109–399 .

شعرهم ، وهو في ذلك يجيز للشاعر أن يأتي بكل الاستعمالات الواردة فيها ضرائر الشعر)[1] ولعله يقترب في هذا شيئا ما من مذهب الكوفيين .

ولكنه مع ذلك لم يطلق العنان للقائس ليقول ما يشاء بل وضع كثيرا من الأسس والقواعد تتصل بالقياس كما حرص على ربطه بالعلة والسماع وكلام العرب من حيث الاطراد والشذوذ وأوضح ذلك في بابين من خصائصه هما باب (تعارض السماع والقياس ) ، وباب( امتناعهم من الكلام بما يجوز فيه القياس)[2] .

وقد أحسن أبو الفتح فيما قام به من إفساح مجال القياس في الشعر والنثر ومن ضبط حدوده لذا اعتمد عليه النحاة الذين جاءوا من بعده في حديثهم عن القياس ، ويجدر بالذكر أن ابن جني أول من وضع أصول النحو في صورتها النظرية وإن كان ابن السراج والسيرافي قد سبقاه لشيء منها فهو قد أخذ من قولهما وبنى عليه وطوره حتى اتضحت أصول النحو في صورتها النظرية على يديه إذ اعتمد في ذلك المنهج الأصولي والكلامي وتميز عن دعاة المنطق الأرسطي .

وقد استطاع أن يصوغ نظريات لغوية وعد بها الخليل في إشاراته التعليلية وقدم ابن السراج عنوانها دون أن يسير على دربها وحرر الزجاجي طرفاً منها لكن عمله ظل جزئيا إلى أن جاء ابن جني وانتزع من تعاليم شيخه أبي علي الفارسي أصول النحو ورتبها في نسق يكاد يكون متكاملاً .

ثم جاء ابن الأنباري ووجد بين يديه أصول النحو بما فيها القياس قد بلغت درجة كبيرة من النضج على يدي ابن جني فألف كتبه الخاصة بالتنظير لأصول النحو وهي : (الإنصاف في مسائل الخلاف ) و(الإغراب في جدل الإعراب ) و(لمع الأدلة في النحو) .

ضمن ابن الأنباري في تلك الكتب آراءه ونظرياته في أصول النحو فكانت أحسن ما كتب في أصول النحو وهي في ذلك تعد تتويجاً لإشارات ابن السراج ،

---

[1] الخصائص ، ج1 ، ص396

[2] نفسه ، ج1 ، ص391-399 .

ومحاولات الزجاجي ونظريات ابن جني ، وقد استطاع أن يوحد بين منهجي الأصوليين والنحاة دون اللجوء إلى خلط مصطنع بين مضمونيهما .

وتناول في كتابه (لمع الأدلة) القياس بصفة أقرب إلى أسلوب الأصوليين ذاكراً أركانه الأربعة :( الأصل ، الفرع ، والعلة والحكم)[1]. ورد على نفاة القياس بقوله : (إن النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو)[2]. .

وقد أوضح أقسام القياس مبيناً أنها ثلاثة هي : قياس العلة ، وهو معمول به بإجماع العلماء ومثَّل له برفع ما لم يسم فاعله (المبني للمجهول) ، وقياس الشبه وهو معمول به عند أكثر العلماء ومثَّل له بإعراب المضارع قياساً على الاسم لوجه الشبه بينهما وهو الاختصاص بعد الشياع ، وقياس الطرد وهو معمول به عند كثير من العلماء أي أنه محل خلاف لأن مجرد الطرد عنده لا يكفي بل لابد معه من شبه وإخالة غير أنه جعل الطرد من شروط العلة .

ومن المتأخرين جاء السيوطي واستفاد من نظريات ابن جني في أصول النحو والتي أوردها في (الخصائص) كما استفاد مما أوضحه وأصله ابن الأنباري عن أصول النحو في كتبه (الإنصاف) و (جدل الإعراب) و (لمع الأدلة ) .

ضمَّن السيوطي خلاصة جهد ابن جني وابن الأنباري – في الأصول– كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو ) وقد أفاض في القياس وحدد أركانه وبيّن أنواعه وقد فصَّل القول في كل ركن من أركان القياس الأربعة[3] .

كل المؤلفات التي ذكرت تناولت القياس ودرسه ، مؤلفوها وأوضحوا أنواعه وأركانه وضوابطه وحددوا علاقته بالسماع وصلته بكثرة الاستعمال .

---

(1) ابن الأنباري ، لمع الادلة ، ص93 .

(2) نفسه ، ص94 .

(3) انظر الاقتراح ، ص 34 .

# تأثره بأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق

الحركة العقلية والفكرية في أية أمة من الأمم تيار متصل ومستمر تكاد تكون واحدة مهما تشعبت العلوم واختلفت سبلها لأن العلوم في البيئة الواحدة يتأثر بعضها ببعض فإن لم يكن ذاك التأثر في الحقائق التي تصل إليها ففي أساليب البحث وطرائق التفكير وهذا هو حال النحو عامة والقياس خاصة .

فالنحو الذي نشأ ثم نما وتكامل في بيئة العراق بصرته وكوفته ثم بغداده كانت قد سبقته علوم الفقه والحديث وعلم الكلام وبلغت أشدها وأوشكت أن تنضج لذا تأثر بها لأن من طبيعة الأشياء أن يتأثر جديدها بقديمها خاصة إذا كان ذاك القديم محوطاً بالقداسة والإجلال كعلوم الدين ، وقد كان هذا التأثر في المصطلحات والمنهج والأصول والأحكام ، ولا شك أن هذا التأثير قد أمتد إلى القياس لكونه واحداً من أهم أصول النحو .

أولاً : قد كان للأصول المنهجية للفقه – والتي تبلورت على يد الإمام الشافعي[1] – أثر على أصول النحو عامة إذ أن النحاة قد استمدوا أصولهم من أصول الفقه .

أما القياس كواحد من أهم أصول النحو فقد عرفه الفقهاء قبل أن يوجد النحو إذ يرجع ظهوره (القياس الأصولي) إلى عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وصحابته الكرام من بعده ، وقد تجلى في قياس الأشباه بالنظائر والأمثال بالأمثال . وقد تكلم الصحابة في العلل على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم)[2] ثم امتدت فكرة القياس إلى النحو إذ جعلها النحاة أصلاً منهجياً في بناء علم النحو ، ولعل ذلك يعود إلى بن أبي إسحق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعد كاشف قناع القياس النحوي وفاتح باب التعليل الذي يعتبر من أركان القياس .

---

[1] د. علي سامي ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص80–81 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، عام 1404هـ ، 1984م .

[2] أبو حيان ، البحر المحيط ، ج1 ،ص5 ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، سنة 1328هـ .

هؤلاء الأئمة الرواد من النحاة قد تأثروا بالتفاسير والفقه والقراءات في استخدامهم القياس في علم النحو. ولعل فكرة الأصل والفرع – التي سيطرت على عقل الخليل[1] وكانت إحدى دعائم القياس النحوي لديه ولدى النحاة من بعده – ترجع إلى تأثره بعلم الفقه الذي برزت فيه فكرة الأصول والفروع مبكرة قبل تبلور الأصول المنهجية للفقه على يد الإمام الشافعي .

ولما تطورت أصول النحو وبدأ النحاة يفردونها بالدراسة والتأليف احتذوا أصول الفقه عند الأحناف خاصة ، ويشهد لذلك قول بن جني (وكذلك كتب محمد بن الحسن – رحمه الله– إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق ...)[2] .

وقد عقدابن جني بابا كاملا يوضح فيه قرب علل النحو من علل الكلام وعلل الفقه وقد سمى ذاك الباب (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية )[3] ، ثم جاء كمال الدين بن الأنباري وألف كتابه (لمع الأدلة ) ليكون للنحو بمثابة (علم الأصول) للفقه ، وعقد في ذاك الكتاب عدة أصول للقياس وأنواعه كما كان فعل علماء الفقه وأصوله ، وقد صرح ابن الأنباري أنّه في كتابته أصول النحو كان ينسج على منوال أصول الفقه ، ويعلل لذلك بأن بينهما من المناسبة ما لا يخفى لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول [4]، ويشير لهذه الرابطة بين أصول النحو وأصول الفقه في موضع آخر فيقول : (اعلم أن أصول النحو هي أدله النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله .)[5]

وقد قسم ابن الأنباري كتابه (لمع الأدلة ) من حيث الترتيب ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه[6]، كما أنه نقل إلى أصول النحو اصطلاحات

---

(1) القفطي ، إنباه الرواة ، ج1 ،ص346–347 .

(2) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص163 .

(3) المصدر السابق ، ج1 ،ص68–96

(4) ابن الأنباري، نزهة الالباء، ص89.

(5) بن الأنباري ، لمع الأدلة ص 27 .

(6) عطية عامر ، مقدمة تحقيق لمع الأدلة ، ص27

الفقه خاصة في القياس ، إذ صنف القياس النحوي إلى : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد ، كما اشترط في كل نوع أن تتوفر فيه أربعة أركان هي : الأصل ، والفرع ، والعلة ، والحكم ، وهذا ما يشترطه الفقهاء في القياس الأصولي .

وقد بنى ابن الأنباري على ما سبقه إليه ابن جني الذي يقول : (وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه ...)[1]

هذا التأثير الأصولي للفقه في النحو خاصة القياس يرجع إلى أن علوم الفقه والحديث والنحو واللغة كانت تهدف جميعاً لخدمة كتاب الله متعاونة في تنزيل الدين في حياة المسلمين ، كما أنّ هذه العلوم من حيث الاختصاص فيها كانت متقاربة ولم تكن بينها حواجز بل كان العالم يتقن أكثر من علم كالسيرافي* الذي جمع النحو والفقه والكلام .

كما أن أوجه الشبه بين الفقيه والنحوي ، أن الفقيه يتلقى الحديث عن المحدثين فيتصرف فيه تعليلاً واستباطاً وقياساً ، والنحوي كذلك يتلقى اللغة عن الرواة أو عن الأعراب ثم يتصرف فيها قياساً وتعليلاً واستنباطاً .

وكما تأثر النحو بالفقه في بناء أصوله المنهجية خاصة القياس تأثر به أيضاً في محاولة نقض تلك الأصول المنهجية خاصة القياس والعلة وما تعلق بهما من قول بالعامل وتجلى ذلك فيما نادى به ابن مضاء الأندلسي في كتابه (الرد على النحاة) متأثراً بمذهبه الظاهري الذي ينكر القياس وما تعلق به من علل ثوانٍ وثوالث .

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص2 .

* هو : الحسن بن عبد الله المرزبان ، نحوي فقيه قاضي ، له من التصانيف شرح كتاب سيبويه ، وشرح الدريدية ، انظر: البغية ، ج1 ، ص507 – 508

**ثانياً : تأثره بعلم الكلام** : قبل البحث في تأثر النحو بعلم الكلام لا بد من تعريف علم الكلام ، فعلم الكلام هو: علم يقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه [1].

وهو: صناعة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحددة التي صرح بها واضع الملة ، وتزييف كل ما خالفها بالأقاويل[2] .

وهو : علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الإعتقاد عن مذاهب السلف وعقائد أهل السنة[3] .

تلك ثلاثة من أهم تعريفات علم الكلام وهناك عدة أسباب ذكرها العلماء لسبب تسميته علم الكلام ، وقد سبق علم الكلام النحو في النشأة وشق طريقه إلى ميادين الجدل ومجالس المناظرات وما زال النحو في طور النمو لم يتكامل بناؤه .

ولعل تأثر القياس النحوي بعلم الكلام يتجلى فيما يتعلق بأركان القياس خاصة العلة وقد سبق القول : إن ابن جني ذهب إلى أن علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ؛ وذلك لأن المتكلمين إنما يعللون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال وخفتها على النفس[4] .

ولعل افتقار علوم الفقه والتفسير والكلام إلى النحو في تقويم لغة عرضها وتنزيل أحكامها وطَّد من صلة علم النحو بهذه العلوم وفي ذلك يقول الزمخشري (انهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية : فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلاّ وافتقاره إلى العربية بيِّن لا يدفع ومكشوف لا يتقنع ...) [5] .

وقد ظلت طرائق النحاة في الإقناع والتعليل والجدل والمناظرات والأقيسة قائمة على أساليب المتكلمين كما هو واضح في تقرير الحكم وافتراض الأسئلة في الاعتراض عليه ، ثم رد الاعتراض بذكر العلة والأصل الذي قيس عليه الفرع الملحق بالحكم .

---

[1] التهاوني ، كشاف اصطلاحات الفنون ص22 وما بعدها .

[2] الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق د. عثمان امين ، ط2 ، القاهرة ح ا ،اكتوبر سنة 1948، ص131 .

[3] ابن خلدون ، المقدمة ، ص507 .

[4] ابن جني ن الخصائص ، جا، ص48 .

[5] الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، ص3 ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت .

ولعل البحث في علل الأحكام النحوية هو الذي ساق النحاة إلى الجدل في أمور نظرية محضة ثم أخذهم إلى ميادين النظر الفلسفي حيث التقوا بالمتكلمين واحتذوا ما لديهم من أساليب الجدل وقد أثر ذلك في القياس النحوي خاصة ما يتعلق منه بالعلة والتعليل ، وقد كان كبار أئمة النحو في القياس من المعتزلة كالفراء والفارسي وابن جني والزمخشري[1] وقد أثرت معرفتهم علم الكلام في بحثهم القياس النحوي والصرفي .

وقد وصل تأثر النحو بعلم الكلام حداً جعل ابن الأنباري يؤلف كتاب (الإغراب في جدل الإعراب ) لأجل استنباط قواعد وقوانين تحكم موضوع الجدل في الإعراب وتهيمن عليه وتوضح كيفية استخدام أصول النحو كالنقل والقياس وما تعلق به من تعليل وغير ذلك في الجدل في أحكام النحو وعلل تلك الاحكام بغرض إفحام الخصم والتغلب عليه .

ويعتبر كتاب ابن الأنباري (الإغراب في جدل الإعراب) استجابة لولوع النحاة بأساليب الجدل والنظر حين تركوا ما اتفقوا عليه وهو الحكم النحوي وراحو يشققون القول في الأقيسة والعلل .

وما ذكر من تأثر أصول النحو خاصة القياس بأصول الفقه وعلم الكلام ليس بدعة في العلوم ، وإنما تأثير العلوم في بعضها ظاهرة طبيعية لا يمكن إنكارها ويكفي أن العلوم في عصرنا هذا قد تأثر بعضها ببعض ويتضح ذلك في الفلسفة وعلم النفس اللذين طغيا على مناهج النقد والأدب واللغة ونفذا إلى مختلف ميادين المعرفة ومجالات الفهم .

**ثالثاً : تأثره بالمنطق الأرسطي** : لبيان تأثر القياس النحوي بالمنطق الأرسطي لابد أولاً من تعريف المنطق فهو قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعرفة للماهيات والحجج المفيدة للتصديقات وتكلم فيه المتقدمون أول ما تكلموا به جملاً جملاً ومتفرقاً ولم تهذبْ طرقه ولم تجمع مسائله حتى ظهر في يونان

---

[1] سعيد الافغاني ، في أصول النحو ، ص92 .

أرسطو* فهذَّب مباحثه ورتب مسائله وفصوله وجعله أول العلوم الحكمية[1] وعرفته الملة الإسلامية مع ما ترجم من علوم اليونان وتداوله فلاسفة الإسلام بالشرح والتلخيص كما فعله الفارابي وابن سينا[2] .

إذن عرفت البيئة الإسلامية المنطق الأرسطي وتداوله فلاسفتها وحكماؤها ، فهل كان له أثر في النحو العربي وأصوله خاصة القياس ؟

ما قيل من تأثر النحو بالمنطق الأرسطي وخصوصاً القياس النحوي الذي يذهب بعض الكتاب المعاصرين إلى أنه متأثر لدرجة كبيرة بقياس المنطق الأرسطي فمجرد زعم وتمسك بأهداب الفروض وبالأخص إذا أرجع هذا التأثر المزعوم إلى ما كان يأخذ به كل من ابن الأنباري ، وابن أبي إسحق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي ،وأبي عمر بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه من قياس في طرد القواعد النحوية وإلحاق الأمثلة بأحكامها .

ومن أولئك الكتاب المعاصرين الدكتور محمد عيد الذي ذهب إلى أن القياس النحوي متأثر بقياس المنطق الأرسطي وحجته في ذلك أن هذا التأثير قد بدأ في وقت مبكر بسبب أن بعض أئمة النحاة الأوائل كعبد الله بن إسحق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي كانا من الموالي (الفرس) ، وهما بالضرورة قد اطلعا على المنطق اليوناني لتشربهم الحضارة الهيلنية[3]. ولكنه لم يورد دليلاً قاطعاً يثبت به ما زعمه من تأثر هؤلاء الرواد بالمنطق الأرسطي في إرسائهم دعائم القياس النحوي .

ونفس هذا الزعم ذهب إليه الدكتور مازن المبارك[4] والأستاذ أحمد أمين[5] ولفيف من الباحثين المعاصرين ، ولعل معولهم كان على ما زعمه بعض

---

*هو : أرسطاليس بن نيقوماخس ، من تلاميذ أفلاطون ، وهو فيلسوف يوناني هذَّب المنطق لذا عرف بالمعلم الأول ، عاش في عهد الاسكندر الأكبر ، واليه نسب المنطق لأنه هذَّبه ، انظر: الفهرس ص236-238

(1) ابن خلدون ، المقدمة ، ص541-543 .

(2) نفس المصدر ، ص543 .

(3) د. محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص71

(4) انظر العلة النحوية ، ص73 .

(5) انظر ضحى الاسلام ، ج1 ، ص274 .

المستشرقين : إن المنطق الأرسطي غزا الفكر الإسلامي وأثر فيه . هذه الدعـــو ترد إذا علم أن الفقهاء قد وقفوا من المنطق وقفة صارمة – مع أنه ترجم مع مـــا ترجم من العلوم منذ أواخر العصر الأموي وبدايات العصر العباسي . ومعلـوم أن رأي الفقهاء كان له سلطانه وسيرورته وتأثيره في مجتمع كان معظم سواده مـــن المتدينين ويكثر فيه العلماء والصالحون من صغار الصحابة وكبار التابعين .

وقد كان موقف الإمام الشافعي من المنطق الأرسطي معروفاً وقد شـــاعت بين الناس يومذاك مقولة (من تمنطق تزندق) .

فإذا كان هذا هو موقف الفقهاء وعلماء الكلام من المنطق اليونـــاني فـإن موقف رصافئهم من أئمة النحاة كان مماثلاً لموقفهم في مجابهة المنطق والوقـوف ضده لأن البيئة واحدة والثقافة واحدة والدين واحد وكانت هذه العلوم تخدم غرضـا واحدا هو بيان وتفسير وتنزيل أحكام القرآن في المجتمع الإسلامي ، ولـــم يكـن للمنطق الأرسطي من أثر يذكر في العلوم الإسلامية بما فيها علوم اللغـة إلا بعـد إقدام الإمام الغزالي على مزج أصول الفقه بالمنطق[1] في القرن الرابع الهجـــري وبذا انداح أثره في الثقافة الإسلامية .

وقد كان موقف السيرافي واضحاً من المنطق عندما وضع الحـــدود بيـن النحو والمنطق في مناظراته متى بن يونس[2] وكانت تلك المناظرة حداً فاصلاً بين النحو والمنطق ، كما أنها تعتبر رداً قوياً على من يدعـى تـأثر النحـو العربـي بالمنطق اليوناني منذ بواكير نشأته لأن السيرافي عاش إلى أواسط القرن الرابـــع الهجري .

ولعل ما يقال من تأثر للنحو العربي بالمنطق اليوناني – خاصة القيـــاس – يتضح في التعريفات والحدود لدى متأخري النحاة الذين تأثروا بسيرورة المنطـــق اليوناني في الحياة الإسلامية منذ أن مزج الغزالي أصول الفقه بالمنطق اليوناني .

وصفوة القول إنّ القياس النحوي منذ بواكير نشأة النحو إلى نموه وتكاملـــه قد تأثر بالعلوم الإسلامية خاصة أصول الفقه ، وعلم الكـــلام ، وعلـم الحديـث ،

---

(1) د. سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الاسلام ص81 .

(2) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج8 ، ص190 . وانظر أيضاً أبا حيان التوحيدي ما الإمتاع والمؤانسة ، المقالة الثامنة ص 82 وما بعدها .

والتفسير ، ويتضح ذلك في تعريف القياس وفي أركانه وأصوله وضوابطه وهـــذا أمر طبيعي لأن الثقافة واحدة والبيئة واحدة ، والناظر في هذه العلوم يجد بينها من التأثير والتأثر ما لا يخفى ، أما ما يقال من تأثر القياس النحوي بقيـــاس المنطـــق الأرسطي فلا دليل عليه وقد حدث تأثر النحو بالمنطق بعد القرن الرابع الـــهجري بعد محاولة الإمام الغزالي المذكورة آنفاً . وقد انحصر هذا التأثير في التعريفـــات والحدود لدى متأخري النحاة .

# الفصل الثالث

## مصادره وأركانه وضوابطه

ويحتوي هذا الفصل على المباحث الآتية :

- مصادره
- أركانه
- ضوابطه
- علاقته بالاستشهاد والاحتجاج
- ارتباطه بنظرية العامل
- مكانته من أصول النحو

# مصادر القياس

كان العرب يتكلمون لغةً معربة فطروا عليها وكان الإعراب والبلاغة ملكة لغوية في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول[1] فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم بغرض نشر الإسلام ، وخالطوا الأعاجم من الفرس والترك والنبط والسريان والبربر وغيرهم تغيرت تلك الملكة بما ألقي إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين و( السمع أبو الملكات اللسانية)[2].

هكذا بدأ اللحن يفشو على الألسنة ففسدت الملكة اللغوية التي كانت لهم بما القي إليها السمع مما يغايرها لجنوحها إليه بالاعتياد ، فخشى أهل العلوم أن تضيع تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث فاستنبطوا من مجاري كلام العرب قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد التي يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه ، مثل أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع وهلمَّ جرّا [3].

وبذا أسس علم النحو وقعدت قواعده قياساً على منهج استعمال القبائل التي اختارت الفصحى لغة مشتركة ، وهذا يوضح أن القياس اللغوي عامة والنحوي خاصة قد استمد من مصادر معينة حددها أئمة اللغة ، وقد أصبحت هذه المصادر مناط التوثيق ومرجعيته ، هذه المصادر انتزعت منها قواعد القياس وصوره وطردت وفقها قواعده .

هذه المصادر أثرت عن العرب العرباء من كلامهم ونصوص شعرهم ونثرهم الذي تجلَّت فيه استعمالاتهم ألفاظ اللغة وطرائقهم في تركيب جملها والتعبير عن مفاهيمها وقد حصر أئمة اللغة مصادر القياس والتي اتخذت للتوثيق اللغوي للقياس عليها فيما يلي :-

---

(1) ابن خلدون ، المقدمة ، ص604 .

(2) نفس المصدر ص604

(3) نفس المصدر ص604

## أولاً : القرآن الكريم وقراءاته

قد كان من حظ العربية الذي تفوقت به على سائر اللغات أن خصها الله – سبحانه وتعالى– بأن جعلها لغة القرآن ولغة الرسالة الخاتمة ، فكان القرآن سجلاً لكل ظواهر فصحاها ، هذا السجل لم يطرأ عليه أدنى تغيير أو تبديل على مرّ الزمان ، ولا يعلم كتاب سواه ضمن للغة الخلود في الدنيا ، فهو الذي منح العربية شرف الرسالة وشرف الخلود ولهذا يضعه اللغويون في مقدمة مصادر توثيق اللغة العربية ونماذج قياسها .

ومن الحقائق المسلمة أن القرآن أفصح ناطق بالعربية . وقد كانت فصاحته على نهج أعجز كل فصحاء العرب في عصر تألقت فيه ملكة البيان على أكمل أوجهها لدى قوم لم يعرفوا من صنائع الدنيا سوى صنعة البيان ، ولم يبرعوا في فنون الحياة براعتهم في قول الشعر أو النثر.

فكل لفظة في القرآن ، وكل حرف من حروفه هو في موقعه إعجاز لا يطاول ، وهو في نظر اللغويين مقياس محكم البناء تنقطع الألسن دون محاكاته قانعة بترديده وممارسة البيان على ضوئه ، وهكذا شاء الله له أن يكون ، فهو في فلك البيان سنة ثابتة تعدل الظواهر الكونية في فلك الوجود .

لم يختلف النحاة في كون القرآن مصدرا أولاً من مصادر القياس في اللغة والنحو ، ولكنهم اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءاته والقياس عليها . ففي حين تقبّل الكوفيون كل قراءاته متواترها وشاذها وآحادها استبعد البصريون من منهجهم القياس على القراءات والاستشهاد بها إلا إذا كان هناك ما يؤيدها ويسندها من شعر العرب وكلامهم[1] .

وقد كان القياس على القراءات والاحتجاج بها موضع شدّ وجذب بين علماء النحو ، فمنهم المانع ومنهم المجيز ولكل فريق حججه وأدلته ، ومن أدلة المانعين نسبة القرّاء إلى اللحن ، ومن أدلة المجيزين تواتر تلك القراءات وثبوتها بالأسانيد[2].

---

(1) السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ج1 ، ص77 ، طبعة الحلبي ، ط3 ، سنة 1370هـ – 1951م .

(2) السيوطي ، الاقتراح ، ص17 .

ومن القراءات التي طال حولها الجدل واشتد الخلاف قراءة عبد الله بن عامر* خصوصا الآية ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ ففي هذه القراءة فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به( أي قتل شركائهم أولادهم ) ومن المعروف أن هذا الفصل غير جائز في أصول المنهج البصري [1].

وممن أنكر هذه القراءة من النحاة : أبو علي الفارسي وابن عطية والزمخشري[2] وابن الأنباري ، وممن أيدها من النحاة : أبو حيان الأندلسي[3] ، وعبد القادر البغدادي[4] من القدماء ، والأستاذ سعيد الأفغاني[5] من المعاصرين .

وربما كان هذا الحديث مناسبة للوقوف عند مشكلة الاستشهاد بالقراءات القرآنية والقياس عليها ، لأن أكثرها مقبول في الذوق اللغوي ما خلا بعض أمثلة من قبيل ما ذكر ومع ذلك توجد قراءات شاذة وليس الحكم بشذوذها دليلا على أنها ضعيفة من حيث قدرتها البيانية أو صوابها نحويا ، وإنما يكون الحكم بشذوذها لفقدها شرطا من شروط القراءة الصحيحة ، وشروط القراءة الصحيحة هي :-

1- أن تصح نسبتها إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
2- أن توافق الرسم العثماني ولو احتمالا .
3- أن توافق العربية ولو بوجه[6] .

وكثير من القراءات الشاذة كان وصفها بالشذوذ بسبب فقدها لأحد الشرطين الأولين مع كونها سليمة جدا من الناحية اللغوية ولهذا ألف أبو الفتح عثمان بن جني كتابه (المحتسب) احتجاجا لهذه القراءات الموصوفة بالشذوذ ، وإفصاحا عن عللها وعن فصاحتها .

---

*هو: عبد الله بن عامر اليحصبي ويكنى أبا عمران ، يقال إنه أخذ القرآن عن عثمان بن عفان وقرأ عليه ، وهو في الطبقة الأولى من التابعين ، وهو أحد القراء السبعة ، من أهل دمشق ، توفى بها سنة 118هـ ، انظر: الفهرس 39 .

(1) ابن الانباري ، الانصاف، ج2 ، ص431 .

(2) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج4 ، ص 230 .

(3) نفس المصدر ، ج4 ، ص229 .

(4) عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ، ج4 ، ص322 ، مطبعة بولاق ، ط1 ، سنة 1299هـ .

(5) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ص40-45 .

(6) ابن الجذري ، النشر في القراءات العشر ، ج1 ، ص9 .

ومن المقرر أن كثيراً من القراءات القرآنية ، صحيحها وشاذها يعتبر سجلاً لظواهر اللهجات القديمة التي عاصرت نزول القرآن ومن ثم تعتبر مشكلة القياس عليها واعتمادها مصدراً من مصادر القياس . مرتبطة بمسألة اعتماد اللهجات أو عدم اعتمادها مصادر للغة الفصحى غير أن غالب أئمة النحو لا يجري القياس على ما سمي لغات (لهجات) مذمومة[1] وإنَّما كان المعول عندهم على كثرة الاستعمال .

## ثانياً : الحديث الشريف

قضية القياس على نصوص الحديث الشريف والاحتجاج به على صحة الاستعمال وعربيته مما يحير عقل الباحث حين يطالع ما أثر عن النحاة من أن جمهورهم قد رفض الاستشهاد بالحديث والقياس على نصوصه ، ولعل هناك أوجه شبه في موقف النحاة من الحديث الشريف وموقفهم من القراءات .

كان الاحتجاج بالحديث الشريف والقياس على نصوصه موضع خلاف بين النحاة كما كان موضع خلاف بين الفقهاء على طريقتين : طريقة أهل النقل إذ كان أكثر أهل الحجاز يتحرج من الرأي ويرى العمل به محنة .

وطريقة أهل الرأي إذ كان أكثر أهل العراق لا يحجم عن العمل بالرأي بل كان يتحرج من كثير من الأحاديث ويرى الأخذ بها محنة وحجتهم في هذا بعد ما بين الناس ومصدر التشريع وعدم الوثوق من صحة كثير مما يروى من أحاديث .

هذا بالنسبة للاحتجاج بالحديث من الناحية الفقهية أما من ناحية اتخاذه مصدرا للقياس النحوي فأمره يختلف بين متقدمي النحاة ومتأخريهم . فالمتقدمون من النحاة لم يحتجوا بشيء منه كما ذهب إلى ذلك أبو حيان الأندلسي[2].

أما المتأخرون من النحاة فقد انقسموا إزاء القياس على نصوص الحديث الشريف إلى فئتين :-

(1) ابن فارس ، الصاحبي ، ص24 ، تحقيق مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت ، سنة 1964م .

(2) عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1 ، ص23 .

1- فئة رفضت الاحتجاج بالحديث والقياس عليه وهم في ذلك تبع للمتقدمين ومن هؤلاء نحاة بغداد والأندلس ويقف أبو حيان وابن الضائع على رأس هذه الفئة[1].

2- فئة أجازت الاحتجاج بالحديث والقياس عليه وعدّته من مصادر القياس التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد ، وقد أعادت هذه الفئة للحديث اعتباره بعد مضي بضعة قرون من الإنكار الشديد لمكانة الحديث بين مصادر القياس ونصوص التوثيق . رأس المجيزين القياس على الحديث الشريف والاحتجاج به على استعمال اللغة ألفاظاً وتراكيباً محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك الجياني ، وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري[2] .

ولكل من المانعين والمجيزين من المتقدمين والمتأخرين في اختيار الموقف الذي ارتضاه من منع القياس على الحديث والاحتجاج به أو إجازته علل وأسباب حول مدى صحة نقل الأحاديث وعدم التغيير في نصوصها .

فالمانعون القياس على نصوص الحديث والاحتجاج بها لم يكن موقفهم رغبة في الحط من قدر رسول الله (صلى الله عليه وسلم ) أو التقليل من شأن فصاحته . فقد اعتبرت فصاحته (صلى الله عليه وسلم ) من المسلمات العقدية التي لا يتنازع فيها اثنان .

فكلامه (صلى الله عليه وسلم ) يعد في المرتبة الثانية بعد كلام الله عز وجل ، وقد قدر الله هذه المرتبة في قوله ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾[3] وإنَّما نظر المانعون إلى ما انتهى إليهم من الأحاديث فوجدوه مقترناً بأمرين : أحدهما موضوعي والثاني شخصي .

فأمَّا الموضوعي فهو ما استقر لدى الرواة من جواز رواية حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم ) بالمعنى ، وهذا يعني أن ما يقال عنه : أنه كلام النبوة

---

(1) محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية ص 168 ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، دمشق ، سنة 1379هـ - 1960م .

(2) نفس المصدر ، ص168 .

(3) سورة النحل ، الآية 44 .

قد لا يكون كذلك ، لأن الراوي حفظ معناه وصاغه في لغته الخاصة متحرياً أن يقارب بلغته لغة رسول الله (صلى الله عليه وسلم ) على سبيل المحاكاة .

أمَّا الأمر الشخصي فهو أنَّ المانعين نظروا فوجدوا أنَّ اكثر رواة الحديث من الموالي كالفرس وغيرهم ، وهم لا يحسنون التكلم بالعربية فضلاً عن أن يصوغوا بها بياناً ، فإذا كان التصرف في صيغة الحديث قد حدثت منهم فإن ذلك يقتضي أنَّ لغة الحديث ليست من لسان العرب بل هي من لسان الموالي الذين لا ينسب إليهم العجز عن البيان فحسب بل وصلهم الإتهام بأنَّهم هم الذين أفسدوا لسان العرب بما أوقعوا فيه من التحريف واللحن على أثر امتداد الفتوحات الإسلامية إلى بلادهم [1].

وحجة المجيزين القياس على نصوص الحديث والاحتجاج بها ترجع إلى أنَّ الأصل في رواية الحديث أن تكونَ على نحو ما سمع عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وأنَّ أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه ، والتحري في نقله ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن أنَّ الحديث مروي بلفظه ، وهذا الظن كاف في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية [2].

وصفوة القول إنَّ القياس على نصوص الحديث واعتباره أحد مصادر القياس النحوي ومناط التوثيق اللغوي قد تجاذبه اتجاهان هما :-

اتجاه المانعين من متقدمي النحاة ومن تبعهم من المتأخرين ، واتجاه المجيزين والذي تزعَّمه ابن مالك الجياني واتباع مذهبه من المتأخرين . والحديث في ذلك التجاذب كالقراءات غير أن مذهب ابن مالك هو الذي ساد لدى غالب المتأخرين في إعادة الاعتبار لنصوص الحديث باعتباره مصدراً من مصادر القياس النحوي .

وظل هذا المذهب هو السائد لدى المتأخرين ممن احتذوا طريقة ابن مالك في الدرس النحوي إلى يوم الناس هذا .

---

(1) محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية ، ص169 .

(2) نفس المرجع ص 170 .

## ثالثاً : كلام العرب

يقصد بكلام العرب شعرهم ونثرهم . فالشعر يتضمن القصيد والرجز ، والنثر يتضمن الخطب والقصص والحكم والأمثال . يعتبر كلام العرب شعراً ونثراً المصدر الأول الرئيسي الذي اعتمد عليه النحاة في القياس تقعيداً للقواعد وطردها وقياس الأمثلة عليها والاحتجاج لها .

غير أنَّ الأخذ عن العرب والاعتداد بكلامهم في القياس وتقعيد القواعد لم يكن فوضى من غير ضابط بل حدد أئمة النحاة ، واللغويون شروطاً قاسية للأخذ عن العرب ، منها ما يتعلق بالزمان ، ومنها ما يتعلق بالمكان ومنها ما يتعلق بالأشخاص (الراوي والمروى عنه ) .

فمن حيث الزمان قبلوا الاحتجاج والقياس على أقوال الجاهليين والإسلاميين حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء أسكنوا الحاضرة أم البادية [1]، أما أهل البادية من الإسلاميين فقد قبلوا كلامهم حتى القرن الرابع الهجري [2].

وقد قسم الشعراء على هذا الأساس إلى أربع طبقات الأولى : الجاهليون وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى والنابغة وغيرهم ، والثانية المخضرمون : وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد وحسان بن ثابت ، والثالثة المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق والرابعة : المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا هذا كبشار بن برد وأبي نواس وغيرهما .

فالطبقتان الاوليان يقاس على شعرهما ويستشهد به على صحة الأبنية والتراكيب إجماعاً من غير خلاف بين النحاة ، أما الطبقة الثالثة وهي طبقة الإسلاميين فالراجح صحة القياس على شعرها والاستشهاد به وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحق والحسن البصري يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، أما الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين فالصحيح أنه لا

(1) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ص19 .

(2) نفس المرجع ، ص 20 .

يقاس على شعرها ولا يستشهد به مطلقاً[1] ، وقيل يحتج بشعر من يوثق به ويقاس عليه من شعراء طبقة المولدين وهذا ما اختاره الزمخشري[2] وكان آخر من احتج بشعره من سكان الحاضرة إبراهيم بن هرمة الذي عاش ما بين سنة 70 هـ وسنة 150 هـ وهو الذي ختم به الأصمعي* الشعر .

أمّا أهل البادية فقد استمر النحاة واللغويون يدونون لغاتهم ويقيسون عليها حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري[3] .

ومن حيث المكان فقد أخذ أئمة اللغة والنحو كلام العرب شعراً ونثراً عن قبائل معينة كانت تسكن في أماكن معينة من شبه جزيرة العرب وأهملوا قبائل أخرى وكان مقياسهم وضابطهم في الأخذ وعدمه مدى قرب قبيلة أو بعدها عن الأمم المجاورة فاعتمدوا كلام عرب قلب الجزيرة العربية وتركوا كلام القبائل التي سكنت على السواحل أو في جوار الأعاجم . (والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هزيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)[4].

وفيما يتعلق بالبند الثالث الخاص بالأشخاص أي الراوي والمروي عنه فقد آثر أئمة اللغة في المروي عنه أن يكون أعمق في التبدّي وألصق بعيشة البادية[5]، وفيما يتعلق بالراوي فقد آثروا أن تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقى المظنون لأن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت ، وهذا يبرر تشددهم في تلقي نصوص اللغة

---

(1) عبد القادر البغدادي ، خزانة الادب ، ج1 ، ص20 – 21 .

(2) نفس المصدر ، ج1 ، ص21 .

*هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ، وهو راوية بصري له كتب كثيرة في اللغة منها : خلق الإنسان ، والأجناس والأنواء ، وغيرها ، توفى سنة 217هـ ، انظر الفهرست ص 55– 56 .

(3) سعيد الافغاني ، في اصول النحو ، ص20 .

(4) السيوطي ، الاقتراح ، ص33 .

(5) سعيد الافغاني ، في اصول النحو، ص24 .

التي يقاس عليها وربما كان أصحاب الحذق والمهارة في اللغة يدسون في بعض النصوص ما ليس من لسان العرب تظاهراً بالمهارة أو امتحاناً لعقول الدارسين وإلباساً على طلاب اللغة وفي هذا يقول ابن فارس : (فليتحر آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد ما بلغنا )[1].

ولذا تنتفي الغرابة عند وجود مصطلحات تصف الرواية اللغوية بالإرسال والانقطاع وليس استعمال هذين المصطلحين مراعى فيه إلا مصدر النص لا لأنَّه مرسل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أو منقطع السند إليه ، فليس الأمر يختص برواية نص لغوي قد يكون مصدره أعرابياً معروفاً أو مجهولاً وكما توجد في أدب أئمة اللغة وعلماء النحو تفصيلات كثيرة في طرق أخذ اللغة وحملها .

## أقسام كلام العرب بالنسبة للقياس :

عقد ابن جني لذلك بابين في خصائصه أحدهما بعنوان باب القول على الاطراد والشذوذ)[2] وثانيهما بعنوان ( باب في تعارض السماع والقياس )[3] ، وقد بيَّن فيهما أنَّ كلام العرب بالنسبة لاطراد القياس فيه وموافقته الاستعمال والسماع على أربعة أضرب هي :-

1- مطرد في القياس والاستعمال معاً وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

2- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع ، وكذلك قولهم : مكان مبقل ، هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل ، والأول مسموع أيضاً ، قال أبو داؤد لابنه داؤد : ما أعاشك بعدي فقال داؤد : -

**أعاشني بعدك وادٍ مُبْقِل  آكل من حَوْذَانِه وأنْسِلُ** [4]

وقد حكى أبو زيد أيضاً : (مكان مبقل) .

---

(1) السيوطي ، المزهر ، ج1 ، ص138 .

(2) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص96-100 .

(3) نفس المصدر ، ج1 ، ص 100-108 .

(4) نفس المصدر ، ج1 ، ص 97 .

3- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم : أخوص الرمث ، واستصوبت الأمر ومنه استحوذ ــ أغيلت المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشاة[1] ، وقول زهير :

**وهنالك إن يستخولوا المال يخولوا[2]**

ومنه : استفيل الجمل ، قال أبو النجم :

**يدير عيني مُصْعَبٍ مستفيل [3]**

4- شاذ في القياس والاستعمال معاً ، كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وحكى البغداديون فرس مقوود ورجل معوود من مرضه[4].

ويرى ابن جني أنَّ الضرب الأول – وهو ما اطرد في القياس والاستعمال معاً – أنه الغاية بالنسبة للقياس لأنه فاش في استعمال العرب العرباء وقد سمَّاه منقاد اللغة مثل النصب بحروف النصب ، والجر بحروف الجر ، والجزم بحروف الجزم وهذا معمول النحاة في القياس وطرد قواعد النحو .

أمَّا الضرب الثاني – وهو ما اطرد في استعمال العرب وشذَّ عن القياس – فيرى أنه يسمع ولا يقاس عليه أي لا يمكن أن يتخذ قاعدة تطرد ويقاس غيرها عليها ومثال ذلك استحوذ واستصوب تؤدى كما سمعت ولا يمكن أن يقال في استقام استقوم ولا في استساغ استسوغ ، ولا في استباع استبيع .

أمَّا الضرب الثالث – وهو ما كان شاذاً في السماع مطرداً في القياس فيرى أنه يجب تحاميه ما تحامته العرب ومثاله : امتناع (وذر) و(ودع) ماضياً من (ذر ودع) لأن العرب لم تنقلها ولا مانع من استعمال نظيرهما نحو (وزن )، و(وعد) ولو لم يسمعا ، وأمَّا قول أبى الأسود :

---

(1) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 98 .

(2) نفس المصدر ، ج1 ص 98 .

(3) نفس المصدر ، ج1 ، ص 98 .

(4) نفس المصدر ، ج1 ، ص 98

**ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحُبِّ حتى ودعه**

فشاذ ومثله قراءة بعضهم ﴿ما ودَعَكَ ربكِ وما قلى﴾ [1] بتخفيف الدال ، ومن ذلك استعمال (أن) بعد (كاد) نحو : كاد زيد أن يقوم ، فهو قليل شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس .

أما الضرب الرابع وهو الشاذ في القياس والاستعمال مثل : (مصووون ) و(مقوود) فلا يعمل به .

وخلاصته أنَّ ضربين من كلام العرب اتفق عليهما وهما : المطرد قياساً واستعمالاً ، والشاذ فيهما ، أما الضربان الآخران فيقتصر فيهما على الوارد عن العرب فالضرب الثالث يقتصر على المسموع منه عن العرب والضرب الثاني يترك منه ما تركه العرب ويورد ما ورد عنه لفظاً منصوصاً معيناً لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياساً ولا تشبيهاً [2].

(1) سورة الضحى ، آية 3 .

(2) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 41-42 .

# أركان القياس

القياس النحوي كالقياس الأصولي له أربعة أركان هي نفس الأركان التي يقوم عليها القياس الأصولي ، فوجه الشبه متأتٍ من أن أركان القياس النحوي تسميتها المصطلح عليها هي نفس تسمية أركان القياس الأصولي وهي الأصل وهو : المقيس عليه ، والفرع وهو : المقيس والعلة الجامعة بين الأصل والفرع ، والحكم وهو: ما يكون بصدد المقيس وإعرابه كوجوب الرفع مثلاً أو جوازه أو امتناعه أو كراهته ... الخ . ويمكن بيان تلك الأركان فيما يلي :-

## أولاً : المقيس عليه :

وهو الأصل الذي يقاس عليه غيره من الفروع ومن شروطه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس التي هي الاطراد وكثرة الاستعمال فإذا كان شاذاً فلا يجوز القياس عليه وإنَّما يحفظ كما جاء عن العرب كتصحيح (استحوذ) و(استصوب) وكحذف نون التوكيد في الشاهد (اضرب عنك الهموم طارقها)[1] أي اضربن .

ووجه ضعفه في القياس أنَّ التوكيد للتحقيق ، وإنَّما يليق به الإسهاب والإطناب لا الاختصار والحذف[2]، ومن شروطه أيضاً أنَّه كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً فإن العرب تركت (وذر) و (ودع) في كلامها فلا يجوز ترك نظيرهما مثل (وزن) و (وعد) و (وجد) وإن لم تسمع[3] .

الأصل في المقيس عليه أن يكون أصلاً يقاس عليه فرع وهذا هو الغالب غير أنَّه يأتي أحياناً فرعاً يقاس عليه أصل أو يلحق به ومن ذلك تجويز سيبويه في قولك (هذا الحسنُ الوجهِ) أن يكون الجر في (الوجه) تشبهاً بـ (الضارب الرجل) الذي إنَّما جاز فيه الجر تشبهاً بالحسن الوجه ، والذي يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه أنَّ العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكَّنت ذلك الشبه الذي لهما

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص 61 .

(2) نفسه ، ص 61 .

(3) نفسه ، ص 62 .

وعمرت به الحال بينهما ومثال ذلك تشبيههم المضارع بالاسم في الإعراب ثم تتميمهم المعنى بينهما فشبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ، ولما شبهوا الوقف بالوصل في قولهم (عليه السلام والرحمت )[1] وقوله (الله نجاك بكفي مسلمت)[2] كذلك شبهوا الوصل بالوقف في قولهم (سبْ سبَّاً وكلْ كلاً) وأيضاً اجروا غير اللازم مجرى اللازم كما في قوله (فَقُلْتُ أهي سرت أم عادني حُلُمُ) وقوله (ومن يتقْ فإنَّ الله معهُ)[3] ومن أمثلة قياس الأصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهي أصول حملاً على حذف الحركات له وهي زوائد ، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو أصل عليهما .

وقد يكون المقيس عليه نظيراً يحمل عليه نظيره في المعنى أو في اللفظ ، أو فيهما معاً ، ومن أمثلة حمل النظير على نظيره في المعنى : جواز (غير قائم الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه ، ولو لا ذلك لم يجز لأن المبتدأ أما أن يكون ذا خبر ، وأما أن يكون ذا مرفوع يغني عن الخبر ، ومن ذلك أيضاً إهمال (إن) المصدرية حملاً على (ما المصدرية) .

ومن أمثلة حمل النظير على نظيره في اللفظ : زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ (ما ) النافية ، ومن أمثلته أيضاً : دخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة ، وأيضاً : توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملاً لها في اللفظ على (لا) الناهية ، وأيضاً فاعل (أفعل به) في التعجب لمَّا كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ [4].

ومن أمثلة حمل النظير على نظيره في اللفظ والمعنى منعهم (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه (أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة ، وكذلك أجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه لأفعل التفضيل في ذلك .

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص 63 .

(2) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 304 .

(3) نفسه ، ج1 ، ص 305 .

(4) السيوطي ، الاقتراح ص 66 .

وقد أجاز بعض النحويين تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد ومثلوا لذلك بـ(أيّ) في الاستفهام والشرط فإنها أعربت حملاً على نظيرتها (بعض) ، وعلى نقيضها (كلّ) [1].

**ثانياً : المقيس :**

وهو الفرع الذي يراد إلحاقه بالأصل في الحكم وهذا هو الغالب ، فالمقيس هو كل ما حمل على النصوص اللغوية من كلام العرب الذين يحتج بعربيتهم أو من آي الذكر الحكيم أو من الحديث الشريف من حيث نطق الأصوات ، وأبنية المفردات ، وتأليف الجمل والتراكيب ولأن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر عن طريق النقل محال لذا قال المازني(ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب )[2] .

فالمتكلم كل متكلم العربية لم يسمع هو ولا غيره اسم كل فاعل ولا مفعول وإنَّما سمع بعضاً من ذلك فقاس عليه غيره ، ومن ذلك أيضا إذا سمع المتكلم (قام زيد) أجاز (ظرف بشر) و (كرم خالد) وهذا من كلام العرب لأن أي فعل يجب إسناده لفاعل أو ما في حكمه .

إذن المقيس هو الفرع أي الأمثلة التي قيست على الأصل المطرد من كلام العرب ونصوص الحديث وآي القرآن ، هذه الأمثلة تتضح في الألفاظ المنطوقة والأبنية الصرفية المشتقة كاسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم المرة ، واسم الهيئة .. الخ .

وتتضح في الإسناد أيضاً لأن الفعل لابد أنْ يسند لفاعل فإذا سمع عن العرب (قام زيد) جاز أن يكون هذا القيام مسنداً لبشر أو سعد أو فاطمة أو بطرس وكذلك الخبر لابد أن يسند لمبتدأ ، وتتضح أيضاً في الحذف والإضمار والتقديم والتأخير وما إلى ذلك . وهذا يدل على قوة القياس وأنَّ منقاد اللغة من الجر بحروف مطردة من كلام العرب تحمل عليها كثير من الأمثلة في الحياة اللغوية

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص67 .

(2) نفسه ، ص 67 .

على توالي الأجيال ومرّ الأحقاب وكل هذا من المقيس الذي لم يسمع عن العـــرب وإنما سمعت أصوله التي ألحقت بها .

## ثالثاً : العلة :

العلة في الاصطلاح هي : كل وصف حلَّ بمحل وتغير بـــه حالـــه معـــا ، وصار المحل معلوماً كالجرح من المجروح وغير ذلك وبعبارة أخرى : كل أمـــر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام غيره إليه فهو علة لذلك الأمـر ، والأمر معلول له فتعقل كل واحدة منهما بالقياس إلى تعقل الآخر ، والعلة أنـــواع فاعلية ، ومادية ، وصورية ، وغائية[1] والعلة توجد في القياس الأصولي والقيـاس المنطقي والقياس النحوي .

وهي بالنسبة للقياس النحوي تعتبر الركن الثالث من أربعة أركانـــه ، كمـــا تعتبر الصلة الجامعة بين طرفي القياس أي الأصل والفرع لذا يطلق عليها بعـــض النحاة مصطلح (الجامع) أو (العلة الجامعة) . فالعلة وما يستتبعها من تعليـــل تعـــد من أصول صناعة النحو وقد عرفها علماء النحو القدماء منذ بواكير حياة الـــدرس اللغوي عند العرب ، وقد حفل كتاب سيبويه بكثير من التعليلات التي نسبت إلـــى الأوائل من أئمة النحو والتصريف يقول أحد أئمة النحو (إذا استقريت أصول هـــذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولـــة ولا متسمح فيها ...)[2] .

ومن أئمة النحاة الذين اهتموا بالعلة والتعليل مع بواكير الحركـــة النحويـــة واللغوية : ابن أبي اسحق الحضرمي الذي يعتبر أول من علل لأحكام النحو [3]، ثم تلاه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي ثم كان الخليل غايةً في مدِّ القيـــاس واســـتخراج مسائل النحو وتعليله[4] وكان الذي قاد أولئك الرواد إلى التعليل والبحث عن العلـــة انشغالهم بملاحظة التراكيب اللغوية ومراقبة الظواهر الإعرابية فنشأ لديـــهم ميـــل

(1) أبو البقاء الحسيني ، الكليات ، ص 599 .

(2) السيوطي ، الاقتراح ، ص70 .

(3) ابن الأنباري ، نزهة الالباء ، ص18 .

(4) نفسه ص 45-46

لتفسير تلك الظواهر بالقدر الذي يملكونه من علم يعتمد على البديهة وقوة الملاحظة .

على أنَّه عند التعرض للحديث عن العلة يجب التمييز بين طائفتين من النحاة ممن تناولوا العلة : الطائفة الأولى عرفت العلة ممارسةً وتطبيقاً وهم أوائل النحاة وروادهم الأئمة كابن أبي اسحق ، وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه ، والطائفة الأخرى عرفت العلة وصفاً وتنظيراً ، وتحوي كتب التراجم والطبقات أسماء كثيرين ممن صنفوا في العلة متجاوزين الممارسة والتطبيق إلى التقعيد والوصف النظري غير أن كثيراً منهم ضاعت مؤلفاتهم ولم تصل إلى أيدي الباحثين .

والمؤلف الوحيد الذي وصل من تلك المؤلفات هو كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي واليه يعود الفضل في الكلام عن أضرب علل النحو وهي عنده ثلاثة أضرب :

ضرب سماه العلل التعليمية ، وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنَّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنَّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ومثالهأنَّا لمَّا سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا : ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل وهذا كثيرٌ جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم ، ومن هذا النوع من العلل قولنا : إنَّ زيداً قائم فإن قيل : بم نصبتم زيداً ؟ قلنا بـ (إنَّ) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومثله قام زيد ، فإن قيل : لم رفعتم زيداً قلنا :لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه وهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب [1].

وضرب سماه العلل القياسية وهي أن يقال لمن قال نصبت بـ(إنَّ) في قوله : إنَّ زيداً قائم لم وجب أن تنصب إنَّ الاسم ؟ فالجواب في ذلك ، لأنها هي وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو : ضرب أخاك محمد ، وما

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص81 .

أشبه ذلك[1] ، ويلاحظ أنَّ هذا الضرب من العلل يدور في إطار حمل عمل نحوي أو تركيب على آخر ويتضح ذلك في باب الحروف المشبهة بـ(ليس) وهي أربعة : (ما) الحجازية و (لا) و(إنَّ) و (لات) فهي تقاس على (ليس) من حيث العمل النحوي الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر ، وأيضاً في الدلالة على النفي وتختلف عن (ليس) في كونها حروفاً و (ليس) فعل جامد ، وهذا النوع من العلل يتصل بالقياس اتصالاً مباشراً .

وضرب ثالث سماه العلل الجدلية النظرية ، وهي كل ما يعتل في باب (إنَّ) بعدما ذكر كأن يقال من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أ بالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية المنقضية بلا مهملة ؟

ويستمر الزجاجي في حشد مجموعة من الأسئلة إلى أن يصل إلى قوله (وكل شئ اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل ـ فهو داخل في الجدل والنظر )[2].

وتعتبر مساهمة ابن جني في التنظير للعلة أوسع واشمل مما أوضحه الزجاجي في إيضاحه ، لأنَّ الزجاجي لم يكتب في العلة كتابة نظرية إلا باباً واحداً لا يزيد عن ثلاث صفحات هو باب (القول في علل النحو) وبقية ما في الكتاب تطبيق عملي لمفهومه عن العلة[3] أما ابن جني فقد أفرد في خصائصه للعلة ثلاثة عشر باباً [4]متفرقة في الجزء الأول .

وقد أصَّل ابن الانباري جهد كل من الزجاجي وابن جني في موضوع العلة والتعليل وعمله في هذا المجال قسمان : قسم نظري في كتابه (لمع الأدلة ) ، وقسم عملي تطبيقي ضمَّنه كتابه (أسرار العربية) .

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص81 .

(2) المصدر السابق ، ص81 .

(3) جميل علوش ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص191 ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا –تونس ، 1981م

(4) انظر الخصائص ، ج1 ، ص 48 ، ص44 ، ص 164.

وقد استوفى الإمام السيوطي القول في العلة جامعاً جهود من سبقوه في كتابه (الاقتراح) وقد حدد أقسام العلة بأربعة وعشرين قسماً مثل : علة السماع ، وعلة التشبيه ، وعلة الاستثقال وعلة النقيض ... الخ ، كما ذكر مسالك العلة كالإجماع ، والنَّص والإيماء ، والسبر والتقسيم والمناسبة ، والطرد ، كما بيَّن قوادح العلة كالنقض ، وتخلف العكس ، وعدم التأثير وفساد الاعتبار ، وفساد الوضع[1] .

ومن ثلاثة أضرب العلة التي ذكرها الزجاجي في إيضاحه . يظهر أن الضرب الذي سماه العلة القياسية هو الألصق بالقياس النحوي وهي التي تعد ركنه الثالث الجامع بين طرفيه (الأصل والفرع ، والمؤدي إلى ركنه الرابع وهو الحكم لأن بواستطها يعدى الفرع إلى حكم الأصل ، أو الأصل إلى حكم الفرع ، أو النظير إلى حكم نظيره ... إلخ ، وبناء على هذا تصنف العلة القياسية الى :

1-علة تشبيه مثل التعليل لزيادة النون في الفعل المضارع لأنها تشبه حروف المد واللين ، وكذلك التعليل لبناء (مَنْ) و (كم) و (كيف) و (قبل) و (هؤلاء) لأنها أشبهت الحروف وتضمنت معناها[2] .

2-علة نظير ومن ذلك قولهم (مررت بالبُسُر) لأنَّ له نظيراً في كلامهم هو (طُنُب) ، و (حُرُض)[3] .

3-علة نقيض ، كالتعليل لبناء (كم) ووقوعها في صدر الكلام وخفض مميزها حملاً على نقيضها (رُبَّ)[4] .

4-علة أولى ، كالتعليل لعدم جواز إعمال حروف الجزم مع الحذف بأن حروف الجر لا تعمل مع الحذف وحروف الجزم أولى[5] .

---

(1)السيوطي ، الاقتراح صـ 88

(2)ابن الانباري ، أسرار العربية صـ 30

(3)نفس المصدر صـ 417

(4)نفس المصدر صـ 417

(5)نفس المصدر صـ 321

5-علة زوال مشابهة كالتعليل لـ(ما) الحجازية عند توقف عملها إذا انتقض خبرها بـ(إلا) بأنها إنَّما عملت لأنها أشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي و (إلاّ) تبطل عمل النفي فتزول المشابهة وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل[1] .

ولعل مرد الخلاف بين نحاة المصرين وبين نحاة المذهب الواحد إلى البحث في العلة وتطبيقاتها (التعليل) كما يرجع إلى تطبيق الأصول النحوية واختلاف فهمها .

## رابعاً : الحكم :

الحكم في اللغة يعني الصرف والمنع والإصلاح ومنه (حَكَمَة الفرس) وهي الحديدة التي تمنع من الجموح[2] ، والحكم اصطلاحاً يعني إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ، فخرج بهذا ما ليس بحكم ، كالنسبة التقييدية . وقيل وضع الشيء في موضعه وقيل هو ما له عاقبة محمودة[3] وهو أنواع : منطقي ، وشرعي ونحوي وغيرها والحكم النحوي حكم عادي قولي كإثبات الرفع للفاعل ، والنصب للمفعول به ونحو ذلك من الأحكام النحوية واللغوية[4] .

إذن الحكم الذي هو الركن الرابع للقياس النحوي يقصد به ما يُدْخَلُ فيه المقيس فرعاً كان أم أصلاً أم نظيراً أم نقيضاً إلحاقاً بالمقيس عليه وقد يكون هذا الحكم رفعاً أو نصباً أو جراً أو حذفاً أو تقديماً أو إضماراً أو تأخيراً واجباً أو جائزاً أو ممنوعاً .... الخ وكان علماء أصول النحو يقولون : إنما يقاس على ما ثبت حكمه عن العرب العرباء[5] .

وقد أجاز النحاة القياس على الحكم الذي ثبت بالقياس والاستنباط ، وقد ورد ذلك عند ابن جني الذي قال : (إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير متى جرى على غير من هو له صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك : زيد هند شديد

(1) ابن الأنباري ، أسرار العربية، صـ 145

(2) أبو البقاء الحسيني ، الكليات صـ 380

(3) الشريف الجرجاني ، التعريفات صـ 102

(4) أبو البقاء الحسيني ، الكليات صـ 381

(5) د. محمود ياقوت سليمان ، أصول النحو العربي صـ 606

عليها هو ، إذا أجريت شديداً خبراً عن هند .... فأظهرت الضمير وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ، لأنَّ هذا الضمير وإن كان منفصلاً ومشبهاً للظاهر بانفصاله فإنّه على كل حال ضمير )[1] .

وعليه فإن ثمَّة سؤالاً يمكن توجيهه عن ثبوت الحكم النحوي ، أهو بالنص أم بالعلة ؟

وقد أجاب أحد النحاة عن هذا السؤال بقوله (اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك ، فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت (الحكم) بالعلة لا بالنصّ ، لأنه لو كان ثابتاً بالنصّ لا بالعلة لأدى ذلك لإبطال الإلحاق وسد باب القياس ، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال ، ألا ترى أننا لو قلنا بأن الرفع والنصب في نحو : ضرب زيد عمراً بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز . وذهب بعضهم إلى أنَّه (الحكم) يثبت في محل النصّ بالنصَ ويثبت فيما عداه بالعلة ، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية . وتمسكوا في الدلالة بأن النص مقطوع به والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون ، ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنّص والعلة لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً في حال واحدة ... وقولهم إن النّص مقطوع ، والعلة مظنونة وإحالة الحكم إلى المقطوع به أولى من إحالته على المظنون إلى آخر ما قرروا ، قلنا إنَّ الحكم إنَّما يثبت بطريق مقطوع به لكنَّ العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أنّ العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم ، والظن لم يرجع إلى ما يدعو إليه القطع بل هما متغايران فلا منافاة )[2]

وقد قسم النحاة الحكم النحوي إلى واجب ، وممنوع وقبيح ، وخلاف الأولى وجائز على السواء .

---

(1) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، صـ 186 وما بعدها

(2) ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، صـ 56 وما بعدها

فالحكم النحوي الواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول به ، وجرّ المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك من الأحكام[1] التي تتماشى مع القواعد التي وضعها النحاة للجملة العربية .

والحكم النحوي الممنوع هو ما كان ضد ما سبق[2] أي أن تنصب الفاعل أو تجره أو تقدمه على الفعل أو ترفع المفعول أو تجره ، وغير ذلك من المحظورات النحوية التي تؤدي إلى اللحن والخطأ والابتعاد عن جادة الصواب .

أمّا الحكم النحوي الحسن كرفع الفعل المضارع الواقع جزاءً – أي جواب شرط – بعد شرط ماضٍ[3] نحو : إنْ اجتهد زيد ينالُ النجاحَ .

والحكم النحوي القبيح كرفع المضارع بعد شرط مضارع[4] نحو : إن يجتهد زيدٌ ينالُ النجاح .

والحكم النحوي خلاف الأولى ذلك نحو تقديم الفاعل في مثل : ضرب علامُهُ زيداً [5] .

أمّا الحكم النحوي الجائز على السواء مثل حذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له[6] .

وقد يكون الحكم النحوي رخصة وهي : ما جاز استعماله لضرورة الشعر وهذا ما لا يتاح في النثر ويلحق بعضهم بحكم الضرورة ما كان في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج ، وقد اختلف النحاة في حدّ الضرورة .

قال ابن مالك : هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة[7] وقال ابن عصفور : الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى[8] .

---

(1) السيوطي ، الاقتراح صـ 19

(2) نفسه ، ص19 .

(3) نفسه ، ص 19

(4) نفسه صـ19

(5) نفسه صـ 19

(6) نفسه صـ 19

(7) نفسه صـ 21

(8) نفسه صـ 21

وتنقسم الضرورة إلى : ضرورة حسنة ، وهي ما لا يستهجن ولا تستوحش النفس منه كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومدّ الجمع المقصور ، وتسكين عين (فَعْلَة) في الجمع بالألف والتاء أي جمع المؤنث السالم حيث يجب الاتباع كقوله :

**(فتستريحَ النفْسُ من زَفْرَاتِها)**[1*]

أما الضرورة المستقبحة فهي : ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة ، وما أدى إلى التباس جمع بجمع كرد (مطاعم) إلى (مطاعيم) أو عكسه ، وتنوين (أفعل) ، والزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله :

**(من حيث ما سلكوا أدنو فانظور)**[2*](1)

وقد يتعلق الحكم النحوي بشيئين فأكثر فتارة يجوز الجمع بينهما وتارة يمتنع ، ومن مثال جواز الجمع بينهما مسوغات الابتداء بالنكرة فإنّ كُلاً منها مسوغ بانفراده ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر .

ومن أمثلة امتناعها (أل) والإضافة من خواص الأسماء ويمنع الجمع بينهما وكذا التنوين والإضافة ، والسين وسوف ... الخ .

---

*1 عجز بيت مجهول القائل ، انظر : سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص407 .

*2 عجز بيت علي البسيط ، مجهول القائل ، انظر : سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص26 .

(1) السيوطي ، الاقتراح ، صـ 20 .

# ضوابط القياس وأصوله

ضوابط جمع ضابط وهو عند العلماء حكم كلي يطبق على جزئياته ، والضبط يعني : الحفظ والإحكام والإتقان يقال : ضبط البلاد أي قام بأمرها قياما ليس فيه نقص ، وضبط الكتاب ونحوه : أصلح خلله ، وصححه وشكله[1] .

أما الأصل فهو أسفل الشيء ، ويطلق على الراجح بالنسبة للمرجوح ، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات ، كما يطلق على الدليل بالنسبة للمدلول ، وعلى ما هو الأولى كما يقال : الأصل في الإنسان العلم : أي العلم أولى وأحرى من الجهل [2].

ومما سبق يتضح أن ضوابط القياس أحكامه الكلية التي تطبق على جزئياته فتحكمها وتحفظها من الانفلات وتصحح ما يعتورها من خلل. وأصوله هي: قواعده المناسبة المنطبقة على جزئياته وأدلته الراجحة ذات الأولوية . وهي التي اعتمدها النحاة الأصوليون وطردوا وفقها القياس. ومن تلك القواعد والأصول ما يلي:-

1- المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير [3]، وبعبارة أخرى هو الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير . ومن أمثلته أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد لا من مكانين . قال ابن الأنباري في إنصافه على لسان البصريين: ( والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهب الكوفيون إليه أن ما ذهبنا إليه (أي البصريون) له نظير في كلام العرب ، لأن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد . وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلام العرب لأنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان . ومثاله أيضا (إن) إذا جاءت بعدها اللام في مثل قوله تعالى ﴿وإن كادوا ليستفزونك من الأرض

(1) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط ، (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ص533، دار الدعوة، تركيا ، استانبول ، ط1 ، عام 1380هـ الموافق 1960 م .

(2) ابو البقاء الحسيني الكوفي ، الكليات ، ص122-128 .

(3) ابن الانباري ، الإنصاف ، ج1 ، ص20-21 .

ليخرجوك منها﴾ [1] فهي مخففة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد لا كما ذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاَّ) وقلنا مخففة من الثقيلة لأنَّا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً وأنَّا اجمعنا أنه يجوز تخفيف (إنَّ) وان اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف ، وقلنا : إنَّ (اللام) لام التوكيد لأنَّ لها أيضاً نظيراً في كلامهم وكونها للتأكيد في كلام العرب مما لا ينكر لكثرته فحكمنا على (اللام) بما له نظير في كلامهم فأما كونه (اللام) بمعنى (إلاَّ ) فهو شئ ليس له نظير في كلامهم والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ) [2].

2- والضابط الثاني هو : المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود ، وهذا الضابط مترتب على الضابط الأول (السابق) ومكمل ومساند له ، لأنَّ وجود النظير في كلام العرب من شروط القياس وأركانه ، فعدم وجود النظير يبطله ، وقد ساق ابن الأنباري هذا الأصل في معرض ردَّه على الكوفيين في مسألة السين التي تدخل على الفعل المضارع المستقل نحو:(سأفعل) إذ ذهب الكوفيون إلى أنَّ أصلها (سوف أفعل ) بينما ذهب البصريون إلى أنها أصل بذاتها (بنفسها) .

قال ابن الأنباري : إنَّ حذف الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم فإنَّه ليس في كلامهم حرف حذفت جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، فالمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود[3].

3- والضابط الثالث هو : حمل الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ومثاله قولهم : إمرأة (عدوة) كما قالوا (صديقة) ، وقولهم : ملحفة (جديدة) كما قالوا (عتيقة) ، والأصل ان يقولوا إمرأة عدو ، لأن كل صفة على وزن (فعول) يستوي فيها المذكر والمؤنث ، وكان ينبغي ألا تلحقها تاء التأنيث ولكنهم ألحقوها إياها حملاً على نقيضتها (صديقة) ، وكذلك الحال في ملحفة (جديدة) ، فالأصل في

(1) سورة الإسراء ، الآية 76 .

(2) ابن الأنباري ، الإنصاف ، ج2 ، ص642 .

(3) نفس المصدر ، ج2 ، ص647 .

(جديدة) ألا تلحقها تاء التأنيث لأنها صفة على وزن فعيل بمعنى (مفعول) ، ولكنهم ألحقوها التاء حملاً لها على نقيضتها (عتيقة) .

ومن هذا القبيل حملهم (كم) الخبرية على (رُبَّ) في البناء ولزوم الصدارة وجرِّ ما بعدها ، وعلة ذلك أنَّ (كم) نقيضة (رُبَّ) لأن (رُبَّ) للتقليل و (كم) للتكثير ، وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره[1] .

4- والضابط الرابع هو : حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ، ومثال ذلك : اسم الفاعل فهو محمول على الفعل في العمل ومع هذا لم يخرج عن كونه اسماً ، وكذلك الفعل المضارع فهو محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً [2].

5- ومن الضوابط والأصول التي يجري وفقها القياس ويطرد ضابط خامس هو : ليس ضرورياً ولا مشروطاً أن يكون المقيس عليه مساوياً للمقيس في جميع أحكامه بل لابد أن تكون بينهما مغايرة في بعض الأحكام ، ومثاله حمل الكوفيين (ليس ) على (ما) النافية في عدم جواز تقديم خبرها عليها ، لأنَّ (ليس) تنفي الحال كما أنَّ (ما) تنفي الحال ، كما أنَّ (ما) لا تتصرف ويتقدم خبرها عليها فكذلك (ليس) [3].

وقد أيد ابن الانباري الكوفيين في هذا ولمَّا احتج البصريون بأن (ليس ) تخالف (ما) ، لأنَّه يجوز تقديم خبرها على اسمها بخلاف (ما) ردَّ عليهم بقوله : (ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لابد أن تكون بينهما مغايرة في بعض الأحكام )[4] .

6- ومن الضوابط ضابط سادس هو : إجراؤهم الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ومثاله ما ساقه في الحديث عن وجه الشبه بين (ما) و (ليس) فهو يرى أنَّ وجه الشبه بينهما وجهان : : أحدهما أنَّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر ، كما

---

(1) ابن الأنباري ، اسرار العربية ، ص 214-215 ,

(2) ابن الأنباري ، الانصاف ، ج1 ، 142 .

(3) نفسه ، ج1 ، ص161 .

(4) نفسه ، ج1 ، ص164

أنَّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر ، وثانيهما أنَّها (أي ما) تنفي الحال كما أنَّ (ليس) تنفي الحال ، ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) ، فإذا ثبت أنَّها أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجرى مجراها ، لأنَّهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ، ومثاله أيضاً ما لا ينصرف من الأسماء لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين فكذلك هاهنا لمَّا أشبهت (ما) (ليس) من وجهين وجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر كـ(ليس) على ما وضح [1].

7- ومن الضوابط أيضاً ضابط سابع هو : الفروع تنحط عن الأصول ، وبهذا الضابط أوجب البصريون إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا أجرى على غير من هو له كما في : هند زيد ضاربته هي . ودليلهم على وجوب إبرازه أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنَّما يضمر فيما ما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو : (كاتب) و(شديد) وغيرهما ، فإذا ثبت أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أنَّ المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء ، فلو قلنا إنَّه يتحمل الضمير في كل حالة إذا أجرى على من هو له ، وإذا أجرى على غير من هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول [2]. ومن هذا القبيل عدم تجويز البصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه في مثل : (عليك زيداً) و (عندك عمراً) و (دونك بكراً) وحجتهم في ذلك أنَّ هذه الألفاظ فرع عن الفعل في العمل لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه ، لذا لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وحملوا هذه الحالة على حالة أخرى تضاهيها هي : الحال إذا كان العامل فيها غير فعل فإنه يجوز عدم تقدمها عليه لعدم تصرفه إذ لو قلنا بتصرف عملها ويجوز تقديمها عليه لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز لأنَّ الفروع تنحط عن درجات الأصول .

---

(1) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 166 .

(2) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 22 .

8- وضابط ثامن هو : قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل . ومن ذلك قولهم : طير عباديد أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك قالوا أيضاً طيراً أبابيل ، قال تعالى ﴿وأرسل عليهم طيراً أبابيل﴾ [1] أي جماعات متفرقة ، وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين[2] .

9- ومن الأصول والضوابط الخاصة بالقياس ضابط تاسع هو قولهم : (جحر ضبٍ خربٍ) فهو محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ألا ترى أنَّ اللحياني* قد حكى أنَّ من العرب من يجزم بلن ، وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها[3] .

وقد وردت عند ابن الأنباري عبارات تدل على الأصل وتدور في معناه منها :-

- لا يعتد بالقليل الشاذ [4].
- لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس[5] .
- من الألفاظ ما يحفظ ولا يقاس عليه[6] .
- ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه[7] .

فكل هذه الصيغ والعبارات تؤدي معنى واحداً هو عدم الاعتداد بالنادر والشاذ من كلام العرب في تقعيد القواعد وطرد القياس ، كما تعني وجوب

---

(1) سورة الفيل ، الآية 3 .

(2) ابن الأنباري ، الانصاف ، ج1 ، ص 241 .

*هو : علي بن المبارك ، وقيل بن حازم ، ويكنى أبا الحسن ، وهو غلام للكسائي ، وعنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام ، وله من الكتب : كتاب النوادر ، انظر الفهرست ، ص 38 .

(3) ابن الأنباري ، الانصاف ، ج2 ، ص615 .

(4) نفسه ، ج1 ، ص316 .

(5) نفسه ، ج1 ، ص194 .

(6) نفسه ، ج1 ، ص360 .

(7) نفسه ، ج1 ، ص628 .

الاعتماد على الأكثر والأفشى ، يقول ابن الانباري في هذا المعني : (لـــو طردنـــا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان أدعى إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يصبح ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعـــة بأسرها وذلك لا يجوز)[1] .

10- ومن ضوابط القياس وأصوله أيضاً ضابط عاشر هو : ما ليس بمقيس يفتقـــر إلى توفيق من كلام العرب ومن ذلك إظهار (أن) بعد (كي) ، قالوا : إظـــهار (أن) بعد (كي) لا يخلو إمَّا أن تكون قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإمَّا أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة فبطل أن يقال أنّها مقـــدرة لأن (كي) تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير (أن) ، ولو كانت تعمل بتقديـــر أن لكـــان ينبغي إذا ظهرت أن يكون العمل لـــ (أن) دونها ، فلما أضيف إليها العمل دلَّ على أنها العامل بنفسها لا بتقدير (أن) ، وبطل أن يقال أنها مزيدة ابتداء لأن ذلك ليـــس بمقيس فيفتقر إلى توفيق عن العرب ولم يثبت عنها في ذلك شئ فوجب ألا يجـــوز ذلك [2].

(1) المصدر السابق نفسه ، ج2 ، ص456 .

(2) نفسه ، ج2 ، ص 582.

# علاقة القياس بالاستشهاد

الاستشهاد لغةً مصدر الفعل استشهد وهو مزيد الثلاثي شهد وهذا الجذر الثلاثي يدل على عدة معاني منها : الخبر القاطع الذي يفيد اليقين ومن ذلك قولهم : شهد على كذا شهادة : أخبر به خبراً قاطعاً ، ومنها أيضاً : أداء الشخص ما عنده من شهادة ومن ذلك قولهم : شهد فلان على فلان بكذا أي أدى ما عنده من الشهادة ، ومنها أيضاً : الحلف بالله ومن ذلك قولهم : أشهد بالله أي أقسم وأحلف بالله .

ومنها أيضاً الحضور ومن ذلك : شهد فلان المجلس أي حضره ومنه ما في التنزيل الكريم قوله تعالى :﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ [1] أي حضره ، ومنها أيضاً المعاينة ومن ذلك : شهد فلان مصرع فلان ، وفي التنزيل الكريم قوله تعالى :﴿ وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود﴾ [2] أي معاينون ، وهكذا نجد هذا الجذر الثلاثي يدل على عدة معاني ذكرنا بعضاً منها ، والشاهد من يؤدي الشهادة والدليل[3] .

وخلاصته يمكن أن نقول : الاستشهاد لغةً هو الاتيان بالشاهد الذي يدل دلالة قاطعة على صدق الدعوى وقد يكون هذا الشاهد دليلاً مادياً أو برهاناً معنوياً ومن هذا المعني اللغوي جاء المعنى الاصطلاحي النحوي .

أما المعنى الاصطلاحي النحوي لكلمة (استشهاد) فهو إثبات صحة قاعدة مقيسة مطردة في استعمال كلمة أو بناء أو تركيب بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة ممن يوثق بعربيته[4] وهو أيضاً الاحتجاج بالجزئي المنقول في إثبات القاعة المطردة أو الشاذة من الاستعمال لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم[5] .

---

(1) سورة البقرة ، الآية 185 .

(2) سورة البروج ، الآية 7 .

(3) ابراهيم مصطفى واخرون ، المعجم الوسيط ، ج1 ، ص497 .

(4) سعيد الأفغاني ، اصول النحو ، ص6

(5) التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج3 ، ص738 .

فالاستشهاد إذن إيراد نصّ من آي القرآن الكريم أو متواتر الحديث الشريف أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم لإثبات صحة قاعدة كلية أو شبه كلية مطردة في استخدام اللغة من حيث معاني المفردات أو من حيث أبنيـــة تلـك المفـردات الصرفية أو من حيث الجمل والتراكيب والغرض طرد تلك القاعدة في الاستعمال والقياس عليها . قال الرعيني : (علوم الأدب ستة : اللغة ، والنحو ، والصـــرف ، والمعاني والبيان والبديع . والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب (يريد العرباء الموثوق بعربيتهم ) دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد عليها بكلام المولديـن لأنها راجعة إلى المعاني ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجـع إلى العقل،لذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمـام وأبـى الطيب وهلم جرا ...)[1]

ومما تقدم يتضح أن استشهاد النحاة على قواعد النحو الكلية وقياس مسـائله على تلك القواعد المستقرأة من كلام العرب كان مرجعه إلى ثلاثة مصادر موثوقـة على درجة من التفاوت وهي :-

1-**القرآن الكريم** : لا خلاف بين النحاة في حجية النص القرآني فـــهم مجمعـون على أنه أفصح مما نطقت به العرب وأصح منه نقلا وأبعد عن التحريف والنحل ، ومع كونه نزل بلسان عربي مبين ، ومع كـثرة المعـارضين والمعـترضين لـم يتعرض أحد من العرب لعربية القرآن بالاعتراض وقت نزوله ، بل أثـر عنـهم انبهارهم به وإقرارهم بعلوه في البيان ، وبعجز بلغائهم وفصحائهم عن مجاراتـه فتناهوا وتداعوا إلي اللغو فيه حذر التأثر بفصاحته وبيانه .

وأقر النحاة بأنه كلام الله أجرى على كلام العباد فكلموا بكلامـهم ، وجـاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون[2]. ومن هنا ظهرت شواهد من آي القرآن فـي كتب النحو تدليلا واحتجاجا على صحة قاعدة كلية أو شـبه كليـة مطـردة فـي الاستعمال يقاس عليها مثال في استعمال كلمة أو بنائها أو في تركيب جملة وهلـم جـرا .

---

(1) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1 ، ص30 ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1348 هـ .

(2) سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص331 .

وأول كتاب نحوي ألف بصورة منهجية وصل إلى أيدي الباحثين والقارئين واحتذاه النحاة من بعد هو كتاب سيبويه ، وقد بلغت شواهد[1] القرآن الكريم في الكتاب ستة وتسعين وثلاثمائة شاهد ، أوردها سيبويه في الأغلب الأكثر بما روي ونقل عن العرب من شعر أو نثر .

2-**الحديث الشريف** : وكثير من أئمة النحو، متقدمين ومتأخرين، لم يعتدوا بالحديث الشريف في الاستشهاد والاحتجاج دلالة على صحة القياس والاطراد في الاستعمال .

وإذا وقع في كتب بعضهم استشهاد بنصوص الحديث الشريف كان ذلك تقوية لما استشهدوا به من آي القرآن أو كلام العرب .

ولعل النحاة قد تبعوا سيبويه وجروا على سننه لأنه لم يستدل إلا ببضعة أحاديث لا تتجاوز عشرة[2] ، والرأي السائد في تعليل ذلك أن النحاة لم يستشهدوا بالحديث لجواز روايته بالمعنى من غير العلماء ، غير أنَّ هذا التعليل لا يمكن الركون إليه لأسباب بدهية منها : أنَّ لغة الحديث تتجاوز فصاحتها جميع الأبنية والتراكيب التي جمعت من الأعراب الموثوق بعربيتهم

ولعل السبب أيضاً يرجع إلى أنَّ أوائل النحاة وأئمتهم عاشوا وألفوا في النحو في زمن لم تستكمل فيه عملية تدوين الحديث ، والأئمة الرواد الذين دوَّنوا الحديث كالإمام مالك بن أنس ، وابن جريج*1 ، وابن أبي عروبة*2 كانوا في الحجاز ولم يبرزوا إلا في أواخر القرن الثاني الهجري ، والعالم الوحيد الذي كان في إمكانه أن يعين سيبويه في النحو والحديث معاً هو حماد بن سلمة المتوفي سنة 167 هـ .

---

(1) محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، صـ 34 ، مصر ، دار المعرفة الجامعية ، د ت

(2) المصدر السابق نفسه صـ 48

*1 هو : وكيع بن الجراح بن مليح الرواسي ، من بني عامر بن صوصعة ، توفى سنة 197هـ ، له كتاب السنن ، انظر: الفهرست ص 226 .

*2 هو : سعيد بن مهران ، توفى سنة 157هـ ، وله من الكتب كتاب السنن ، انظر: الفهرست ص 227 .

ويحكى أنَّ سيبويه حاول في أول أمره أن يكتب عنه الحديث غير أن حادثتين غيرتا مساره العلمي من كتابة الحديث إلى تعلُّم النحو ، إحداهما أنه قال أمام حمَّاد أنَّ الرسول (صلى الله عليه وسلم) صعد الصفاء ، فقال حماد : يا فارسي لا تقل الصفاء[1] ، وأمّا الحادثة الثانية فهي المتعلقة بحديث (ليس أبا الدرداء) وقد كان سيبويه مستملياً لحماد وكان حماد فصيحاً فأملى عليه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:(ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد لحنت يا سيبويه ليس هذا حيث ذهبت ، إنما هو استثناء . فقال سيبويه : لا جرم والله لأطلبنَّ علماً لا تلحنني معه . فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين[2] .

وقد آلى سيبويه على نفسه ألا يكتب شيئاً حتى يحكم العربية فغرق في بحرها ، ونأى عن الحديث مؤكداً بذلك اتجاه أهل البصرة في التخصص .

وسار النحاة من بعد سيبويه على نهجه في عدم الاستشهاد بالحديث ولم يخالف هذا النهج أحد إلا الإمام جمال الدين بن مالك الجباني الذي أعاد للحديث اعتباره في الاستشهاد على قواعد النحو ومسائله وأمثلته المقيسه،وتبعه لفيف من الذين ساروا على نهجه من النحاة كابن هشام اللخمي وغيره . لم يسلم ابن مالك من نقد متأخري النحاة لاستشهاده على قياس مسائل النحو بالحديث ومن هؤلاء المتأخرين الذين نقدوه أبو حيان الأندلسي إذ يقول : (قد أكثر هذا المصنف (يعني ابن مالك) في تصانيفه في الاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا المصنف)[3] .

---

(1) الزجاجي ، مجالس العلماء صـ 118 ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، عام 1420هـ -1999م

(2) نفس المصدر صـ 118 ، أنظر أيضاً السيرافي ، أخبار النحويين البصلايين صـ 59

(3) السيوطي ، الاقتراح صـ 17 .

3- **كلام العرب** : المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد هو كلام العرب شعراً ونثراً غير أنَّ النحاة قد اعتدوا بالشاهد الشعري وأكثروا من الاستدلال به على صحة القياس وطرد القاعدة إكثاراً جعله يغلب على الشاهد النثري وحتى غدا الشاهد لدى المتأخرين من دارسي النحو ينحصر في الشعر.

لم يكن كل كلام العرب هو المعول عليه في الاستشهاد لدى النحاة بل حصروا الاستشهاد بشعر العرب ونثرهم في قبائل معينة وفق خطة بنوها على معايير ارتأوها في الفصاحة وسلامة السليقة اللغوية بالبعد عن الاختلاط بالأعلجم.

ومن القبائل التي توافرت فيها شروط الفصاحة ، والسلامة ، والبعد عن الاختلاط بالأعاجم : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهوازن ، وبعض كنانة[1]، هذا من حيث المكان أي أنَّ القبائل التي أخذت عنها لغة العرب وكلامها مصدر الاستشهاد على صحة القاعدة المطردة وعلى صحة المثال المقيس عليها هي القبائل التي كانت تسكن في تهامة ونجد (أعلى السافلة وأسفل العالية ) [2] .

وليكون القياس على قواعدهم المطردة التي استخرجوها من كلام العرب مرتبطاً باللغة الفصحى التي نزل بها القرآن وكانت تجري على ألسنة من يوثق بعربيته صحيحة فصيحة حددوا زماناً معيناً ينتهي بعده عصر الاحتجاج أي عصر الفصاحة والسلامة الموثوقة وفق ما ارتأى أئمة النحاة ، ففي الحواضر جعلوا منتصف القرن الثاني الهجري نهاية الاحتجاج بكلام أهل الحاضرة لما تطرق إليه من الفساد ، أما في البوادي فقد جعلوا القرن الرابع الهجري نهاية الاحتجاج لأنَّ سكان البادية أبعد عن الاختلاط[3] ولأنَّ تحديد مصادر المادة اللغوية المستشهد بها زماناً ومكاناً لا يعني سلامتها التامة وضعوا ضوابط وقسّموا المادة اللغوية قسمين : متواتر ، وآحاد ، وجعلوا شرط التواتر أن يبلغ فيه النقلة حدّاً لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب ، والآحاد: ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة وهو دليل

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص33 .

(2) محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، ص58 .

(3) نفس المرجع ، ص60 .

مأخوذ به ولكنه يفيد الظن في حين أنَّ المتواتر اعتبروه دليلاً قاطعاً يفيد العلم[1] ، وبناء على الاستدلال به قرروا الأحكام . ولكنهم اشترطوا في راوي اللغة أنَّ يكون عدلاً حُراً كان أو عبداً ، رجلاً كان أم امرأة .

وقد أسهب صاحب الكتاب في الاستشهاد بالشعر في تقرير قواعد وأحكام النحو إذ أنَّ شواهد الكتاب من الشعر تزيد على ألف بيت اعتمد في عزوها على الثقات من أساتذته كالخليل ويونس وأبي عمرو .

وهكذا ما زال نحاة البصرة وغيرهم من النحاة يمتحنون أشعار القدماء ويمحصون إسنادها ومتونها إلى أن ظهر ابن سلام الجمحي المتوفى سنة 231هـ ووضع كتابه النفيس (طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين ) وهو خلاصة لما وثَّقه علماء البصرة من نصوص الشعر القديم[2] الذي يستشهد به على صحة القواعد النحوية والأمثلة المقيسة عيها الأحكام المعطاة لتلك الأمثلة المقيسة .

وقد قسّم ابن سلام الشعراء من حيث الاستشهاد بشعرهم والاحتجاج به إلى أربع طبقات هي :-

1- طبقة الجاهليين ، وهم الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس ، والنابغة وغيرهما .

2- طبقة المخضرمين ، وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد ، وحسان .

3-طبقة المتقدمين ، ويقال لهم الإسلاميين وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية كجرير والفرزدق ، والأخطل ، والحطيئة ، وغيرهم .

4- طبقة المولدين ، وهم المحدثون والمتأخرون الذين جاءوا بعد عصر الاحتجاج ، كبشار بن برد ، وأبي نواس ، وأبي تمام والمتنبئ وغيرهم .

وقد أجمع نحاة البصرة على الاستشهاد بشعر الجاهليين والمخضرمين ، أما طبقة المتقدمين فقد ذكر البغدادي في (خزانة الأدب) خلافاً بينهم في الأخذ عنهم

---

(1) ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص32-34 .

(2) شوقي ضيف ، البحث الأدبي ، دار المعارف ، السعودية ، ط3 ، ص160-161 .

معتمداً في ذلك على أنَّ أبا عمرو بن العلاء وابن أبي إسحق والحسن البصري كانوا يتعقبون الفرزدق والكميت وذا الرمة مبينين اللحن في أشعارهم[1] .

أما طبقة المولدين فلا يستشهد بأشعارهم على شئ من مسائل النحو والصرف لأنهم عاشوا بعدَ عصر الاحتجاج إذ فسدت السلائق اللغوية واستشرى اللحن بما ألقاه السمع نتيجة الاختلاط بالأعاجم .

وخلاصته يمكن القول: إنَّ للقياس النحوي والصرفي علاقة أكيدة ووطيدة بالاستشهاد إذ أنَّ النحاة مذ عصر ابن أبي إسحق وإلى أن ظهر كتاب سيبويه ، وإلى عصر متأخري المتأخرين ظلوا يوردون النص اللغوي المنقول الموثوق بعربيته وفصاحته سواء أكان من آي القرآن أم من متواتر الحديث أم من كلام العرب (شعراً ونثراً) الموثوق بعربيتهم واستدلالاً على صحة القواعد الكلية المطردة واحتجاجاً لصحة وغربية الأمثلة المقيسة عليها .

وقد اتضحت تلك العلاقة في مؤلفات النحو مطولات ومختصرات وشروح وحواشي زخرت بكثير من الشواهد الدالة على القاعدة المطردة التي يقاس عليها ، أو الدالة على الشاذ من الاستعمال الذي يسمع ولا يقاس عليه .

وقد أدت تلك العلاقة لتوثيق شعر العرب وبيان أصيله من زائفه كما أثارت جدلاً في قضية القراءات والاستشهاد بها ، وقضية الحديث والاستشهاد به أيضاً .

(1) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1 ، ص3 .

# علاقة القياس بفكرة العامل

العامل لغةً يعني الفاعل فعلاً عن قصد كما تعني الصانع والممتهن ، وأيضاً من يعمل للرجل في ماله وملكه وعمله[1] .

وفي اصطلاح النحاة تعني ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ، وهو نوعان :-

1- لفظي : وهو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا ، وهذا يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوز كقولنا : إنَّ الباء تجر ، ولا تجزم .

2-معنوي : وهو الذي لا يكون للسان فيه حظ وإنَّما هو معنى يعرف بالقلب[2] .

وعمود القياس – الذي يكاد أن يكون لباب المنهج النحوي – فكرتان هما : فكرة العامل ، وفكرة الأصول والفروع . هاتان الفكرتان قال بهما الخليل بن أحمد الذي تميز بالقدرة على التصور الشامل للموضوع الذي يبحثه ضاماً نشر ما تناثر من جزئياته في كليات جامعة وقواعد مطردة ، يشهد بذلك استنباطه علم العروض باستقرائه أشعار العرب كما يشهد بذلك أيضاً خطته التي وضعها لمعجمه العين قاصداً حصر أصول كلام العرب وما يأتلف من حروفها .

ففكرة الأصل والفرع التي يقوم عليها القياس النحوي جاء بها الخليل من تصوره العلوم عامة ومما نقل عنه قوله : (العلوم أربعة : فعلم له أصل وفرع ، وعلم له أصل ولا فرع له ، وعلم له فرع ولا أصل له ، وعلم لا أصل له ولا فرع . فأمَّا الذي له أصل وفرع فالحساب ، ليس بين أحدٍ من المخلوقين فيه خلاف ، وأمَّا الذي له أصل ولا فرع له فالنجوم ليس لها حقيقة يبلغ تأثيرها في العالم – يعني الأحكام ، والقضايا على الحقيقة – وأمَّا الذي له فرع ولا أصل له فالطب ، أهله منه على التجارب إلى يوم القيامة ، والعلم الذي لا أصل له ولا فرع فالجدل . قال أبوبكر الصولي : يعني الجدل بالباطل)[3] .

---

(1) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، (منشورات مجمع اللغة العربية) ص 629 .

(2) الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص168 .

(3) القفطي ، إنباه الرواة ، ج1 ، ص336 – 347

إذن فكرة العامل مع فكرة الأصول والفروع وما يستتبعانه من تعليل،جـــاء بهما الخليل بن أحمد من تأمله تصنيف ألفاظ اللغة إلى زمر تتوزعها،ومن تأملـــه الخصائص اللغوية لكل زمرة من جهة ، وبيان العلاقات بينها حين ائتلافـــها فـــي كلام يؤدي معنى ما ، ووجوه هذا الائتلاف من جهة أخرى .

إذن قد أفضى التأمل في ائتلاف هذه العناصر (الاسم ، والفعل ، والحـــرف) التي قسمت إلى زمر بالخليل إلى أن يهتدي إلى فكرة العامل التي تعتبر من أهـــم المقولات النحوية التي أتى بها ، وهي فكرة ارتبطت بـــالتصرف الإعرابـــي ، أي تغـــر حركات أواخر بعض الكلم تبعاً لاختلاف موقعها في العبارة ، ويكـــون ذاك التغير لاقتران لفظ بلفظ آخر أو أكثر داخل الجملة أو العبارة .

جعل الخليل اللفظ الأول أو ما هو في حكمه عاملا ، والألفاظ التي يلحقـــها الإعراب معمولة ، ولم يكن يريد بالعامل أنه هو الذي أحدث بذاته حركة الإعـــراب بل قصد أنه عامل اقتراني ، أي لما اقترن بهذا اللفظ أو ما في حكمه أعطى اللفـــظ المقترن به حكما إعرابيا،وقد تأتت له هذه الفكرة من تأملـــه فـــي كـــلام العـــرب واستقرائه إياه . وقد امتد هذا النهج الخليلي ونضج وتكامل فـــي كتـــاب ســـيبويه واستمر في مؤلفات جمهور من خلفوه من النحاة مع ما كان بينهم مـــن اختـــلاف مذهبي . وتعتبر هذه الفكرة (فكرة العامل) فكرة تعليميـــة تـــهدف لتفســـير نظـــام الإعراب وإرساء القواعد النحوية ثم طرد القياس واستنباط العلل المتعلقة به .

ولما كثر التأليف في النحو بعد سيبويه شرحا مطولا واختصارا ونظما مـــع اختلاف مذاهب النحاة في أصول الدرس النحوي،اختلف تصور النحاة للعامل مـــن فريق لآخر،غير أنه يمكن تلخيص هذا التصور في ثلاثة أراء هي :-

1- العامل مؤثر حقيقة وأنه سبب وعلة للعمل النحوي وهذا أكـــثر الآراء شـــيوعا بين النحاة واشتهارا في كتبهم خاصة لدى المتأخرين ومتأخري المتأخرين ، قـــال الصبان تعليقا على ما نقله الأشموني عن (شرح التسهيل) إنّ الإعراب ما جـــئ به لبيان مقتضى العامل ، فالعامل كجاء ، ورأى ، والباء ، والمقتضـــى الفاعليـــة

والمفعولية والإضافة ، والإعراب الذي يبيِّن هذا المقتضى الرفع والنصب والجر ، وهذا يقتضي طرد الثلاثة[1] .

2- العامل أمارة وعلامة فقط . وفي ذلك ذهب ابن الأنباري إلى أنَّ العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنَّما هي أمارات وعلامات ، كما ذهب إلى أنَّه إذا ثبت أنَّ العوامل في محل الإجماع هي أمارات وعلامات ، والعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ، ويرى أنَّه إذا ثبت هذا جاز أنَّ يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً [2]. فصفة العامل في رأي ابن الأنباري قاصرة على إشارة للعمل ولكنه غير مؤثر بنفسه .

3- العامل لا عمل له إطلاقاً غير أنَّ وجوده ضروري للتمهيد للعامل الحقيقي ، والعامل الحقيقي هو المتكلم [3]. وقد تلقف ابن مضاء هذا الرأي عن ابن جني مورداً إياه في كتابه (الرد على النحاة ) الذي هاجم فيه القياس وما يستتبعه من عوامل وتعليل ، كما هاجم أيضاً فكرة العامل وقال ببطلانها من أساسها ، وحاول هدم هذه الفكرة ذاهباً إلى استحالتها منطقياً ، لأن تأثير العامل في نظره لا يتم إلا بعد انتهاء الحدث لذا يرى أنَّه من المحال أن يأتي السبب بعد حدوث المسبب . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً بحرمتها شرعاً عندما يتعلق الكلام بالقرآن [4]. وقد كان رأي ابن مضاء في العامل انعكاساً لمذهبه الظاهري الذي يأخذ النصوص على ظاهرها من غير تأويل ولا قياس .

وبعد إيراد وتلخيص آراء النحاة بمختلف مذاهبهم في العامل وما يقتضيه من عمل وأثر هو الإعراب ، يجدر بالذكر إيضاح مظاهر العامل في النحو العربي ، وبيان أنواعه وعددها . وقد قدّر أحد النحاة البيانيين مظاهر العامل في النحو وأحصاها حاصراً إياها في مائة عامل ،وقد قسمها إلى نوعين : لفظية ،

(1) حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ج1 ، ص42 ، مصر ، القاهرة ، 1287هـ .

(2) اسرار العربية ، ص68-69 .

(3) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص109-110 .

(4) الرد على النحاة ، ص81 .

ومعنوية[1] . ثم قسم العوامل اللفظية إلـــى :عوامل لفظية سماعية ، وعوامـــل لفظية قياسية.

فالعوامل اللفظية السماعية هي:ما سمعت عن العرب ولا يمكن قياس غيرها عليها كحروف الجر،والحروف المشبهة بالفعل ، مثلا: الباء وأخواتها من حروف الجـر لا يمكن تجاوزها وقياس غيرها عليها وقد لخصت وحصرت في واحد وتســعين عاملاً لفظياً سماعياً[2] تتوزع علي ثلاثة عشر نوعا توضيحها كما يلي:

النوع الأول : حروف تجر الاسم فقط وهي سبعة عشر حرفاً تعرف بحروف الجر وهي :(الباء ، واللام ، ومن ، وعلى ، وفي ، والكاف ، وتـــاء القســم ، وواوه ، وإلى ، وعن ، ومذ ، ومنذ ، وحتَّى ، وخلا ، وحاشا ، وعدا ، ورب) .

النوع الثاني : الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وعددها ستة أحرف هي : (إنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ، وليت ولعل ، وأنَّ ) .

النوع الثالث : حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر هما : (لا ، وما) المشـــبهتان بـــ(ليس) .

النوع الرابع : حروف تنصب الاسم فقط وعددها سبعة هي : (الواو بمعنى (مـــع) وإلاَّ للاستثناء ، ويا ، وأي ، وهيا ، وأيا ، والهمزة للنداء).

النوع الخامس : حروف تنصب الفعل المضارع وعددها أربعة وهي : (أن ، ولـــن ، وكي ، وإذن ) .

النوع السادس : حروف تجزم الفعل المضارع وعددها خمسة هي : (إن ، ولـــم ، ولمَّا ، ولام الأمر ، ولا الناهية ) .

النوع السابع : أسماء تجزم الأفعال المضارعة على معنى (إن) للشرط والجـــزاء وعددها تسعة وهي : (مَنْ ، وأيٌّ ، وما ، ومتى ،ومهما ، وأينما ، وأنَّى ، وحيثمـــا وإذ ما) .

---

(1) عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المائة ص5 ، وانظر : مجموع مهمات المتون ، ص478 – 485 ، جمع وطبع دار الفكر ، المدينة المنورة ، د. ت .

(2) انظر : مجموع مهمات المتون ، ص478 – 485 .

النوع الثامن : أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز وهي : (كـــم ، وكـــأين ، وكذا ) .

النوع التاسع : كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها يرفع وبعضها ينصـــب وهـــي (رويد ، وبَلَه ، وها ، ودونك ، وعليك ، وحَيْهَل) وهذه الناصبة أما التـــي ترفـــع فهي : (هيهات وشتان ، وسرعان) فهي إذن تسعة .

النوع العاشر : الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعددهـــا ثلاثـــة عشر فعلاً هي: (كان ، وصار، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظـــل ، وبـــات ، ومازال ، وما برح ، وما فتئ ، وما انفك ، وما دام ، وليس ) .

النوع الحادي عشر : أفعال المقاربة ، وترفع اسماً واحداً وعددها أربعة وهـــي : (عسى ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ) .

النوع الثاني عشر : أفعال المدح والذم ، وترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح أو الذم وعددها أربعة هي : (نعم ، وبئس ، وسَاءَ ، وحبَّذا ) .

النوع الثالث عشر : أفعال القلوب وعددها سبعة هي : (علم ، ورأى ، ووجـــد ، وظن ، وحسب ، وخال ، وزعم ) .

أمَّا العوامل اللفظية القياسية فهي ما سمعت عن العرب ويمكن قياس غيرها عليها في العمل وفي البناء الصرفي ، وتفسير ذلك أنه سمعت لها أمثلـــة مطـــردة وصلت بالنحاة إلى بناء قاعدة كلية تقاس عليها الأمثلة في الاشتقاق والعمل ، وهذه هي التي تعضد فكرة القياس وطرد القاعدة . فكل كلمة تصدق عليها هذه القـــاعدة يطلق عليها اسم العامل اللفظي القياسي .

وقد لخص الجرجاني العوامل اللفظية القياسية حاصراً إياها في سبعة أنواع هي :-

الأول : الفعل على الإطلاق ماضياً أو مضارعاً أو أمراً .

الثاني : اسم الفاعل مثل كاتب ، ومكتتب ، ومستكتب .

الثالث : اسم المفعول مثل : مكتوب ، ومكتتب .

الرابع : الصفة المشبهة نحو : بطيء وشهم وغيرهما .

الخامس : المصدر .

السادس : الاسم المضاف فهو يعمل الجر في المضاف إليه .

السابع : الاسم التام نحو : (راقود خلاً) [1]

أما العوامل المعنوية ، والواحد منها معنى من المعاني لا لفظ له ، وقد حصرها الجرجاني في عاملين هما : العامل في المبتدأ والخبر ، والثاني العامل في الفعل المضارع الرفع وهو عند بعض النحاة التجرد من النواصب والجوازم .

تلك هي العوامل التي حصرها الجرجاني في مائة عامل لفظية ومعنوية قياسية وسماعية وهي التي نسب إليها بعض النحاة عمل الرفع والنصب والجزم والجر في الألفاظ عندما تقع في الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وجر وإضافة وما إلى ذلك ، ولا يستغنى أحد من المعربين عن تلك العوامل كائناً من كان .

وخلاصته يمكن القول إن فكرة العامل ذات علاقة وواشجة قوية بمسألة القياس النحوي إذ أنَّ القياس النحوي يقوم على ركيزتين هما : فكرة الأصول والفروع ، وفكرة العامل والتي كانت ولا زالت من أهم المقولات النحوية إذ أدت ولا زالت تؤدي دوراً تعليمياً في ضبط الكلمات داخل الجمل والتراكيب ، وفي التقديم والتأخير والحذف والتقدير . وتؤدي أيضاً دوراً تفسيرياً لظاهرة التصرف الإعرابي في بعض الألفاظ عند التَّضَام في تراكيب وجمل ، وكذلك التحديد الدقيق لمواقع عناصر الجملة بعضها من بعض لا يتم إلا على هديها وحدها .

وقد واجهت فكرة العامل هجوماً ونقداً شديدين من قبل المعاصرين من اللغويين ودارسي اللغة ، وهم في ذلك متأثرون بما نادى به ابن مضاء القرطبي منذ القرن الخامس الهجري من دعوة لإلغاء القول بفكرة العامل؛ إضافة لتأثرهم بما درسوه من المنهج الوصفي في دراسة وتحليل اللغة ، غير أن هؤلاء المعاصرين من دارسي المنهج الوصفي والمتأثرين بنظرياته وابن مضاء الذي سبقهم إلى الدعوة إلى نبذ فكرة العامل لم يستطيعوا جميعاً أو فرادى أن يقدموا البديل الذي يقوى على تفسير هذه الظواهر وصياغتها في مبادئ وقوانين محددة يطرد عليها بناء الكلام قياساً في التكلم والقراءة والكتابة .

---

(1) انظر : مجموع مهمات المتون ، ص481 – 482 ، جمع ونشر دار الفكر .

# مكانة القياس في علم أصول النحو

اتفق القدماء من علماء النحو على أنَّ النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد[1]. وحيث عرَّف بعض قدماء النحويين النحو من حيث الاصطلاح ربطوه بما يمكن أن يسمى القياس الاستنباطي ، يدل على ذلك قول ابن عصفور عن النحو بأنَّه (علم مستخرج بالمقاييس من استقراء كلام العرب ، والموصلة لمعرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها . )[2]

ويرى أبو البركات ابن الأنباري أنَّ النحو كله قياس ، لذلك لا يجوز إنكار القياس ، لأن النحو لا يتحقق إلا بالقياس ، ثم دلَّل على ذلك بإيراده حدَّ النحو وهو :(النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره ، لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة . )[3]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى أنَّ النحو يبطل أن يكون رواية ونقلاً ، وإنَّما يكون على الأوجب قياساً وعقلاً ، ويدلل على رأيه هذا بأنَّ السر في ذلك أنَّ عوامل الألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك ألاَّ يفي ما يحصر بما لا يحصر ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل،وذلك منافٍ لحكمة الوضع ، لذلك وجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً [4].

ومما سبق يتضح أن مكانة القياس من أصول النحو تأتي في المرتبة الثانية بعد السماع (النقل)،وابن الأنباري نفسه صاحب أول كتاب في أصول النحو

---

(1) انظر ابن خلدون ، المقدمة ، ص 603 – 604 وص 620 .

(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص45 ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني، بغداد ، ط1 ، 1391هـ – 1971م .

(3) ابن الانباري ، لمع الادلة ، ص36 .

(4) نفسه ، ص 49 .

(لمع الأدلة في أصول النحو) جعل السماع في المرتبة الأولى وردَّ على منكريه[1] ثم جعل القياس في المرتبة الثانية بعد السماع وردَّ على منكريه ، وقد سبق ابن الأنباري علماء أعلام في النحو أولوا القياس أهمية بالغة تجعل له هذه المرتبة التي وضعها له ابن الأنباري ومن هؤلاء الأعلام : عبد الله ابن أبي إسحق الحضرمي المتوفى سنة (117هـ)[2] والخليل بن أحمد الفراهيدي[3] ، وأبو علي الفارسي الذي اشتهر بالقياس وأثر عنه قوله (لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية خير من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية .)[4]

وابن جني الذي اشتهر عنه قوله : (إنَّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس )[5]وقد ذهب إمام نحاة الكوفة الكسائي إلى أن النحو كله قياس في قوله :-

**إنَّما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع** [6]

ومعلوم أنَّ الأداة (إنَّما) تفيد الحصر والقصر فالكسائي يحصر النحو ويقصره على القياس وهذا ما يدل على مكانته المهمة في أصول النحو .

إذن القياس له مكانة أصيلة وثابتة بين أصول النحو فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع (النقل)،لأنه ينبني على السماع ويجرى وفقه ولأن قواعد النحو التي يطردها العلماء ويقيسون عليها الأمثلة إنَّما استخرجت من استقراء ما نقل من كلام العرب الفصيح الصحيح ، ويأتي الإجماع في المرتبة الثالثة ويعنى به إجماع نحاة البصرة والكوفة ، ولا يعد حجة إلا إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالفك كما ذهب لذلك ابن جني . وفي المرتبة الرابعة يأتي استصحاب الحال .

وخلاصته يمكن القول إنَّ القياس يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع ، وهذه مكانته الأصلية بين أصول النحو ، لأنه معوَّل النحاة في بناء علم النحو وطرد قواعده وإجراء مسائله .

---

(1) المرجع السابق ، ص27 .

(2) انظر ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ص14 ,

(3) انظر ابن الأنباري ، نزهة الالباء ، ص18 .

(4) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج7 ، ص 254 .

(5) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 308 .

(6) القفطي ، انباه الرواة ، ج2 ، ص267 .

# الفصل الرابع
# وظيفة القياس في النحو

- وظيفته في الاتصال
- وظيفته في الترتيب
- وظيفته في الفصل
- وظيفته في الحذف
- وظيفته في مواقع الاعراب
- وظيفته في العوامل
- وظيفته في شرط العمل

يعد القياس طريقاً لنمو اللغة ، ووسيلة من وسائل إثرائها فيمكن عن طريقه أن تولد كلمات أو صيغ كثيرة لاستعمالها في أغراض شتي تبعا لمقتضيات المقام .

ولكل لغة وسائل معينة ترسم طريق توليد الصيغ وارتباط الألفاظ بالمعاني ، وتوضح أساليب نظم الكلام وتأليفه . وإذا كان هذا شأن اللغات بصفة عامة فإن اللغة العربية قد بلغت الذروة في دقتها وتناسقها ووضوح طرق استعمالها ، فأمام المتحدِّث بها منهج مرسوم يسير وفقه في توليد الألفاظ من المواد اللغوية ، وأمامه أيضاً قواعد ونظم موروثة في استعمال تراكيبها اللغوية فليس عليه إلا أن يسمع العربي وما يقوله ثم يقيس علي منواله .

ومن ذلك تتضح وظيفة القياس لأنه يؤدي إلى الاقتصاد في المجهود ، ويحفظ للغة قواعدها وينمي ألفاظها . وإذا كان القياس النحوي في معناه الاصطلاحي هو : حمل مجهول علي معلوم في إثبات حكم له أو نفيه عنه لأمر جامع بينهما فليس هو إلا استنباط مجهول من معلوم فهو مقارنة كلمات بكلمات في الأبنية وصيغ بصيَغ في الاشتقاق والتوليد ، واستعمال باستعمال في النظم والتأليف رغبة في التوسع اللغوي وحرصاً علي اطراد الظواهر اللغوية لإبقاء اللغة حية معبرة عن حاجات متكلميها ومرتبطة بأصولها الموروثة عمن يحتج بفصاحتهم ويعتد بعربيتهم .

وبهذه الوسيلة ( القياس ) أحكمت قواعد النحو وأخذت تبرز من لدن أبي الأسود الدؤلي إلى أن قرر الخليل بن أحمد وسيبويه المقولة ( ما قيس علي كلام العرب فهو من كلامهم )[1] وقد أخذ هذا المفهوم يتسع شيئاً فشيئاً وينتصر له العلماء جيلاً بعد جيل حتى قوي علي يد أبي عثمان المازني . ومما قال المازني في وظيفة القياس النحوي : ( ألا تري أنك إذا سمعت قام زيد أجزت أنت ظرف خالد ، وحمق بشر ، وكان ما قسته عربياً كالذي قست عليه ، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وإنَّما سمعت بعضاً

(1) عبد الغفار حامد هلال ، العربية خصائصها وسماتها ، ص359، ط 4 ،عام 1414-1995م .

فجعلته أصلاً ، وقست عليه ما لم تسمع) [1] ويقول ابن جني في ذلك ( واعلم أنَّ من قوة القياس عندهم (النحويين) أنَّ ما قيس علي كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب )[2].

ومما ذهب إليه علماء العربية يتضح أنَّ للقياس النحوي في العربية وظائف كثيرة منها : توليد الألفاظ قياساً علي الأبنية الصرفية لمفردات العربية ، وتعريب المصطلحات المستعارة من لغات أجنبية قياساً علي ما عرَّبه العرباء ، وتكوين الجمل والتراكيب وتأليف الكلام قياسا علي ما سمع من العرب . ويمكن توضيح ما ذكر في المباحث التالية :

(1) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 357 .

(2) نفسه ، ج1 ، ص114

## وظيفة القياس في الاتصال

خصَّت العرب بعض الكلمات بالدخول علي أنواع من الكلام لا تتجاوزها إلى غيرها مثل حروف الجر ، وحروف النداء فهي مختصة بالأسماء ومثل (لن) (ولم) و( سوف) فهي مختصة بالفعل المضارع ، وجعلت بعض الحروف مطلقاً بين الأسماء والأفعال كهمزة الاستفهام ، و( ما ) النافية ، كما جعلت بعض الحروف مطلقاً بين الفعل الماضي والفعل المضارع مثل ( قد ) ، و ( لا ) النافية و( إن ) الشرطية .

فإذا وردت كلمة مما ذكر من الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلام فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع ، أي علينا أن نتقيد بالاستعمال الذي نقل عن العرب الذين يوثق بعربيتهم . ويجري علي هذا الأصل ( لمّا)[1]الحينية فإنها قد وردت في كلام العرب موصولة بالفعل الماضي ، ويقتضي الأصل الذي ذكر امتناع دخولها علي الفعل المضارع ولهذا لحَّن بعض النقاد ابن أبي حجة في قوله:

**والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الطير في التلحين**

وإذا دارت الكلمة في كلام العرب العرباء الذين يوثق بعربيتهم ، ولم ترد إلا مجردة من التعريف بـ( أل ) مثلاً فهل يجوز استعمالها موصولة بأداة التعريف ( أل ) ويصدق هذا الكلام في كلمتي ( كل ) و ( بعض ) ، فقد أنكر الأصمعي أن تدخل عليهما ( أل ) المعرِّفة إذ لم ترد في كلام العرب الموثوق بعربيتهم موصولتين بها . وأجاز اتصالهما بها ابن درستويه* وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الأصمعي في وجوب تجريدهما من أداة التعريف ( أل ) .

وإذا كان بعض الأدباء كابن المقفع ، وبعض النحاة كسيبويه والأخفش قد استخدموهما موصولتين بها فكل منهم لا يحتج بما يقع في كلامه ، وإنما الحجة

---

(1) (لمّا) الحينية : اسم شرط غير جازم يأتي بمعنى (حين) وهي تختلف عن (لمّا) النافية الجازمة المختصة بالفعل المضارع . انظر : محمد الأنطاكي ، المنهاج في القواعد والإعراب ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، ط4 ، د.ت .

*هو : أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد ، نحوي ولغوي بصري ، متعصب ، له مؤلفات كثيرة منها : الإرشاد والهداية ، توفى عام 336هـ ، انظر الفهرست لابن النديم ، ص93 .

في روايتهم . وبمقتضى هذا الأصل أنكر الحريري إدخال ( أل ) المعرِّفة علي لفظ ( كافة ) ذاهباً إلى أنَّ العرب لم يرد عنها ذلك [1].

وقد يخطر بالبال أنَّ هذا الأصل يقتضي ألا تدخل ( أل ) علي اسم إلا إذا ورد اتصالها به في كلام العرب الموثوق بعربيتهم فمن المتعذِّر علي واضع القاعدة المطردة أن يتتبع جميع الأسماء العربية ليتحقق هل نطقوا بها مقرونة بـ( أل ) المعرفة أو لا .

فالنحاة لم يستثنوا هذه الكلمات من الاتصال بـ ( أ ل ) لأنهم أتوا علي جميع الأسماء العربية مفرداً مفرداً فوجدوها تأتى موصولة بـ ( أ ل ) عدا هذه المستثنيات: ( كل ) و( بعض ) وما شاكلها ، وإنَّما تحقق لهم استثناؤها من جهة دورانها علي ألسنة الفصحاء من العرب المعتد بعربيتهم بكثرة حتى لا تكاد تخلو قصيدة من قصائدهم ، أو خطبة من خطبهم ، أو محاورة من محاوراتهم من استعمالها غير موصولة بـ ( أ ل ) وهذا دليل علي أنهم التزموا قطعها عن هذه الأداة ، ولا يسوغ إلحاق الكلمة بأشباهها متي شهد استعمال العرب المستفيض بعدم إجرائها علي القاعدة .

وملخص القول إنَّ الكلمة إذا وردت عن العرب متصلة بلفظ أو بنوع خاص من الألفاظ ، فلابد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثر دورانها في أقوال العرباء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الحال من الاستعمال ، وجب الوقوف عند حد استعمالهم ولا مسوغ للخروج بها عن ذلك الحال من الاستعمال . أي أنَّ ألفاظ ( كل ) و( بعض) و ( كافة ) وغيرها لا يمكن إجراؤها علي القاعدة قياساً علي غيرها من الأسماء في الاتصال بـ ( أل ) المعرفة لأنَّ استعمال العرب إياها ورد بغير الاتصال بـ ( أل ) [2] .

أمَّا اذا لم ترد الكلمة في استعمال العرب وتشيع في استخدامهم بطريقة خاصة فإنه يسوغ التصرف فيها من حيث الاتصال بغيرها من الكلمات ، ويمكن

---

(1) الحريري ، درة الغواص ، ص 200 وما بعدها ، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي وعلي القرني ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، عام 1417هـ – 1996م .

(2) مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص175، القاهرة ، ط3 ،عام 1985م.

أن يتعدى بها حدود الرواية إذ لم يقم علي قصد اختصاصها بذلك الاستعمال ومثال ذلك سائر الأسماء فإنه يمكن استعمالها موصولـــة ب ( أل ) المعرفـــة ويمكـــن تجريدها منها وفق مقتضى الحال تعريفاً وتنكيراً ، ويمكن أن يقال مثـــل ذاك فـــي الحروف غير المختصة أي التي يمكن استخدامها متصلة بالأسماء وبالأفعال علي السواء مطلقا مثل : همزة الاستفهام و( ما ) النافية ، ومثل الحروف المســـتخدمة علي الإطلاق بين الماضي والمضارع نحو : ( قـــد ) و( لا ) النافيـــة ، و ( إن ) الشرطية ففي مثل هذه الحروف لا يوقف بها عند حد الرواية في الاستعمال وإنمـا تطرد في الاستخدام قياسا الشبيه بالشبيه والنظير بالنظير وهلم جرا .

# وظيفة القياس في الترتيب

لكل لغة نظامها النحوي الذي يميزها عن أية لغة أخـــرى ، ومـــن نظـــام العربية النحوي أن الكلمة إذا كانت تابعة للأخرى من جهة المعني اقتضى التناسب الطبيعي بينهما أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قدر النحـــاة في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم علي المعطوف ، والمؤكَّد يتقدم علي المؤكِّـد، والمنعوت يتقدم علي النعت ، والمبين يتقدم علي البيان ، والمبدل منه يتقدم علـــي المبدل ، والمستثني منه يتقدم علي المستثني ، والممـــيز يتقـــدم علـــي التميـــيز ، وصاحب الحال يتقدم علي الحال .

فهذه أصولهم التي يجري عليها القياس ولا تجوز مخالفتها لأنَّ ما يجـــري علي غير هذه الأصول في الترتيب يخالف القياس .

فمن يجيز تقديم كلمة تابعة علي متبوعها ، فإنما تقبـــل دعـــواه إذا كـــانت مصحوبة بالدليل . فالكوفيون – مثلا – أجازوا تقديم المعطوف علـــي المعطـــوف عليه[1] ، والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز علي عامله [2]، والفراء والأخفـــش ذهبا إلى صحة تقديم الحال علي صاحبها المجرور بالحرف [3]. وقد أجاز هـــؤلاء النحاة الذين ذكروا أعلاه تقديم التابع علي المتبوع في العطف ، والتمييز ، والحـــال مع مخالفة ذلك لأصول القياس النحوي لأنهم استندوا علي شواهد من لغة العـــرب الموثوق بعربيتهم رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا إليه من مخالفة القاعدة الأصولية المطردة .

ومن فروع الأصل الذي ذكر وهو– وجوب ذكر التابع بعد المتبـــوع فـــي الترتيب داخل الجملة كما وضح – ألا يتقدم الضمير علي معاده أي علـــي الاســـم الذي يعود هو عليه واستثنوا من ذلك مواضع أجازوا فيها تقديـــم الضمـــير علـــي

---

(1) ابن الأنباري ، الإنصاف ، ج2 ، ص 828–829 .

(2) الواسطي الضرير ، شرح اللمع ، ص 72 ، تحقيق د. رجب عثمان ، ط1 ، سنة 1998م .

(3) ابن الأنباري ، الإنصاف ، ج1 ، ص200 ، انظر في هذه المسألة شرح بن عقيل ، ج1 ، ص641– 642 ، حاشية المحقق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط2 .

معاده : إمَّا باتفاق كتقديم ضمير الشأن ، وإمَّا مع اختلاف كتقديم الضمير العائد علي مفعول متأخر عنه والأصل في محل الاختلاف بيد من لا يجيز عوده علي المتأخر عنه في نظم الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ،وكذلك كان مذهب الأخفش وأبي الفتح ابن جني في إجازة عود الضمير المتصل بفاعل مقدم علي مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يمنعون هذه الصورة إلا بما صح من الشواهد[1] نحو :-

**جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فِعلٍ كما يجزي سنمار**[2]

ووجهة نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد أنها جاءت علي خلاف أصل أصيل وما يرد علي خلاف الأصول المعتد بها لا يجعل مقيساً وإنَّما يحفظ ويؤخذ كما سمع إلا إذا كثرت شواهده حتى تدل على قصد العرب لاطراده ، لذا حملوا مثل ذاك الشاهد المذكور آنفاً علي الشذوذ أو الضرورة .

وخلاصته أن مقتضى هذا الأصل المقيس عليه والمطرد في كلام العرب أن ترتب الألفاظ داخل الجملة وتحدد رتبة كل منها وفق ترتبها في الذهن وهو أن يأتي الفاعل بعد الفعل والمستثنى بعد المستثنى منه ، والمعطوف بعد المعطوف عليه ، والنعت بعد المنعوت ، والمميَّز بعد المميِّز ، والمؤكَّد بعد المؤكِّد وهلم جرا.. ، وما خرج عن هذا الأصل لايعتد به وإن كانت له شواهد قليلة حملت تلك الشواهد علي الشذوذ أو علي الضرورة أما إذا كثرت الشواهد الدالة علي قصد العرب لاطراده جعل مقيساً كما هو الحال في تقدم المستثنى علي المستثنى منه لكثرته في الاستعمال نحو: جاءني إلا زيداً القوم ، وقد تقدم من حيث الحكم نحو : القوم إلا زيداً إخوتك .

وبقيت مسألة تقدم المستثنى علي المستثنى منه وعلى الأداة علي أصل المنع ، وقد جوزها الكوفيون قياساً ، مع أنَّ مخالفة الأصل بكل واحد من أمرين علي

---

(1) انظر : شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص492 ، ج1 ، ص 492- 498 ، وأيضاً حاشية المحقق محمد محي الدين عبد الحميد على هذا الشرح ، ص 498 .

(2) البيت لسليط بن سعد ، وهو من شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك ، انظر حاشية المحقق على شرح ابن عقيل ج1 ، ص498 .

انفراده لا تدل على جواز مخالفته بالأمرين كليهما . وقد كثر تقدم الخـــبر علـــي المبتدأ في مواضع معينة دل الاستعمال علي اطراد هذا التقدم في تلك المواضـــع ، ومن تلك المواضع كون المبتدأ نكرة وخبره شبه جملة نحـــو : عند زيد نمـــرة ، أو كان الخبر مقصورا علي المبتدأ نحو : ( إنما في الدار زيد )وغير ذلك كثـير ، وكذلك كثر تقدم المفعول به على الفاعل وجوبا وجوازا [1].

(1) انظر : شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص 239 – 246 ، وأيضا ص484 وما بعدها .

## وظيفة القياس في الفصل

الأصل في الكلمات المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى ألا يلقي بينها بفاصل مثل : الفعل والفاعل والمفعول به ، والمضاف والمضاف إليه ، والمبتدأ وخبره ، والاسم الموصول وصلته وحرف النداء والاسم المنادى ، والجوازم والأفعال المجزومة ، وأدوات الشرط وفعل الشرط وهلمَّ جرًّا .

فكل ما أشير إليه وما لم يشر إليه من الألفاظ المرتبطة ببعضها من ناحية المعني فإن الأصل فيها عندما ترد في سياق الجمل والكلام أن تكون مربوطة ببعضها أي أن ترد مرتبة متوالية ، وقد علم في المبحث السابق من هذا الفصل أنَّ الترتيب قد يختل إذا وقع تقديم وتأخير وكان هذا التقديم مقيساً دلَّت عليه الشواهد من كلام العرب كتقديم المفعول به علي الفاعل ، وكتقديم الخبر علي المبتدأ وغيرهما .

فإذا كان الأصل في الكلمات المربوط بعضها ببعض من حيث المعنى أن تكون موصولة ببعضها كي تؤدي المعنى صحيحاً فإنَّ الفصل بينها بكلمة أو بكلمتين قد يؤدي إلى غموض وإلباس في المعنى المراد تأديته ولكنهم قد خالفوا هذا الأصل في مواضع كثيرة حتى دخل بعضها في فنون البلاغة كالفصل بين مفعولي رأيت في مثل قول الشاعر : –

**ويمتحن الدنيا امتحان مجربٍ  يرى كل ما فيها – وحاشاك – فانيا .**

ومثله من الفصل ما وقع بين النعت والمنعوت كما في قوله تعالى﴿ وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم﴾ (1)

ولعل لقوة الارتباط في المعنى بين الكلمتين الموصولتين أثراً في الفصل وعدمه فيكفي من الشواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفي في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قوياً. ومما يدل على أنَّ لشدة الارتباط بين الكلمتين الموصولتين من حيث المعني أثراً في ضعف القياس أنَّ بعض النحاة منعوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمجموع الأمور التي يجوز الفصل

(1) سورة الواقعة ، آية رقم 76 .

بكل واحد منها منفرداً نحو الظرف والمفعول ،ولما أجازت طائفة منهم الفصل بمجموعها قياساً علي الفصل بين ( تقول ) العاملة عمل ظن وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمعمول وطعنوا في هذا القياس بأنَّ ما بين المضاف والمضاف إليه أشدَّ مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه .

ومن الذين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه ابن مالك الجياني إذا كان المضاف شبه فعل – وهو المصدر واسم الفاعل- ويكون الفصل بما نصبه المضاف من مفعولٍ به أو ظرف أو شبهه[1] ومن ذلك قوله :-

**فصل مضاف فعل مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يُعَبْ**

**فصل يمين ، واضطراراً وُجِدا بأجنبي ، أو بنعت ، أو ندا**

فمثال ما فصل فيه ما بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى﴿ وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾[2] في قراءة ابن عامر وقد وقف النحاة عند هذه القراءة كثيراً ورفضوها بل نسبوها إلى اللحن . ومثال ما فصل فيه بينهما بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته : ( ترك – يوما – نفسك وهواها سعي لها في رداها ) ، ومثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ [3] بنصب ( وعد ) وجر ( رسل ) .

وجاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار بالقسم حكي الكسائي : ( هذا غلامُ – والله – زيدٍ )[4] وأشار بقوله : ( واضطراراً وُجِدا ) إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة باسم أجنبي وبنعت المضاف وبالنداء[5].

---

(1) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ج2 ، ص82 .

(2) سورة الانعام ، آية 137 .

(3) سورة إبراهيم من الآية 47

(4) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج2 ، ص8 .

(5) نفسه ، ص83 .

ومع أنَّ الشواهد الدالة علي هذا الفصل بين المضاف والمضاف إليه كثيرة فإنه يبقي فصلاً يجري علي غير الغالب من كلام العرب لأنه وقع فيما يسميه النحاة الإضافة اللفظية ولم يقع في الإضافة المعنوية إلا لضرورة الشعر ومثل هذا لا يكون قياسا مطرداً في الكلام .

ولعل ما ذكر في ما يتعلق بالفصل يبرهن علي أن لشدة ارتباط الكلمة بالأخرى أثراً في أحكام النحو ، لذا منع كثير من علماء العربية الفصل بين الموصول الحرفي وصلته متى كان الموصول عاملاً مثلما هو الحال في ( أن ) المصدرية . وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثلما هو الحال في (ما) المصدرية، لأنَّ الموصول العامل طالب للصلة من جهة المعنى والعمل فهو أشدّ ارتباطاً بصلته لذا لا يمكن الفصل بينه وبين صلته ، أما الموصول الحرفي غير العامل فطالب للصلة من جهة واحدة وهي الموصولية ، ومثل هذا يمكن أن يقال في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فإذا كانت الإضافة معنوية تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً فلا يمكن الفصل بين ركني الإضافة إلا في ضرورة الشعر أمَّا إذا كانت الإضافة لفظية لا تفيد المضاف إلا الخفة فهنا يكون الفصل بين المتضايفين لضعف الارتباط بينهما من جهة المعنى .

# وظيفة القياس في الحذف

الأصل في الجمل العربية أن تذكر كل أجزائها ، ومن الواضح أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة علي الأسلوب العربي تقتضي ألا يلفظ الإنسان بعبارة إلا أن تجئ مطابقة للهجة عربية. هذا هو الأصل الذي يتمسك به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عنده دليل علي صحة حذف أمثالها .

وقد منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الاسم الموصول ، ومنع ابن ملكون* حذف أحد مفعولي ظننت .

ومنع حذف هذه الأصناف من الكلم وإن قامت القرائن ودلت علي الحذف بوضوح [1] هو الأصل .

فإذا جرى خلاف في حذف إحدى الكلم فالأصل بيد من يوجب ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل . إذن الأصل في الكلم أن تذكر في رتبها وفق ترتيبها في الجملة وهذا ما جرى عليه قياس العربية .

وقد يقال إن العرب قد أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والمعطوف ، والمعطوف عليه ، والحال والتمييز ، وفعل الشرط ، وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع تقرر لدي النحاة أصل يمكن اطراده والقياس عليه ، وهو صحة الحذف لدليل . وقد ذهب أحد النحاة البيانيين في هذا الباب إلى أنه ( باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر وأنا اكتب لك بديئا أمثلة مما عرض فيه

---

* ابن ملكون هو : إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي ، أستاذ نحوي جليل ، له شرح الحماسة ، والنكت على تبصرة الصيمري ، توفى سنة 584هـ ، انظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج1 ، ص430 .

(1) انظر : شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص 493 وما بعدها .

الحذف ، ثم أنبهك علي صحة ما أشرت إليه ، وأقيم الحجة من ذلك عليه )[1]، ومما تقدم يتضح أن الحذف في أسلوب العربية واقع دلّت عليه الشواهد وجرت عليه القواعد المقيسة المطردة المستقرأة من كلام العرب العرباء ، ومن هنا صار للقياس النحوي وظيفة وهي اطراده وطرده في الحذف قياساً علي ما نقل عن العرب وقامت عليه القرائن . وقد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة ، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[2] .

فأمَّا الجملة فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت ، وتا لله لقد فعلت . وأصله أقسم بالله ، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة . وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض ؛ نحو قولك: زيدا ، إذا أردت : اضرب زيداً أو نحوه ، ومنه إياك إذا حذرته ؛ أي احفظ نفسك ولا تضعها أو الطريق الطريق ، ومنه أيضاً هلاَّ خيراً من ذلك ، وقد حذفت الجملة من الخبر ، نحو قولك : القرطاسَ والله ، وخَير مقدم أي أصابَ القرطاسَ ، وقدمت خير مقدم ، وأيضاً حذفت الجملة في أسلوب الشرط نحو : الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخيراً ، وإن شرَّاً فشرَّاً ؛ أي إن فعل المرء خيراً جزي خيراً ،وإن فعل شرَّاً جزي شرَّاً ، وإنَّما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد لكون الفاعل في كثير من الأحيان بمنزله الجزء من الفعل ، نحو ضربت ، ويضربان وما أشبه ذلك مما يدل علي شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد ، وليس كذلك المبتدأ والخبز[3] .

وأمَّا حذف المفرد فعلى ثلاثة أضرب : أسم ، وفعل ، وحرف ، ويمكن بيان كل فيما يلي :-

---

(1) عبد القادر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص112 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، عام 1409هـ - 1988م .

(2) ابن جني ، الخصائص ، ج2، ص360 .

(3) المصدر السابق ، ص83 .

## أولا : حذف الاسم :

حذف الاسم أنواع كثيرة منها : حذف المبتدأ تارة نحو : هل لك في كذا وكذا؟ أي هل لك فيه حاجة أو أرب؟ ومنه قوله تعالى:﴿ كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ﴾[1] أي ذلك ، أو هذا بلاغ . وهو كثير ومطرد مقيس[2] خاصة في جواب الاستفهام

وقد حذف **الخبر** نحو قولهم في جواب من عندك ؟زيد أي زيد عندي ، ومثله قوله تعالى:﴿ طاعة وقول معروف﴾[3]

وتقديره طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، ويقدر أيضا بقولهم أمرنا طاعة وقول معروف ، وعليه قول الآخر :

**فقالت على أسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت ما لم أعود**[4]

ومنه قوله وتعالى : ﴿ أكلها دائم وظلها﴾[5] أي دائم .

وقد حذف **المضاف** أيضا وذلك كثير واسع وهو مطرد مقيس نحو قوله تعالى: ﴿ولكن البر من اتقى﴾[6] أي برمن اتقى ، ومنه قوله تعالى :﴿ وأسال القرية﴾[7] أي أهلها ، وقد حذف المضاف مكررا نحو قوله:﴿ فقبضت قبضة من أثر الرسول﴾[8] أي من تراب أثر حفر فرس الرسول ، ويحذف المضاف إليه أيضا ويكثر ذلك في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو:﴿رب أغفر لي﴾[9] أي ربي ، وكذلك يحذف ويكثر حذفه في الغايات نحو:﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد﴾[10] أي من قبل الغلب ومن بعده .

---

(1) سورة الأحقاف ، آية 35 .

(2) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص362 .

(3) سورة محمد ، آية 21 .

(4) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص362 .

(5) سورة الرعد ، آية 13 .

(6) سورة البقرة ، آية 177 .

(7) سورة يوسف ، آية 82

(8) سورة طه ، آية 96 .

(9) سورة الاعراف ، آية 151.

(10) سورة الروم ، آية 30 .

وقد يحذف **الموصوف** وتقام الصفة مقامه،غير أنَّ ذلك كثير في الشعر غير مطرد في النثر ، وذلك أن الصفة في الكلام تكون للتخصيص والتخليص ، أو تكون للمدح أو الثناء . وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك فلا يليق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه هذا مع ما يشوب ذلك من الإلباس ، وحذف الموصوف يكون متى قام الدليل عليه أو شهدت به الحال ، وكل ما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث ، ومما يؤكد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنَّ كثيراً من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه كأن تكون الصفة جملة نحو : مررت برجل قام أخوه ، ولقيت غلاماً وجهه حسن فإن حذف قيل فيه : مررت بقام أخوه ، أو لقيت وجهه حسن ، وهذا أسلوب قبيح[1] .

وقد حذفت **الصفة** ودلَّت عليها الحال وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون: ليل طويل وكأنَّ هذا إنَّما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك[2] . وعلي هذا وما جرى مجراه تحذف الصفة وتطرد في القياس ، فأمَّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فان حذفها لا يجوز .

ويحذف **المعطوف** وهو كثير مطرد منه قوله تعالى:﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل﴾[3] أي ومن أنفق من بعده ، ودليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ، ومنه أيضاً قوله تعالى:﴿ سرابيل تقيكم الحر﴾[4] أي والبرد ، ومنه أيضاً قوله تعالى :﴿ فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية﴾[5]

---

(1) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص366 .

(2) نفس المصدر ، ج2 ، ص370-371 .

(3) سورة الحديد ، آية 10.

(4) سورة النحل ، آية 81 .

(5) سورة البقرة ، آية 196 .

أي فحلق رأسه[1]. وحذف **المعطوف عليه** أيضا ومنه قوله تعالى:﴿ أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه﴾[2] أي فضرب فانفجرت .

ومن مواضع حذف الاسم حذف **المستثني** نحو قولهم جاءني زيد ليس إلا ، وليس غير ، أي ليس إلا إياه ، وليس غيره[3] . ومن مواضع حذف الاسم أيضا حذف **المفعول به** ، ومن مواضع حذف الاسم قياسا مطردا ، حذف **الموصول الاسمي** وقد جوز ذلك الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك ، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر.ومن حجتهم قوله تعالى:﴿ آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾[4] ، ومنه قول حسان أبن ثابت :-

**أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟!**

ومن ذلك أيضا قول الآخر* :

**ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان**

وتقدير الموصول المحذوف في الأمثلة الماضية هو:( والذي أنزل ) و( من يمدحه ) و( الذي أطاع هواه ) [5]. ومن المواضع التي يستخدم فيها القياس طردا في الحذف ، حذف **الحال** وأكثر ما يرد إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو: ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم﴾[6] أي قائلين ، فحذف الحال يجوز إذا دلت عليه قرينة أما لو عريت من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذفها على وجه[7]

---

(1) ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص590-591 .

(2) سورة البقرة ، آية 60 .

(3) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص372 .

(4) سورة العنكبوت ، آية 46 .

* القائل مجهول لم يوقف عليه ، والبيت من شواهد ابن هشام في المغني ، ص 588 .

(5) ابن هشام الانصاري ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص588 .

(6) سورة الرعد ، الآيات 23 و 24 .

(7) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص379 .

## ثانياً : حذف الفعل :

حذف الفعل مطرد في أسلوب العربية وقد استخدم القياس فيه وهو ضربان: أحدهما أن يحذف والفاعل فيه ، ويعد هذا من حذف الجملة وقد مـــرَّ ذلـــك وتـــم توضيحه في حذف الجملة في هذا المبحث ، والضرب الثاني هو أن يحذف الفعـــل وحده وهذا غرض هذا الموضع ، وذلك أن يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعاً بـــه ، نحو : أزيد قام ، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خـــال مـــن الفـــاعل ، لأن الأصل هو : أقام زيد ؟ فلما أضمر فسر بـــ ( قام ) ومثلك ذلك يقال في كثير مـــن آي القرآن التي جاءت فيها ( إذا ) قبل الاسم مباشرة نحو:﴿ إذا السماء انشـــقت﴾[1] ونحو: ﴿ وإذا الشمس كورت﴾[2] فـــالتقدير: إذا انشـــقت الســـماء ، وإذا كـــورت الأرض[3] ومثل ذلك كثير لا يمكن إحصاؤه في هذا المبحث لكن يمكن القـــول إنَّ حذف الفعل يطرد إذا كان مفسرا ، ويكثر حذفه أيضاً في جواب الاســـتفهام نحـــو قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم ماذا انزل ربكم ؟ قالوا : خيراً ﴾[4] أي أنزل خـــيراً ، وأكثر من ذلك حذف القول نحو:﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل بـــاب* ســـلام عليكم ﴾[5] أي يقولون سلاماً

## ثالثاً : حذف الحرف :

الحرف نوعان : حرف مبنى أي من الحروف المكوّنة لبناء الكلمة ثلاثيـــة كانت أم رباعية أو خماسية ، وحرف معنى وهو الأداة التي تؤدي مـــع الاســـم أو الفعل معنى من المعاني كالنداء والاستفهام والنفي والنهي والتمني وغيرها ، وكـــل من النوعين يحذف ويطرد حذفه ويقاس عليه غيره فمثال الأول : حـــذف حـــرف العلة من آخر الفعل المضارع إذا كان مجزوماً نحو : لم يرم، ولم يمش ، ولم يَسْعَ والأصل في كل ( يرمي )، و ( يمشي ) ، و ( يسعى ) والحذف في مثـــل هـــذه

---

(1) سورة الانشقاق ، آية 1

(2) سورة التكوير آية 1 .

(3) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 380 .

(4) سورة النحل ، آية 30 .

(5) سورة الرعد ، الآيتان ، 23 و 24 .

الحال مطرد لأنه علامة إعراب الفعل المضارع معتل الآخر . ويطرد أيضاً حذف حرف العلة من وسط الفعل الأجوف الثلاثي إذا كان ماضياً أتصل بآخره ضمير رفع متحرك نحو : قمت ، أو كان مضارعاً مجزوماً نحو ( لم يقمْ ) أو اتصلت به نون نسوة نحو ( يَقُمْنَ ) أو كان أمراً نحو ( قُمْ ) . فحرف العلة حذف من وسط الفعل في كل الأحوال لالتقاء الساكنين .

ويحذف أيضا حرف المبنى باطراد ينقاس من آخر فعل الأمر معتل الآخر نحو : ( اسعَ ) و ( اغزُ ) و( أمشِ )، والأصل في كلٍ على التوالي : (اسعى) و(اغزو) و (امشي) وقد أورد هنا للإيضاح ولكنه لم يظهر في الاستعمال إلا محذوفاً .

ومن الحروف التي تلحق أواخر الأسماء للإعراب واطرد حذفها وقيس عليه نون المثنى ونون جمع المذكر السالم إذا ورد كل منهما مضافا[1] نحو : ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب﴾[2] ونحو ﴿أنكم لذائقو العذاب الأليم﴾[3]، ومن قبيل ذلك حذف التنوين لزوماً باطراد لدخول ( أل ) : نحو الرجل غريب ، وللإضافة نحو: ( غُلاَمُك )[4] إذ الأصل غلامٌ لك . وقد اطرد حذف ( ياء ) الاسم المنقوص جوازا إذا ورد في الجملة نكرة وكان في حال رفع أو جَرٍّ نحو: ( هذا ليل داج ) و( سعى ساعٍ في الخير ) ، وقد اطرد أيضا حذف آخر الاسم المنادى إذا قصد ترخيمه وأمثلته كثيرة في العربية شعراً ونثراً ومن ذلك قول العرجي* : –

**عوجي علي فسلمي جبر  فِيمَ الصدود وانتم سفر**

فالأصل ( يا جبرة ) فحذف الآخر للترخيم .

---

(1) ابن هشام الانصاري ، مغني اللبيب ، ص607 .

(2) سورة المسد ، آية 1

(3) سورة الصافات ، آية 38 .

(4) ابن هشام الانصاري ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص608 .

*هو : عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ابن أبي العاص بن أمية ابن عبد شمس ، من شعراء قريش ، شهر بالغزل ، عاش في عهد بني أمية ، مات محبوساً مقاماً على البلس ، انظر: الأغاني لأبي الفرج ، ج1 ، ص 156–174 .

ومما اطرد حذفه بعض الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب كنون ما عرف في النحو بالأفعال الخمسة وهي : كل مضارع اتصل بآخره ألف الإثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة . فالنون في هذه الأفعال تثبت في الرفع فقط ويطرد حذفها في حالتي النصب والجزم ومن أمثلتها قوله تعالى:﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين﴾[1]ومثل هذا يقال أيضا في فعل الأمر إذا أسند لألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فبناؤه عندئذ يكون على حذف النون وهذا مطرد مقيس .

ومثال الثاني أي حذف حرف المعنى فليس بقياس على رأي أبي علي الفارسي ، وذلك أن حروف المعاني إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو حذفت لكان هذا الحذف اختصارا لها هي أيضا ، واختصار المختصر إجحاف به[2]. وحروف المعاني في رأي ابن جني نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها فمثلا إذا قيل : قام القوم إلا زيدا فإن (إلا) قد نابت عن( استثني) وهي فعل وفاعل ، وإذا قال أحدهم : ( ليت لي مالا ) فإن ( ليت) نابت عن( أتمنى ) وقل مثل ذلك في بقية الحروف التي تؤدي المعاني ؛ لذا فهي في رأي الفارسي وتلميذه ابن جني لا تحذف قياسا لأنها نابت عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها[3] ومع ذلك فقد أورد ابن هشام أمثلة لحذف حروف المعاني جوازا في الضرورة الشعرية غير أن بعض الأمثلة أوردها دلالة علي اطراد حذف بعض الحروف جوازا مثل حذف يا النداء كما في قوله تعالى:﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾[4] أي يا يوسف ، ومثله قوله تعالى:﴿ أن أدوا إلي عباد الله ﴾[5] . وقد ذكر أيضا اطراد حذف ( لا ) النافية في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو: ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف﴾[6] أي لا تفتأ.وخلاصته يمكن القول إن

(1) سورة البقرة ، آية 24 .

(2) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص272 .

(3) نفس المصدر ، ج2 ، ص274 .

(4) سورة يوسف ، آية 29 .

(5) سورة الدخان ، آية 17 .

(6) سورة يوسف ، آية 85 .

للقياس وظيفة مهمة في حذف بعض أجزاء الجملة العربية في أساليب مختلفة وفق قواعد مطردة وقرائن دالة أو ضحتها الشواهد من كلام العرب ومن القرآن الكريم وقد مرَّ في مواضع متعددة من هذا المبحث سرد للأمثلة وإيراد للشواهد دلالة على اطراد الحذف في بعض أساليب العربية وإيضاحاً لوظيفة القياس في إجراء هذا الحذف إيجازاً واقتصاداً في التعبير .

وقد أتضح من الأمثلة الواردة في مواضع مختلفة من هذا المبحث أن وظيفة القياس النحوي تطرد في استخدامه في ظاهرة الحذف سواء كان الحذف حذف جملة أم كان حذف اسم ، أم كان حذف فِعْل ، أم كان حذف حرف من حروف المعاني ، أو من حروف المباني ، أم كان حذف حركة ، وفي كل اطرد استخدام القياس وفق قرائن دالة علي المحذوف من السياق أو من حال الاستخدام أو من المعني .

# القياس في مواقع الإعراب

يعني به استخدام القياس في المواقع التي توضع فيها الكلمات عند تأليف الجمل وبناء التراكيب ، وألفاظ العربية وفق تقسيمها إلى زمر ثلاثة – هي الأفعال ، والأسماء ، والحروف ، يتخذ كل منها موقعا إعرابياً باستثناء حروف المعاني .

العربية لغة من أهم خصائصها الإعراب وهو تغيير حركة آخر الكلمة بتغير العوامل الداخلة عليها ، والإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال كما أنَّ البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء . وبما أنَّ الإعراب من لوازم الأسماء جعلوا للأسماء رتباً ومعاني نحوية في تراكيب الجمل ، تعبر تلك الرتب والمعاني عن وظائف نحوية هي الفاعلية والمفعولية والحالية والبدلية وما إلى ذلك.

ومن الأسماء ما يمكن أن يقع في أيٍّ من تلك الرتب التي يسميها النحاة مواقع الإعراب فقد يقع مبتدأ ثم يقع خبراً كما يمكن أن يقع فاعلاً ، ثم يقع مفعولاً به وهكذا بقية مواقع الإعراب . ومن الأسماء ما يلازم الحالية مثلاً ولا ينفك عنها ، ومنها ما يلازم الظرفية وهذا يحتم القول إنَّ في مواقع الأعراب قياساً يطرد وسماعاً يحفظ ويلزم .

فإذا وردت الكلمة بمكان من الإعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان فأصولهم تقتضي أنَّها تطرد فيما سمعت ولا يقاس عليه غيره من المواضع ومن هذا تخصيصهم بعض الأسماء بالظرفية مثل ( قط ) و ( عوض ) ، ومن فروع هذا قول أبن الحاجب وسعد الدين التفتزاني* ( إنَّ لفظة كل إذا أضيفت إلى الضمير لم تستعمل في كلامهم إلا توكيداً) . وعلى هذا يمتنع إيرادها فاعلاً أو مفعولاً به ، ومن أجاز إيرادها مفعولاً به كابن هشام اعتمد على ما وقع في يده من الشواهد التي منها قول الشاعر : ( **فيصدر عنها كلها وهو ناهل** ) .

---

* هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، إمام علاَّمة ، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق ، ولد سنة 712هـ ، له مؤلفات كثيرة في الفقه والنحو والبلاغة منها : الإرشاد في النحو ، وشرح التلخيص ، توفى سنة 791هـ ، انظر : البغية ، ج2 ، ص 285 .

ومما يجري على الأصل المذكور آنفاً قول النحاة : إنَّ (كافة) ، و (قاطبة) و( طرا ) لا تخرج عن الحالية ، وقد عدَّ ابن هشام[1] في أوهام الزمخشري تخريجه لقوله تعالى: ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾[2] على أن ( كافة ) نعت لمصدر محذوف والتقدير رسالة كافة . ومن نازعوا في اختصاص ( كافة ) بالحالية يقفون موقف المدعى المطالب بالدليل .

وقد حاول الشهاب الخفاجي في شرح ( الدرة ) هدم هذا الأصل المقرر في حق ( كافة ) إذ ذهب إلى أنَّ كلمة ( كافة ) وردت عن العرب بمعنى جميع لكنها استعملت منكرة منصوبة وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنَّه لا يلزمها ما ذكر فيمكن استعمالها كما استعملت( جميع ) معرفة ومنكرة بوجوه الإعراب ، وفي الناس وغيرهم وقد علل ما ذهب إليه بأنَّا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجَّرنا الواسع وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم[3] وهذا الرأي لا يؤخذ به على إطلاقه لأنه يخرج على ما قرره علماء العربية من أنَّ معرفة الوضع غير كافية ما لم ينضم إليها العلم بحال الاستعمال[4] . يقول ابن خلدون في هذا الصدد (ليس معرفة الوضع الأول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج إلى ذلك الأديب في فني نظمه ونثره حذار من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها ، وهو شر من اللحن في الإعراب وأفحش )[5] .

ولو اقتدى المعربون بالشهاب الخفاجي في إباحته وساروا على أثر مقالته المطلقة العنان لعمدوا إلى ألفاظ مثل ( قبل ) و( عند ) و( بعد ) و( قط ) و(مع) وأخرجوها عن الظرفية إلى الابتداء أو الفاعلية وهذه فوضى غير مرضية في لغة القرآن إذا أريد توسيعها بمثل ما ذهب إليه الخفاجي مما يؤدي إلى فصم نظامها .

---

(1) انظر : الحريري ، درة الغواص ، شرحها للشهاب الخفاجي ، ص 200 – 2005 .

(2) سورة سبأ ، آية 28 .

(3) انظر : الحريري ، درة الغواص ، شرحها للشهاب الخفاجي ، ص 2004 .

(4) ابن خلدون ، المقدمة ، ص607 .

(5) نفس المرجع ، ص 608 .

ومما تقدم يمكن القول إن ما يصلح أن يجري على القـــاعدة فـــي مواقـــع الإعراب نوعان : أحدهما ما يدور على ألسنة الفصحاء والبلغاء من العرب الذيـــن يوثق بعربيتهم ويجري في مخاطباتهم بحالة خاصـــة من مواقـــع الإعراب ، مثـــل ( عند ) و ( قبل ) و ( قاطبة ) و( مع ) وهذا هو الذي يوقف فيه عند حد الســماع لأن كثرة دورانه في مجاري كلامهم نظما ونثرا ، وتقلبـــه فـــي أســـاليبهم بحـــال مخصوصة من الإعراب يدل على قصدهم إلى تخصيصه بتلك الحال وذاك الموقع من الإعراب وهذا القسم من ألفاظ العربية ينبغي في استخدامه عند تأليف الجمـــل ونظم التراكيب تحري الطريقة المألوفة في استخدامه وفق مـــا ســـمع وورد عـــن العرب العرباء الموثوق بعربيتهم وبتعبير آخر يقتصر فيه على مـــا ســـمع عـــن العرب ولا يطرد فيه القياس في غير ما استعملته العرب .

ثانيهما : ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم بحال مخصوص وإنما يرد فـــي حال لا يدل على قصدهم إلى قصره على تلك الحال التي جاءت بـــها الروايـــة . وهذا هو الذي يسوغ للمعربين الخروج به عن حاله التي ورد بها واستعماله فـــي مواقع يساعد عليها الوضع أي يقاس استخدامه في مواقع الإعراب من الجمل مـن حال إلى أخرى وفق ما أدى إليه قصد المتكلم وغرضه وفي هذا النـــوع تتضـــح وظيفة القياس وتطرد في مواقع الإعـــراب ومثـــال ذلـــك ألفـــاظ ( الضرغـــام ) و(الفيصل) و ( اللوذعي ) و ما شابهها من الأسماء . فهذه الأسماء لو لم ترد عـــن العرب في مواقع الإعراب إلا ( فاعلا ) لجاز استخدامها في تراكيب جديدة مفعولا به أو مضافا إليه أو مبتدأ ، أو خبرا .

ومن التفصيل الذي أورد يتضح مذهب جمهور النحـــاة واللغويـــن وهـــذا يقضي علي مقاله الشهاب الخفاجي في إباحته خروج كلمة ( كافة ) عـــن الحاليـــة بمجرد النظر إلى حال الوضع ، لأن حال هذه الكلمة من القسم الأول الذي يقتصر فيه على ما سمع عن العرب ولا يجري فيه القياس علي غيره ، وعلى من ذهـــب إلى صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا به – مثلا – إقامة شاهد علي ما ذهب إليـــه ولا يكفي التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الإعراب بحسب وضعها لأن هـــذا لا يكفي في صحة الكلام عند علماء العربية قطعا,والشاهد على ذلك أن من الـتراكيب

ما يفهم منه المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها وهذا هو محل النزاع .

وخلاصة القول في هذا المبحث يمكن إجمالها في أنَّ للقياس وظيفة في مواقع الإعراب وأن القياس في مواقع الإعراب يطرد وفق قواعد وأصول أقرها علماء العربية في استخدام الألفاظ التي لم ترد في كلام العرب واستعمالهم إياها مقصورة أو مخصوصة بحال معينة،وإنما دل ذلك الاستعمال على طردها في كل مواقع الإعراب وهذا يصدق على معظم ألفاظ العربية فمثلاً من الأسماء ما يرد فاعلاً ثم يرد في جملة أخرى مفعولاً به ويرد في جملة ثالثة مبتدأ أو خبراً ، فهذا يقاس عليه غيره لأن حال الوضع واستعمال العرب دلا على أنَّه لم يخصص بحال معينه من الإعراب . فإذا كان هذا حال غالب ألفاظ العربية فإن لبعض ألفاظ العربية حالاً مخصوصة من الاستخدام في مواقع الإعراب دل كلام العرب المنقول عمن يوثق بعربيتهم على قصر تلك الألفاظ بحال معينة من الإعراب مثل (كافة) التي دلَّ كلام العرب على أنَّها مقصورة على الحالية ومثل ( قبل) و( بعد) و(مع) التي دلَّ كلامهم المسموع عنهم في محاوراتهم ومخاطباتهم على قصرها على الظرفية،وهذا النوع من الألفاظ لا يمكن قياسه في مواقع الإعراب على غيره ولا يخرج به من الحال التي ورد بها السماع عن العرب بل يقتصر في استخدامه على مواقع الإعراب التي قصرته العرب عليها .

# القياس في العوامل

العوامل جمع عامل والعامل عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ،وهو نوعان :-

**قياسي** : وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا ( كقولنا : غلام زيد ؛ لمَّا رأيت اثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه ( ضرب زيد) و(ثوب بكر) [1] .

**وسماعي** : وهو ما صح فيه أن يقال ،هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوز ذلك لأنه منقول عن العرب ولا يصح القياس عليه ؛ كقولنا : الباء تجر ولا تجزم و ( لم) تجزم ولا تنصب وغير ذلك[2] . ويقسِّم النحاة العوامل إلى : عوامل لفظية كالأفعال والحروف وبعض الأسماء ، وعوامل معنوية كالابتداء ، والإضافة ،والتجرد من النواصب والجوازم .

وقد عقد ابن جني في كتابه ( الخصائص ) باباً سمَّاه ( مقاييس العربية ) أو ضح فيها العوامل وأنواعها وهي عنده بمثابة المقاييس لتعلم وتعليم العربية ، وقد أوضح الباحث في الفصل الثالث من هذه الرسالة علاقة القياس بفكرة العامل .

فالعوامل عند ابن جني مقاييس للعربية،والعوامل المعنوية عنده أقوى من العوامل اللفظية يقول في ذلك:( وأقواها وأوسعها هو القياس المعنوي ( العامل المعنوي) ألا ترى أن الأسباب المانعة للصرف تسعة : واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظا ، نحو أحمد ، ويرمح ،وإثْمِد ، ... الخ ، والثمانية الباقية كلها معنوية ، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك.فهذا دليل ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي... ) [3] ثم يذهب إلى أنَّ العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ويدعم ما ذهب إليه بقوله:( ألا تراك إذا قلت ضرب سعيد جعفراً ، فإنَّ ( ضرب ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك ضرب

(1) الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص168 .

(2) نفس المصدر ، ص 168 .

(3) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص109 .

إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة ( فَعَل ) ، فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل ... ) [1] .

ويرى ابن جني أن العمل من الرفع والنصب والجزم والجرّ للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قال النحاة : عامل لفظي وعامل معنوي لإيضاح أنَّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالإبتدأ ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم[2] أي أن يأتي مجرداً من النواصب والجوازم وغير مضام لما يجعله مبنياً كنون النسوة ونون التوكيد .

وقد أوضح الباحث في الفصل الثالث من هذه الدراسة أنَّ فكرة العامل تعليمية ابتدعها الخليل قاصداً بها عامل اقتران الألفاظ وتضامها لا كما فهمها متأخرو النحاة على أنها عامل حسي يقتضي أثراً في اللفظ المعرب . وعليه يمكن القول إنَّ النحاة سموا بعض العوامل لفظية لأن آثار فعل المتكلم ظهرت بمضامة اللفظ للفظ ، وسموا بعضا آخر عوامل معنوية لاشتمال المعنى على اللفظ .

ويرى النحاة أن العمل ( اقتضاء الحركة على آخر اللفظ المعرب ) أصل في الأفعال وفرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً ينبغي أن يسأل عن علة عمله[3] .

ولمَّا لم يكن تأثير العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب العقلية أو الحسية ، وإنَّما هو بقصد المتكلم إلى جعلها وسيلة للعمل جاز تأخيرها عن المعمول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملاً في صاحبه كاسم الشرط والفعل المجزوم به[4] نحو: ﴿ أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾[5] ولا يتوجه الاعتراض عليها بأن الأثر لا يوجد قبل علته الفاعلة ، ولهذا ساغ أن يتوارد عاملان على معمول واحد ومع ذلك ضعفوا قول المبرد : إنَّ الابتداء عامل في

(1) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص109 .

(2) نفس المصدر ، ج1 ، ص 110 .

(3) أبو البقاء الحسيني الكوفي الكليات ، ص616 .

(4) ابن الانباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص44 .

(5) سورة الإسراء ، آية 110 .

المبتدأ وهما عاملان في الخبر ، وكان وجه التضعيف لهذا الرأي أن توجه عاملين إلى معمول واحد لا يعهد له نظير في العربية[1] .

وعوامل الإعراب ترجع إلى ستة أصناف هي :-

1- الأفعال المتصرفة ومصادرها وما يشتق منها مثل : أسم الفاعل وأسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل .

2- الأفعال غير المتصرفة ، نحو : عسى وليس ونعم وبئس .

3- الحروف مثل الحروف الخافضة للأسماء ، والحروف الناصبة للأفعال ، والحروف الجازمة لها .

4- أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة كالمضاف يعمل في الخبر ، والمميز المفرد يعمل في التمييز .

5- صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة كالابتداء والإضافة في الأسماء ، والتجرد من النواصب والجوازم في الفعل المضارع .

6- كلمات ليست بأفعال ولكنها تشبه الأفعال في المعنى كأسماء الإشارة وحروف التنبيه في رأي من يجعلهما عاملين في الحال نحو : هذا زيد كاتبا ، وكحروف النداء ، وما النافية عند من يجيز تعلق الظرف أو الجار والمجرور بها . ومثل ذلك أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة نحو هيهات وبله وهلم وآه ، ودونك ورويدك وأمامك وهلم جرا .

ولا خلاف في أن الصنف الأول وهو الأفعال والمصادر وما يشتق منها أقوى من بقية أصناف العوامل ، ولقوته في العمل صح لهم أن يسندوا له عملين مختلفين كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به ، وجاز لهم أن يسندوا إليه ثلاثة أعمال كالفعل الذي يرفع فاعلا وينصب مفعولين كما هو واضح في أفعال القلوب نحو : ظننت الحق واضحا. ومتى كان العامل من هذا الصنف الأول ( الفعل ) لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف أضعف منه ، وقد اختار سيبويه أن يكون

---

(1) ابن الأنباري ، الإنصاف ، ج1 ، ص48-49 .

العامل في المنادى فعلا مقدرا ورجحه على كون العامل حرف النـــداء وإن كـــان ملفوظا به إذ قال إن العامل في المنادى فعل مضمر تقديره(أدعو) أو( أريد ) [1] .

والذي دعا أئمة النحاة إلى البحث عن عوامل اقـــتران الألفـــاظ وحفزهـــم للقول بفكرة ( العامل ) ما رأوه على أواخر الكلم من ضبط بالحركـــــات يختلـــف باختلاف أحوال الكلم في الجملة فسموا تلك الحركات في بادئ الأمر نقط الإعراب ثم تطورت التسمية إلى علامات الإعراب ، وصار الإعراب عندهـــم هـــو تغـــير حركات أواخر الكلم باختلاف أوضاعه وهو عندهم أثر اقتضاه مؤثر هو العـــــامل لذا بحثوا في العوامل وقسموها وصنفوها وقاسوا بعضها على بعض فيمـــــا كـــان مطردا ووقفوا ببعضها في الاستعمال عند الحد الذي أوجبـــــه اســـتعمال العـــرب العرباء فيما نقل عنهم من كلام .

والإعراب الذي تقتضيه العوامل نوعان :-

- إعراب ظاهر وهو الذي تظهر الحركات الدالة عليه على آخر الأسماء المعربة والفعل المضارع في أحوال الرفع والنصب والجر للأسماء، والجـــزم للفعـــل المضارع.
- وإعراب تقديري ومحلي ، فالتقديري يكون في الأسماء المعربة غير المتمكنـــة كالاسم المقصور والاسم المنقوص ، والاسم المضاف لياء المتكلم . أما المحلي فيكون في الجمل التي تقع موقع الاسم المفرد أي التي يكون لها محل إعرابـــي كالجملة التي تقع حالا فهي في محل نصب ، وكالجملة التي تقع خبرا فهي فـــي محل رفع أونصب . ويكون الإعراب المحلي أيضـــا فـــي الأســـماء المبنيـــة والأفعال المبنية كأن يقال مثلا : تاء المتكلم ضمير مبني على الضم في محـــل رفع فاعل أو يقال فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة فـــي محل جزم بلم في مثل ( الطالبات لم يكتبن الدرس ) .

ولأن الأفعال والمصادر وما أشتق منها أقوى من بقيـــة العوامـــل اللفظيـــة خاصة الحروف وجد عند بعض النحاة أصل ضابط فحواه أنه متى أمكن أن يكـــون العامل من الصنف الأقوى لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره وبســـبب

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص291 .

هذا الأصل أختلف النحاة في عوامل بعض المعربات كالمنادى مثلا ، سيبويه يراه منصوبا بفعل محذوف تقديره ( أدعو ) أو ( أريد ) [1] بينما يراه المبرد منصوبا بحرف النداء ، ومثل ذلك يقال في ناصب المفعول لأجله نحو ( قمت إجلالا لك ) إذ يرى جمهور النحاة أنه منصوب بالفعل المذكور، ويرى الزجاج أنه منصوب بفعل محذوف يقدر من نوعه فيكون التقدير ( قمت وأجللت إجلالا ) [2] .

ومما يجري على هذا النسق اختلافهم في عامل الجزم في الفعل الواقع في جواب الطلب ، فبينما يري الجمهور أن العامل فيه شرط مقدر ذهب فريق إلى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه[3] .

ولعل حقيقة الأمر في معرفة العامل ترجع إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الذهن . ومن أصولهم في قياس العوامل على بعضها في العمل أصل يقضي أن الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال أن تكون معزولة عن العمل لعدم اختصاصها . وقد خرج عن هذا الأصل ( ما ) و( لا ) و ( إن ) النافيات ومع كونها مما يشترك في الاختصاص به الأسماء و الأفعال فقد أعملها بعض العرب عمل ( ليس) الناسخة .

فإذا وقع نزاع في نسبة العمل إلى حرف مشترك بين الأسماء والأفعال فالأصل المذكور سابقا ينصر من ينفي عنه العمل وهذا الأصل يمكن الاستدلال به على ضعف مذهب من يقول إن العامل في المعطوف هو حرف العطف لأن الحرف العاطف يتصل بنوعي الأسماء والأفعال أي لا يختص بنوع دون الآخر وإنما هو مشترك بين الأسماء والأفعال .

وعلى هذا الأصل ينبني خلاف النحاة في ( إنّ ) وأخواتها عندما تتصل بها ( ما ) الزائدة ، فلما سمعوا إعمال ( ليتما ) اتفقوا على جواز إعمالها واختلفوا في إعمال بقية الحروف الناسخة إذ منعه سيبويه وأجازه الزجاج وابن السراج والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن (ليتما ) لم تزل على اختصاصها

---

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص291 .

(2) ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ج2 ، ص356 ، حاشية المحقق محمد محي الدين عبد الحميد .

(3) انظر ، ابن هشام ، قطر الندى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط6 ، 1419هـ - 1998م ، ص52 .

بالأسماء فساغ إعمالها ولا يسوغ قياس الأحرف الناسخة الباقية عليها؛ لأن ( مـا ) لما اتصلت بها أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الأفعال[1] .

ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين ، وإنما يعمل عملا واحدا كالحروف الخافضة للأسماء ، أو الناصبة للأفعال أو يعمل عملين متماثلين كما هو الحال في ( إنَّ ) و( إذ ما ) الشرطيتين يجزمان فعل الشرط وجوابه . وخرج عن هذا الأصل عند البصريين (إنَّ ) وأخواتها فإنها في مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر .وحافظ الكوفيون على هذا الأصل فطردوه في كل موضع وقالوا : إن الناسخ عمل في الاسم وحده وأما الخبر فإنه مرفوع بما أرتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ[2] .

والأصل في العامل الذي يسند إليه العمل ألا يتخلف عنه أثره ( الحركة التي تدل عليه الضمة أو الفتحة أو الكسرة ) أينما وجد فإذا أحتمل وجه الإعراب أن ينسب إلى ما يدور معه العمل حيثما وجد وأن ينسب إلى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه ترجح جانب الاحتمال الأول ، ومن أمثلته أن بعض الكوفيين يقولون: إنَّ الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب أو نهي منصوب بالخلاف المسمى عندهم بالصرف وبيانه عندهم أن ما بعد واو المعية مثل(وتأتي ) في قول الشاعر : ( **لا تنه عن خلق وتأتي مثله** )[3] ، خبر وما قبله طلب فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في الإعراب . وهذا المذهب يرد بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع لم يظهر له فيها عمل مثل الأسماء الواقعة بعد(لا) أو (لكن) العاطفتين نحو : ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد .

وخلاصة القول: في هذا المبحث أنَّ القياس في عوامل الإعراب بأصنافها المختلفة مطرد وفق أصول وفروع استقرأها أئمة النحاة من كلام العرب .

---

(1) انظر : شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص 374 – 375 .

(2) انظر : نفس المرجع ، ج1 ، ص 348 – 349 .

(3) هذا صدر بيت عجزه (عار عليك إذا فعلت عظيم) ، والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، انظر: أبو الفرج ، الأغاني ، ج11 ، ص39 .

فالخليل بن أحمد توج ما ابتدأه أساتذته كابن أبي إسحق وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء في القياس وطرده إذ وضع قواعد كلية مطردة وقد تأتى له ذلك من نظرة شمولية للغة فافترض أن قواعدها معللة بأسباب معقولة . فمن هذه القواعد الأصلية ، أن الإعراب مقيس في الأسماء ، وأن البناء مقيس في الأفعال وأن هذه القاعدة لا تتغير إلا لعلة عارضة مثل شبه الاسم بالحرف وشبه الفعل بالاسم[1], وقد استقرت تلك القواعد الأصولية في القياس وما ارتبط به من تعليل وعوامل في دراسة النحاة على اختلاف مذاهبهم وثبت من الاستقراء أنّ الإعراب ليس وضعا اعتباطيا يقع دون أسباب معينة وقد تأكد أن تلك الأسباب هي عوامل اقترانية لفظية ومعنوية عرفت بعوامل الإعراب منها ما هو ظاهر كالأفعال والمصادر وما أشتق منها وكالحروف المختصة بخفض الأسماء أو نصبها، والمختصة بنصب وجزم الأفعال ، ومنها ما هو معنوي كالابتدأ ، والتجرد من النواصب والجوازم ، ومنها ما هو محذوف كما اتضح في هذا المبحث والمبحث الذي سبقه ، ومنها ما هو مفترض يقدره المعربون والنحاة مثل النصب على الترحم والدعاء والمدح والذم ومثل نزع الخافض الذي يعمل النصب ، ومثل التوهم . وغير ذلك .

(1) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص77 .

# القياس في شروط العمل

العمل لغة المهنة والفعل ويعم أفعال القلوب والجوارح والعمل لا يقال إلا فيما كان عن روية وفكر ولهذا قرن بالعلم حتى قال بعض الأدباء : قلب لفظ العمل عن لفظ العلم تنبيها على أنه من مقتضاه[1] كان هذا مفهوم العمل في اللغة .

أما مفهومه في الاصطلاح النحوي فهو : ما يقتضيه عامل الاقتران اللفظي أو المعنوي من أثر على أواخر الأسماء المعربة والفعل المضارع ، والأثر هو حركة الإعراب فتحة كانت أو كسرة أو ضمة أو سكون . فالفتحة علامة النصب والكسرة علامة الجر ، والضمة علامة الرفع والسكون علامة الجزم بالنسبة للفعل المضارع المعرب فالأثر إذن هو الإعراب من رفع ونصب وجر ، وجزم وله علامات تدل عليه هي حركات الاعراب أو علامات الإعراب التي أوضحت سابقه.

والعمل أصل في الأفعال وفرع في الأسماء والحروف وما وجد من الأسماء والحروف عاملا فهناك علة توجب عمله أو تجعله يعمل ، والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة[2] إذن العمل هو أثر العامل على أواخر الأسماء المعربة والفعل المضارع المعرب ، وهو بهذا المفهوم مقتضى لاقتران لفظ بلفظ آخر وفي هذه الحال يسمى عاملا لفظيا كالأفعال والحروف وبعض الأسماء ، وإن كان مقتضى لإقتران لفظ بمعنى سمي عاملا معنويا كالابتداء ، وكالتجرد من النواصب والجوازم والإضافة .

وبعد استقرار فكرة العامل-وهي فكرة تعليمية أبتدعها الخليل بن أحمد كما أوضح الباحث قبلا في الفصل الثالث من هذه الدراسة[3] - في مباحث النحو وتبلورها بصورة واضحة في كتاب سيبويه وفي مؤلفات النحاة من بعده على اختلاف مذاهبهم بصريا وكوفيا وبغداديا وأندلسيا ومصريا وهلم جرا . بعد ذلك

---

(1) أبو القاء الحسيني ، الكليات ، ص616 .

(2) نفس المرجع ، ص616 .

(3) انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة ص 120

الاستقرار لفكرة العامل في مؤلفات وأبحاث النحاة شرط أئمة النحاة وأتباعهم في كل مذهب شروطا لعمل العوامل اللفظية فعلية كانت أو اسمية أو حرفية عرفت تلك الشروط لدى دارسي النحو بشروط العمل ، ومن تلك الشروط الخاصة بعمل العوامل اللفظية والتي يكون للقياس وظيفة فيها ما يلي : -

1- كل حرف أختص بلفظ ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل وبهذا الشرط تعتبر ( قد ) و(السين) و( سوف ) و(لام التعريف) كالجزء مما يليها لأنها مع اختصاصها لم تعمل[1] .

2- حق العامل التقديم لأنه المؤثر فله القوة والفضل ، وحق المعمول أن يكون متأخرا لأنه محل لتأثير العامل فيه وداخل تحت حكمه ، ومن الملاحظ أن هذا الشرط فيه تأثر بالمنطق وهو من صياغة المتأخرين الذين تأثروا بالمنطق في التعريفات والحدود غير أنه يمكن القول إن تقديم العامل أو تأخيره في الترتيب داخل الجملة يرجع إلى قوة المعنى في ذهن المتكلم مع اعتبار مقام المقال والتوسع في الكلام .

3- إذا كان العامل مقارنا لوصف أو لفظ جعل النحاة مقارنته ذلك اللفظ أو الوصف شرطا في عمله مثلما هو الحال في فعل التعجب إذ اشترطوا في عمله تأخير معموله عنه فلا يقال : زيدا ما أحسن ، ، ومثلما اشترطوا أيضا لـ( دام ) كي تعمل عمل ( كان ) أن تسبقها ( ما ) المصدرية وبعبارة أخرى لتعمل ( دام ) النصب في الخبر مثلما تعمله ( كان ) يشترط أن تسبقها ( ما ) المصدرية وللعامل مع هذه الشروط حالان : -

**أحدهما:** ما إذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملا ، مثلا ( إذن ) شرطوا لنصبها المضارع أن تكون في صدر الجملة ، فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقائها في نظم الكلام مهملة .

ومثل هذا النوع من شروط العامل لا تنبغي المخالفة فيه إلا ممن لم تبلغه الشواهد التي خليت من الشرط فتخلف العامل فيها عن العمل .

---

(1) أبو البقاء الحسيني ، الكليات ، ص616 .

**ثانيهما:** ما إذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتي بالعامل في نظم الجملة البتة ، ومثل هذا شرطهم لعمل ( إنّ ) وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتي اسمها مقدما على خبرها ، فإذا المتكلم لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع إهمالها .

وهذا النوع من شروط العمل هو الذي يختلف فيه النحاة كثيرا ، وإن للمخالف في الشرطية أن يدعي أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ إنما كانت على سبيل الاتفاق لا على سبيل أنها لازمة بحيث يكون عمل العامل موقوفا عليها ، إذا لا يوجد في هذا النوع صورة تبين كيف أهمل العمل من أجل تخلف ذلك الوصف أو ذلك اللفظ مثلما وجد في النوع الأول .

ولمدعي الشرطية أن يقول إني لم أر هذه الأداة عاملة إلا مع هذا الوصف أو ذلك اللفظ الخاص وبذلك يعده شرطا لعمل العامل المختص ومن ينفي الشرطية فعليه إقامة الدليل .

فمنكر الشرطية إما أن يورد شاهدا على عمل العامل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ المقارن للعامل أو يذهب إلى نفي ارتباط عمل العامل بلفظ أو وصف مقارن .

فإن أقام شاهدا صحيحا على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ فقد أصاب وأصبح مذهبه في حرز من الصحة ومثال ما ذكر ، ما ذهب إليه البصريون بقولهم : لا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بشرط إعادة حرف الجر، وخالفهم الكوفيون في هذا الشرط فأجازوا العطف مع عدم إعادة حرف الجر ، وأقاموا على مذهبهم شواهد منها قوله تعالى:﴿ واتقوا الله الذي تسألون به و الأرحام ﴾[1] وقول الشاعر : ( **فاذهب فما بك والأيام من عجب** )[2] وقد تشبث مدعو الشرطية في عمل العوامل بعد ما ألقيت عليهم الشواهد البينة في إلغاء الشرط وقيام الحكم بدونه فذهبوا يأولون تلك الشواهد مثلما فعل البصريون في تأويل الأية ( تساءلون به والأرحام ) أن الواو في قوله ( والأرحام ) للقسم لا

---

(1) سورة النساء ، آية رقم1 .

(2) هذا عجز بيت من شواهد سيبويه ولم ينسب لأحد ، انظر : الإنصاف ، ج2 ، ص 364 ، حاشية المحقق.

للعطف أو أن حرف الجر الذي هو الباء مقدر وكلا الوجهين يبدو ضعيفا كما يلاحظ [1].

ولو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو بلفظ عن إقامة الشاهد على عمل العامل مع تخلف ما يقترن به من وصف أو لفظ وجنح إلى المطالبة بالوجه المناسب لجعل الاقتران ( اقتران العامل ) بذلك الوصف أو الوصف شرطا ، فإن أبدى القائل بالشرطية ( شرط اقتران العامل بلفظ أو وصف ) وجها صحيحا لارتباط العمل بالوصف أو باللفظ المقارن قطع المخالف وأستقر الشرط ومثل هذا قول البصريين : إن الفعل الناسخ المقرون بـ( ما ) النافية لا يجوز تقديم خبره على ( ما) وهذا القول في معنى أن شرط العمل بالنسبة للناسخ المنفي بحرف(ما ) أن يكون خبره مؤخرا عنه . وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع إلا مؤخرا ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه أن ( ما ) النافية من الأدوات المستحقة للصدارة فلا يصح لما بعدها أن يعمل فيما قبلها .

فإذا لم يأت مدعي الشرطية بوجه أو أتى بوجه غير مقبول بقي باب القياس مفتوحا أمام المخالف لشرط عمل العامل المعين ، فإن كان قياسه قريب المأخذ حسن الموقع أي لا يخرج عما نقل عن العرب الموثوق بعربيتهم إنهدم ذاك الشرط واستمر العامل على إطلاقه .

---

(1) انظر : ابن الأنباري ، الإنصاف ، ج2 ، ص463 وما بعدها، المسألة رقم (65) .

# الفصل الخامس

## دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة

- شرح مفهوم مصطلح (مدرسة)
- دور القياس في بناء (نحو) مذهب البصرة
- دور القياس في بناء مذهب الكوفة
- أوجه الاتفاق بين المذهبين
- أوجه الاختلاف بين المذهبين
- ضوء علم اللغة الحديثة وابن مضاء الأندلس

# شرح مفهوم مصطلح مدرسة

قبل الشروع في بيان دور القياس في بناء مدرستي البصرة والكوفة لابد من توضيح مفهوم (مدرسة)،ومدرسة على وزن (مَفْعَلَة) اسم مشتق من الجذر الثلاثي (درس) وله عدة معاني منها المحو والإزالة ، ومنه درسته الرياح درساً أي تكررت عليه فعفته،ومن المجاز درس الحنطة درساً أي داسها قال ابن ميادة :

**يكفيك من بعض ازديار الآفاق سمراء مما درس ابن مخراق**[1]

ومن معانيه أيضاً : الترويض ، ومنه درس الناقة أي راضها[2]

ومن معانيه أيضاً : الحفظ والتكرار والتجريب ، ومنه درس الكتاب أي كرر قراءته ، ومنه رجل مدرَّس بفتح الراء المشددة أي مجرَّب ، ومن معنى الحفظ والتكرار والمدارسة جاء مصطلح مدرسة وتعني مكان الدرس والتعليم ومنه اجتمعت اليهود في مدارسهم ، وهو بيت تدرس فيه التوراة[3] .

والمعنى الاصطلاحي الذي استخدمه المعاصرون في مجال الفكر واللغة لمصطلح مدرسة هو: جماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين ، تعتنق مذهباً معيناً، أو تقول برأي مشترك ، ويقال هو من مدرسة فلان أي على رأيه ومذهبه[4].

وقد كثر استخدام مصطلح (مدرسة) بهذا المفهوم من قبل المعاصرين في الدراسات النقدية والأدبية واللغوية وحتى في مجال الفقه نجد بعضهم يقول : مدرسة الرأي قاصداً مذهب الإمام أبي حنيفة ، وفي مجال الأدب نجد جماعات تقول برأي مشترك في الأدب تجمعت في مذاهب أطلقت كل واحدة على نفسها مصطلح (مدرسة) مثل : مدرسة الديوان وهي جماعة العقاد وعبد الرحمن شكري والمازني ومدرسة (أبولو) وهي جماعة أحمد زكي أبو شادي .

---

(1) الزمخشري ، أساس البلاغة صـ 186

(2) نفسه صـ 186

(3) نفسه صـ 186

(4) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، صـ 280

وقد استخدم النقاد ومؤرخو الأدب من المعاصرين مصطلح (مدرسة) أيضاً في دراستهم الشعر والشعراء وهم في ذلك متأثرون بما استجد في آداب الفرنجة من مدارس كالمدرسة التقليدية والمدرسة الرومانسية والمدرسة التجديدية وغيرها.

وقد انتقل استخدام مصطلح مدرسة من الدراسات الأدبية والنقدية واللغوية إلى الدراسات النحوية خاصة فيما يتعلق بتراجم النحاة ومذاهبهم في التأليف النحوي . وحلا للدارسين في العصر الحديث مصطلح (مدرسة) فذهبوا بها مذهباً قد لا يرضي العلم[1] .

إنَّ كلمة (مدرسة) قد عرفت في تراث العربية واستعملها المسلمون في عصور حضارتهم وكان من ذلك المدرسة النظامية في بغداد والمدرسة المستنصرية وغيرهما من المدارس الأخرى في سائر البلاد الإسلامية ، هذه المدارس مدارس حقيقية ينتسب إليها طلاب العلم فيدرسون العلوم المختلفة ولما جاءت العصور الحديثة فصار الدارسون العرب يتطلعون إلى ما عند الفرنجة من علوم ومعارف وقد وجدوهم تجاوزوا في استعمال كلمة (مدرسة) المألوف فصاروا يعنون بها ما نعنيه نحن في كلمة (مذهب)[2] .

والأخذ عن الفرنجة في العصور الحديثة هذه طريف ممتع وقد يندفع الدارسون بحق وبغير حق حرصاً على الاستجابة إلى العصر بحجة المعاصرة واحترازاً من الوصم بالرجعية ونحو ذلك .

نظر المعاصرون من دارسي اللغة والنحو وخاصة إلى الموروث من علم النحو وما فيه من اختلاف الأوائل في شيء من فروعه فأخذوا بالسعي نحو (المعاصرة) فترجموا لفظ ( school ) الأنجليزي بمقابلة العربي (مدرسة) ثم استخدموا مصطلح (مدرسة) ليؤدي مفهوم (مذهب) الذي شاع لدى الأوائل وكان من ذلك مدرسة البصرة ، ومدرسة الكوفة ، ومدرسة بغداد وتوسع بعض المعاصرين فأطلقوا مصطلح (مدرسة) على كل جماعة نحوية في بلد معين من بلاد الإسلام كمدرسة الشاميين ، ومدرسة المصريين والمدرسة الأندلسية وهلّم جرا.

---

[1] د. إبراهيم السامرائي ، المدارس النحوية أسطورة وواقع صـ 139 ، دار الفكر ، عمّان – الأردن ، دت

[2] نفس المرجع صـ 140

ومما سبق يتضح أنّ المعاصرين من دارسي النحو وتراجم النحاة قد أطلقوا مصطلح (مدرسة) على المفهوم الذي يؤديه مصطلح (مذهب) لدى الأقدمين من مؤلفي الطبقات والتراجم الخاصة بالنحاة ودورهم في دفع الدرس النحوي قدماً ، والمعاصرون في إطلاقهم مصطلح (مدرسة) على مفهوم مصطلح (مذهب) متأثرون بالفرنجة من الإنجليز والفرنسيس الذين أطلق دارسوهم وعلماؤهم في مجال الدراسات الأدبية والفنية واللغوية مصطلح ( School ) تجوزاً على المذاهب الخاصة بجماعة من الأدباء والفنانين تجمعهم آراء مشتركة ، تلك الآراء تقوم على أصول محددة وقواعد خاصة .

ومما يجدر ذكره أن بعض المعاصرين من دارسي اللغة يرى أن إطلاق مصطلح (مدرسة) على مذاهب النحاة في الكوفة والبصرة وبغداد والأندلس وعلى خلافاتهم الفرعية شيء مبالغ فيه ، ويرى أن النحو العربي نشأ للحاجة إليه ثم اتسع أمره فاجتهد فيه جماعة من متقدمي النحويين ، ثم خلفهم جماعة في الكوفة كانت لها آراء في فروع المسائل وليس في الأصول وسُمُّوا بالكوفيين ، حتى إذا اشتهرت هذه الشهرة صار الدارسون يلقبون المتقدمين بـ(البصريين) ومن هنا نشأ القول بالمذهبين والقول بمن خلط بين (المذهبين)[1] .

وقد دلل بعض المعاصرين هؤلاء على رأيهم في إنكار إطلاق مصطلح (مدرسة) على (مذاهب) النحاة بالقول إنّ النحو القديم واحد وإن كان هناك من خلاف ففي مسائل تتصل بالفروع وليس بالأصول ، وتتصل بالمنهج وبالرأي في السماع والقياس ، وبمادة المسموع والمقيس ، كما دللوا أيضاً على رأيهم بقولهم : إنّ الخلاف ليس مقصوراً على أصحاب القديم البصري ولا على أصحاب الجديد الكوفي بل وجد من البصريين من أخذ برأي الكوفيين في جملة مسائل كالأخفش مثلاً ، كما وجد من الكوفيين من أخذ برأي البصريين في مسائل معروفة كالكسائي والفراء[2] .

---

(1) أنظر ابراهيم السامرائي ، المدارس النحوية أسطورة وواقع صـ 159 ، 160 .

(2) نفس المرجع ، ص 159 .

وصفوة القول في إيضاح هذه الملابسة بين مصطلح (مدرسة) الذي أطلقه المعاصرون من دارسي النحو وطبقاته وتراجمه ومصطلح (مذهب) الذي أطلقه قدماء النحويين على ما كان بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة من خلاف هي أنَّ المعاصرين استخدموا مصطلح مدرسة في معنى مصطلح (مذهب) مجاراة للعصر وأخذاً بالمعاصرة مع ما بين مفهومي المصطلحين من تباعد ، لذا يقول أحد المعاصرين :( إنَّ نظرة فاحصة في دراسات المحدثين تقودنا إلى الشك في بعض ما عدّوه من المسلمات انسحاباً على أذيال بعض القدماء ممن تكلَّم في النحو والنحاة ، لقد أدار هؤلاء التصنيف على البلدان فقالوا : (نحاة الكوفة)، و (نحاة البصرة ) ، و (نحاة بغداد ) حين ألفوا في الطبقات ، فساق هذا – مع تساهل كبير – إلى أن قيل فيما بعد : (مذهب البصريين) و (مذهب الكوفيين) و (مذهب البغداديين)[1] .

ويرى هذا الباحث المعاصر أن الوقت قد حان لتصحيح هذه التسمية لأنَّ الأقدمين ومن تأثر بنظرتهم من المحدثين جعلوا البصريين أهل قياس لأنَّ من ضبطه منهم كثيرون جداً ولهم فيه عناية بالغة ، على حين عدُّوا الكوفيين أهل سماع لأنهم سجلوا كل ما سمعوا وأجروا القياس عليه فلم يحكموه إحكام الأولين وإن أربوا عليهم في السماع مقداراً لا ضبطاً ولا جودة[2] .

وبعد هذا الشرح والإيضاح لمفهوم مصطلح (مدرسة) الذي أطلقه بعض المعاصرين من دارسي اللغة والنحو وبيان علاقته بمفهوم مصطلح (مذهب) الذي أطلقه بعض قدماء النحاة يجدر بالباحث أن يشير إلى أن اختياره توضيح دور القياس في بناء مدرستي البصرة والكوفة تهدَّى إليه بعد نظر في كتب التراجم والطبقات التي أجمعت على أنَّ نشأة النحو كانت بالبصرة ، وتداوله علماؤها ورعوه ناشئاً إلى أن تكامل نموه فترة قرن من الزمان ، ثم شاركتها الكوفة في إنضاجه إلى أن تكاملت أصوله وضبطت قواعده وقيست عليها الأمثلة وإلى أن

---

[1] سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو ، صـ 4 ، ، مكتبة الفلاح بيروت ، لبنان ، د.ت

[2] نفسه صـ 4

كان طور الترجيح في بغداد انتقاء من آراء علماء المصريـــن أو ترجيحـــاً لآراء علماء أحدهما على الآخر وهكذا إلى أن اختفت العصبية .

وبعد هذا البيان والإيضاح يمكن بيان دور القياس في بناء (نحو) كل مـــن المصريين .

# دور القياس في بناء (نحو) مذهب البصرة

تقع البصرة على سيف البادية وأكثر عربها من قيس وتميم وقد عرف شأنهما في الاحتجاج وتحف بها قبائل عربية سليمة السليقة لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم . وكانت هذه القبائل ترد سوق البصرة المشهور (المربد) وقد كانت المربد عكاظ الإسلام ففيها تناشد وتفاخر كما فيها تجارة وبيع ، ولكل ما ذكر أثره في فصاحة أهل البصرة إضافة لما كان من رحلات متبادلة ، فعلماء البصرة دائمو الترحال إلى البادية والجزيرة العربية يتلقون عن أعرابها ، والأعراب دائمو الورود إلى البصرة لشؤون معايشهم[1] .

تلك القبائل التي توطنت البصرة فارقت مضاربها الأصلية في شبه الجزيرة العربية بسبب الفتوح الإسلامية واختلط أفرادها بالأعاجم من فرس وترك وغيرهم فالقي إليهم السمع استخداماً غير معهود في لغتهم من حيث النطق وتأليف الجمل فسمّوا هذا الاستخدام لحناً . وقد طرأ هذا اللحن على ألسنة الأعاجم لعدم معرفتهم اللغة العربية وقد تسرب هذا اللحن إلى ناشئة العرب بالبصرة فهال هذا الأمر الحادبين والمسئولين ففكروا في علم يعصم الألسنة من الخطأ ويسهل تعلّم العربية للأعاجم ويحفظ القرآن من التصحيف فكانت نشأة النحو ، وكانت هذه النشأة بصرية عربية على مقتضى الفطرة ثم تدرج به التطور تمشّياً مع سنة الترقي حتى كملت أبوابه .

والذي تجمع عليه معظم كتب الطبقات أنَّ واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي آخذاً عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)[2] والذي تجمع عليه المصادر أنَّ النحو نشأ بالبصرة ، وأبو الأسود كان بالبصرة في بني قشير[3] مع أنَّ شيعة على رضي الله عنه كانت بالكوفة . وبالبصرة نما وتكامل النحو ورؤوسه بنزعتيه السماعية والقياسية كلهم بصريون .

---

(1) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، صـ 78

(2) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، صـ 34

(3) نفس المصدر ، صـ 34

وأول نشأة النحو كانت مبنية على الاستقراء اعتماداً على الملاحظة الدقيقة والسليقة اللغوية السليمة سواء كان هذا الاستقراء متمثلاً في بعض أبواب النحو وأقسام الكلام المنسوبة إلى على (رضي الله عنه) أم كان متمثلاً في نقط الإعراب الذي تجمع كتب الطبقات أن واضعه أبو الأسود الدؤلي[1] .

وعن طريق الاستقراء استخرجت بعض القواعد والأحكام الكلية المطردة التي يمكن أن يقاس عليها غيرها .

فتقسيم الكلام إلى زمر هي الاسم والفعل والحرف جاء نتيجة استقراء ونظر في كلام العرب وهذا التقسيم يعتبر قاعدة كلية لأنَّ كل زمرة تجمع ما تشابه في خواصه من أقسام الكلم وعلى هذا تقاس مفردات العربية ثم توضع في زمرة معينة وفق خواصها وهذا عمل قياسي وكان في بداية نشأة النحو .

أما نقط الإعراب الذي تجمع المصادر على أنَّ واضعه هو أبو الأسود الدؤلي فقد نتج عن الاستقراء والنظر في أواخر الكلم عندما تضام في تأليف الجمل وهو عمل مبني على معرفة أجزاء الكلام (اسم وفعل وحرف) ، ولعل أبا الأسود لما استقر في ذهنه معرفة أقسام الكلم لاحظ أنَّ الاسم هو الذي تتغير حركة آخره فوضع نقط الإعراب لضبط أواخر الأسماء عند تأليف الجمل .

ولعل الإلحاح في طلب معرفة سبب تغير أواخر بعض الكلم قاد أبا الأسود لأن يضع باب الفاعل والمفعول به[2] والمبتدأ وعلى هذه الأبواب قيس شبيهها في كلام العرب وطرد قياسه . والذي يدل على ما ذهب إليه الباحث ما ذكره أبو الفرج عن أبي الأسود الدؤلي (كان الأصل في بناء النحو وعقد أصوله)[3] ويدل عليه أيضاً قول ابن سلام (أول من استن العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي)[4] .

---

[1] السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، صـ 35

[2] ابن النديم ، الفهرست ، صـ 61

[3] أبو الفرج الأصفهاني ، الأغاني ، ج 11 ، صـ 101

[4] طبقات فحول الشعراء ج 1 ، صـ12

إذن للقياس دور في نشأة النحو وكان ذاك القياس علـــى قواعـــد مطـــردة مستقرأة من كلام العرب الغالب . فأبو الأسود لما أخذ عن علي (رضي الله عنـــه) أقسام الكلم وضع نقط الإعراب قياساً عليها ولما وضع نقط الإعراب قاده ذلك لأن يضع أبواب الفاعل ، والمفعول به ، والمضاف وحروف الرفع والنصب والجـــر والجزم[1] وتلك الأبواب نتجت عن قياس ،ومنه يعرف أن أبا الأسود الدؤلـــي أول واضع للنحو استخدم القياس في فتح أبواب النحو ، وأفـــهم تلاميـــذه ســـبيل تلـــك الأبواب وأن نقط الإعراب يدل عليها وهو في ذلك قد استخدم – القياس الذي هـــو طرد القاعدة – عملياً وإن لم يكن قد عرف القياس كأصل من أصول النحو وحـــدَّه بحدٍ كما فعل النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه كابن جني والفارسي وابن الأنباري .

وعن أبي الأسود الدؤلي أخذ تلاميذه يحي بن يعمر وميمون الأقرن وعنبسة الفيل ونصر بن عاصم الليثي وغيرهم[2] والذي يدل على أن تلاميذ أبـــي الأســـود استخدموا القياس في بناء النحو وفتح أبوابه ما يرويه ابن سلام عن يحي بن يعمر أنَّ الحجاج بن يوسف سأله ، أتسمعني ألحن ؟ ..... قال حرفاً ، قال : أين ؟ قال : في القرآن ثم دله عليه وهو أن الحجاج كان يرفع (أحبَّ) الواقعة خبر كـــان فـــي الآية الرابعة والعشرين من سورة التوبة وحقها أن تنصب على أنها خبر لكـــان[3] وهذا استخدام للقياس في ضبط المفردات داخل الجملة بناء على ما عرف يومـــها من أبواب النحو .

ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وهو أول مـــن بعـــج النحو ومدَّ القياس والعلل[4] ويفهم من عبارة (مدَّ القياس) أنَّه وسّع أصـــول قيـــاس العربية وأحكامها وبيَّن علل أحكام النحو ، وبعمله هذا يكون بناء النحو بالبصرة قد تقدم طوراً إذ وسّع ابن أبي إسحاق أصول قياسه وشرح علل أحكامه والعلة مـــن أركان القياس ، وهذا دور واضح للقياس في بناء نحو البصرة وتطويره وهو طور

---

[1] ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ج 1 ، صـــ 12

[2] نفس المصدر ، ج1 ، صـــ13

[3] أنظر ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، ج1 ، صـــ13

[4] نفس المصدر ، ج1 ، صـــ14

بلغ معرفة الأبواب وطرد القياس وفقها كما يفهم من كلام ابن أبي إسحاق (عليك بباب من النحو يطرد ويقاس)[1] ولعل الباب هنا هو القاعدة الكلية المطرد كرفع الفاعل ونصب المفعول .

وعاصر ابن أبي إسحاق نحوي آخر هو أبو عمرو بن العلاء وكان أشد تسليما للعرب بينما كان ابن أبي إسحاق وتلميذه عيسى بن عمر يطعنان عليهم[2] وفق ما اطرد من قواعد النحو وما ينقاس عليها من الأمثلة والشواهد . وما كان بين ابن أبي إسحاق والفرزدق[3] يدل على هذه النزعة القياسية في نحو البصرة .

وقد نهض عيسى بن عمر بالنحو قدما معولا على القياس المبني على طرد القاعدة المستقرأة من غالب كلام العرب وقد ألف عدة كتب في النحو منها كتابا (الجامع) و (الإكمال) غير أن واحدا منها لم يصل إلى أيدي الباحثين وقد ذكر هذين الكتابين الخليل بن أحمد في قوله :

**بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر**

**ذاك (إكمال) وهذا (جامع) فهما للناس شمس وقمر**[4]

وعلى نفس النهج سار أبو عمرو بن العلاء وإن لم يكن يخطئ العرب لأنه كان أشد تسليما لهم[5] وقد وضع أبواب النحو[6] وكان ثقة وإماما في القراءة وكان في وضعه أبواب النحو يعول على ما اطرد من كلام العرب ويسمى ما خالفه لغات .

ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي فأخذ عن عيسى بن عمر وتخرج بابي عمرو بن العلاء وكان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله[7]

---

(1) انظر: ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، ج1 ، ص 15

(2) نفس المصدر ، ج1 ، صـ 16

(3) انظر: نفس المصدر ،ج1 ، صـ 16 – 22

(4) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، صـ49

(5) ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ج 1 ، صـ 16

(6) السيوطي ، الاقتراح ، صـ 116

(7) ابن الأنباري ، نزهة الالباء ، صـ 45

وعنه أخذ تلميذه سيبويه الذي ألف أول كتاب في النحو[1] جمع فيه الأصول والفروع وذكر الشواهد والأمثلة وهو في ذلك على منهج أستاذه الخليل بن أحمد اعتماداً على رواية الثقات وإجراء للأمثلة على القواعد المطردة قياساً وتعليلاً وتأويلاً وكان كتابه في النحو هو الإمام فيه كما قال ابن سلام[2] .

وبظهور كتاب سيبويه كأول مؤلف جامع للنحو بأبوابه ومسائله فروعاً وأصولاً كان النحو قد اكتمل بناؤه في البصرة وقامت أصوله ولم يبق إلا الشرح والاختصار والاستدراك وفي ذلك يقول ابن خلدون : (وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قواعد لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه بالأشباه ، مثل : أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمبتدأ مرفوع ، ثُمَّ رأوا تغيراً بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً وأمثال ذلك ، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم ، فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو ، وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة ، ويقال بإشارة علي (رضي الله عنه) لأنَّه رأى تغير الملكة فأشار عليه بحفظها ففزع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة ، ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بني أحمد الفراهيدي أيام الرشيد وكان الناس أحوج إليها لذهاب تلك الملكة من العرب فهذَّب الصناعة وكمَّل أبوابها ، وأخذها عنه سيبويه فكمل تفاريعها ، واستكثر من أدلتها وشواهدها ووضع فيها كتابة المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده ...)[3] .

ومن النص السابق يتضح أنَّ النحو قد اكتمل بناؤه بالبصرة على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه الذي أكمل البناء وأخرج للناس كتابه فيه .

---

[1] ابن الأنباري ، نزهة الالباء ، صـ 55

[2] نفس المرجع ، صـ 55

[3] ابن خلدون ، المقدمة ، صـ 604 – 605

وصار به إماماً للنحاة من بعده في المصرين ، فكيف بدأ النحو ؟ وكيف تم بناؤه ؟ وما دور القياس في بنائه ؟ .

وفي الإجابة عن هذه الأسئلة يمكن القول على ضوء ما سبق من كلام ابن خلدون وغيره من مؤلفي كتب التراجم والطبقات : إنَّ النحو بدأ بالاستقراء إذ أن أئمة النحاة وروادهم من لدن أبي الأسود الدؤلي قد لاحظوا كلام العرب وكيف يجري على ألسنتهم ، كما لاحظوا تغير أواخر الكلمات عند تأليف الجمل ، وقد هدت الملاحظة أبا الأسود لأن يستنبط من استقرائه نقط الإعراب وقادته الملاحظة لتغير نقط الإعراب على أواخر الكلمات لأن يستنبط قواعد عامة شبه الكلية مطردة مثل : أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب والمبتدأ مرفوع وغيرها، ثم جاء من بعده الأئمة الأعلام كابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء فاستخدموا القياس في ضبط أبواب النحو فالحقوا الشبيه بشبيهه والنظير بنظيره وعَوَّلوا على المطرد من غالب كلام العرب الموثوق بعربيتهم ، وهنا ينبغي الإشارة إلى أنَّ الاستقراء في عصر هؤلاء الأئمة قد اتسع لأنَّ السلائق كثر فيها الفساد ومع اتساعه كان ناقصاً لأنَّ التعويل كان على لغة قبائل معينة في زمان محدَّد عُرِف بعصر الاحتجاج .

وقد أكمل الخليل بن أحمد الفراهيدي بناء النحو بالتحليل والتفسير ممثلاً ومستشهداً وقائساً ومعللاً ، وقد استخدم القياس في التمثيل والاستشهاد كما استخدمه أيضاً في التحليل والتفسير وقد اعتمد على فكرة العامل في تفسير ظاهرة الإعراب ، هذه الظاهرة هي التي جعلت أبا الأسود يبتكر نقط الإعراب ثم دعته الملاحظة لتفسير تغير نقط الإعراب إلى ابتكار بعض أبواب النحو كالفاعل والمفعول به وغيرهما .

نفس ظاهرة الإعراب وتغير نقطه على أواخر الكلمات من حال إلى حال وفق الأبواب قادت الخليل إلى تفسيرها وتعليلها بصورة عملية تعليمية فاهتدى إلى فكرة العامل ، وفكرة العامل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقياس ونابعة من مسألة

الأصل والفرع[1] كقولهم الإعراب أصل في الأسماء فرع في الفعل المضـــارع ، والبناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء .

وبهذه الفكرة (فكرة العامل) استطاع الخليل أن يفسر تغير حركات أواخـــر الكلم عند التضام في تأليف الجمل ووفق هذه الفكرة علل كثيراً من أحكـــام النحـــو مما ساعد في فهمها وتطبيقها وعنه أخذ سيبويه فألف كتابه وكله يدور حول فكـــرة العامل وجاءت أبوابه مصنفة وفقها ومقرونة بعللها وكل ذلك يعود للقياس ولعـــل هذا ما جعل مؤلفي كتب التراجم يصفون الخليل بن أحمد بقولهم (قد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه)[2] . ولهذا السبب ذهب ابن خلـــدون إلى القول بأن الخليل هو الذي كمل الصناعة وهذبها[3] يقصد صناعة النحو .

وبظهور كتاب سيبويه اكتمل بناء النحو بالبصرة اعتماداً على القياس وقـــد صار كتاب سيبويه إماماً للنحاة في التأليف النحوي ، يقول ابن خلـــدون (ووضـــع فيها كتابه المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده ....)[4] .

---

(1) انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة مبحث (ارتباط فكرة العامل بالقياس صـــ 119 وما بعدها

(2) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، صـــ 54

(3) انظر المقدمة ، صـــ 604

(4) نفس المرجع ، صـــ 104 – 105

# دور القياس في بناء مذهب الكوفة

الكوفة أدخل في العراق وسكانها أقرب إلى الاختلاط بالأعاجم ولغة أعرابها ليست بها سلامة لغة أعراب البصرة ، وأكثر أعرابها يمن واليمن لا يحتج بلغاتها لتغيرها بالاختلاط بالفرس والأحباش .

وبين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة لذا لم تكن رحلة علمائها إلى البادية كرحلات علماء البصرة . ومن حيث وضع النحو ونشأته فلم يكن للكوفة فيها نصيب لمدة قرن كامل ، وقد روى المؤرخون أنّ البصريين هم الذين وضعوا النحو وتعهدوه بالرعاية قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه لانشغال علمائها برواية الأشعار والأخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر[1] .

فإذا كان طور وضع وتكوين النحو بصرياً فإن طور نشوئه ونموه بصري كوفي، لأن الكوفة في هذا الطور أقبلت على علم النحو تسهم فيه بالدرس والبحث والتصويب والتأصيل ، والطبقة الأولى من نحاة الكوفة تبدأ بالرؤاسي المعاصر للخليل بن أحمد الفراهيدي رأس الطبقة الثالثة لنحاة البصرة ومكمل النحو .

وأبو جعفر الرؤاسي هو أستاذ نحاة الكوفة أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء[2] وقد عاصر الخليل بن أحمد وتتلمذا معاً على عيسى بن عمر الثقفي وهذا أمر طبيعي أن يتتلمذ أستاذ نحاة الكوفة على أئمة النحو البصريين لأن علم العربية عنهم قد أخذ ولأن البصرة أقدم بناء من الكوفة[3] .

وإذا كان الرؤاسي قد أخذ عن أئمة نحاة البصرة كعيسي بن عمر الذي عرف بالقياس والأخذ به وتخطئة العرب وفقه ، فلابد أن يكون مثله قد أخذ بالقياس في بناء النحو الكوفي وله من الكتب : (التصغير) و(الإفراد والجمع) و(الوقف والابتداء) و(معاني القرآن) .

---

(1) محمد المطاوي ، نشأة النحو ، ص35 – 36 ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، عام 1995م .

(2) الزبيدي ، طبقات النحويين ، مصر ، ط2 ، عام 1995م .

(3) ابن النديم ، الفهرست ، ص64 .

وأخذ عنه من نحاة الكوفة تلميذاه المشهوران وهما: الكسائي والفراء ، أمَّا الكسائي فهو إمام نحاة الكوفة وهو معاصر لسيبويه إمام نحاة البصرة ، وقد أخذ عن يونس أحد أئمة البصرة وجلس في حلقة الخليل فأرشده إلى الخروج إلى البادية خاصة تهامة ونجد [1] ففعل وبقي بالبادية أربعين يوماً ، وللرؤاسي كتاب (الفيصل) وكان ثعلب قد أشار إلى أنه أول كتاب في نحو الكوفيين[2] غير أنه لا يعرف من نحوه شيئاً في كتب النحو القديم.

والدارس يقف عند الكسائي والفراء فيرى فيهما أصحاب المذهب الكوفي الذي بدأ يشيع ، وكل منهما عكف على كتاب سيبويه يأخذ منه سراً ، فالكسائي قرأ الكتاب على الأخفش والفراء كان أشد عناية من الكسائي بكتاب سيبويه حتى قيل إن شيئاً من كراريس الكتاب وجد تحت وسادته التي كان يجلس عليها [3].

وعليه يمكن القول إنَّ الكوفيين بنوا نحوهم على نفس الأصول المنهجية التي بنى عليها البصريون لأنهم تلامذة البصريين وإن خالفوهم فإن ذاك الخلاف كان في الفروع وفي التطبيق المنهجي للأصول كالسماع وحددوه زماناً ومكاناً وحال الراوي ، وكالقياس وسعته وضيقه واطراده وشذوذه .

ومثلما عني البصريون بالقياس وعولوا عليه في بناء نحوهم عني الكوفيون به أيضاً في بناء نحوهم والدليل على ذلك قول الكسائي في القياس واعتباره النحو قياساً في الأبيات الآتية :-

---

[1] سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو ، ص42 .

[2] ابن الأنباري ، نزهة الالباء ، ص 51-52 .

[3] السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص66 .

إنَّما النحو قيـــاس يتبـــع ... وبه في كل أمـــر ينتفـــع
فإذا ما أبصر النحو الفتـــى ... مرَّ في المنطق مرَّاً فاتســـع
فألفاه كـــلٌ من جالســـه ... من جليس ناطق أو مستمـــع
وإذا لم يبصر النحو الفتـــى ... هاب أن ينطق جبناً فانقطـــع
فتراه ينصب الرفع ومـــا ... كان من نصب ومن خفضٍ رفع
يقرأ القرآن لا يعرف مـــا ... صـــرف الإعراب فيه وصنع
والذي يعرفـــه يقـــرؤه ... وإذا ما شك في حرف رجـــع
ناظراً فيـــه وفي إعرابـــه ... فإذا ما عرف اللحن صـــدع
فهما فيـــه سواءً عندكـــم ... ليست السنـــة منـــا كالبدع
كم وضيع رفع النحو وكـــم ... من شريف قد رأيناه وضع[1]

وعلى ما يظهر من مضمون الأبيات يتضح أن الكسائي قد عنـــي بالقيـــاس وعول عليه في بناء النحو بل عدَّ النحو قياساً يتبع أي قواعد مطردة تتبع أحكامـــها في توليد الأمثلة وتأليف الكلام .

وفي خلاصة هذا المبحث يمكن القول إنَّ القياس بوصفه وسيلة منهجية كان له دور كبير في بناء النحو نشأة ونموّاً وتطوراً وتكاملاً في البصرة وفي الكوفـــة وما كان من خلاف بين نحاة المصرين لم يكن في الأخذ بالقياس وإنما كـــان فـــي طريقة تطبيق القياس من حيث الاطراد والشذوذ ومن حيث مصادره ومن حيـــث الفروع المتصلة به كالعامل والأصل والفرع .

وقد كانت مقولات الخليل في العامل وفي التعليل معتمد نحاة المصرين كمـا كان كتاب سيبويه إمامهم في التأليف والتدريس وإن أخفى ذلك الكوفيون وحـــاولوا أن يكون لهم نحو خاص بهم في المصطلح وفي المسائل الفرعية .

---

(1) القفطي ، إنباه الرواه ، ج 2 ، صـــ 267 .

# أوجه الاتفاق بين المذهبين

استقرأ مدونو النحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه فدققوا علله وصنفوها ثم وضعوا قوانينهم المطردة ، ولا شك في أن بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج على تلك القوانين المطردة فحاول النحاة تسجيله وتذييل بعض أحكامهم باستثناءات وتفريعات ، وبذلوا في ذلك جهداً صادقاً حتى لا يشذ على قوانينهم المطردة شيء ذو بال ، ومع ذلك شذَّت على استثناءاتهم نوادر لا قيمة لها وإنما العبرة بما اطرد في أكثر كلامهم وفي هذا يقول أحد المؤرخين (..... فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه مثل : أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع .... الخ )[1] .

كان هناك فريقان من علماء النحو : فريق حاول قصر الناس على السماع والتزامه والجمود عليه ، فلم يكتب لمذهبه البقاء لمخالفته طبائع الأشياء ولأنه من غير المعقول أن يكون الكلام كله في مختلف الأجيال وعلى تلاحق الأحقاب وارداً عن العرب بمفرداته وتراكيبه ، فالعرب إذا قالت : (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى عمرو وبشر وسعاد واردشير وغيرهم إلى ما لا يدخل تحت الحصر واثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال[2] .

وفريق ثانٍ عوَّل على القياس باعتباره ثاني أصول النحو ويأتي بعد النقل ، والقياس عند هذا الفريق يكون على كليات وقواعد مطردة مستنبطة باستقراء كلام العرب تلك القواعد والكليات مأخوذة مما اطرد وغلب في كلام العرب ، والى هذا الفريق الثاني يرجع الفضل في حياة اللغة حياة نشيطة إلى هذا الوقت الحاضر ومع انتسابهم جميعاً إلى مذهب القياس والأخذ به فهم يتفاوتون فيه . توسعاً وتضييقاً .

---

[1] ابن خلدون ، المقدمة ، صـ 604

[2] السيوطي ، الاقتراح ، صـ 58 – 59

ولمّا كان الكوفيون تلامذة لنحاة البصرة أخذوا بأصولهم المنهجية في بنـــاء نحوهم الكوفي ، ومعروف أن البصريين قد سبقوا الكوفيين فـــي إنشـــاء النحـــو وتكوينه فترة قرن من الزمان وأصلوا أصوله مثل السماع ، والقياس القائم علـــى الاستقراء والتعليل وما إليها ، ولم يكن لنحاة الكوفة من بد إلا أن يـــأخذوا بـــهذه الأصول المنهجية ويبنوا عليها نحوهم الكوفي فأخذوا بالقياس كما أخذوا بالســـماع وغيرهما من الأصول المنهجية .

ولما كان البحث هنا منصباً على بيان أوجه الاتفاق بين المذهبين في الأخـــذ بالقياس في تطوير بنيان علم النحو وجبت الإشارة إلى أن النحاة الكوفيين قد أخذوا بالقياس وفي هذا الأخذ اتفاق مع نحاة البصرة من الوجه النظري وإن خالفوهم فـــي التطبيق ، واتفق نحاة الكوفة مع نحاة البصرة في الأخـــذ بـــأعمدة القيـــاس التـــي ابتكرها الخليل بن أحمد الفراهيدي ليفسر بها قضايا النحو وأحكامه تفسيراً علميـــاً وتلك الأعمدة هي : فكرة العامل بأنواعه : اللفظي والمعنوي ، التقديري والمضمر والمحذوف ، وفكرة الأصل والفرع كقولهم الأصل في الأسماء الإعراب والأصـــل في الأفعال البناء ، والأصل في عمل الحرف المختص بالاسم الجر ، والمختـــص بالفعل الجزم ، والأصل في الاسم والفعل الدلالة المفردة .

اتفق نحاة الكوفة مع نحاة البصرة في الأخذ بتلك الأعمدة التي تقوم عليـــها مسألة القياس وكان الاتفاق من الوجه النظري بيد أنهم خالفوهم في تطبيـــق تلـــك الأعمدة .

اتفقوا معهم في الأخذ بالتعليل والتعليل قول بالعلة في كون الحكم النحـــوي ورد على هذا الوجه أو ذاك وكان الاتفاق نظرياً أيضاً أما من حيث التطبيق فقـــد كان بون الخلاف بين نحاة المذهبين شاسعاً .

وكان بين المذهبين وجه اتفاق أيضاً فيما يتعلق بالقياس وهو أخذ كل فريـــق وتسليمه بالكليات. النحوية والقياس عليها والاستشهاد والاحتجاج لها ، والمقصـــود بالكليات النحوية القواعد والقوانين النحوية المطردة التي استقرأها أئمة النحاة مـــن غالب كلام العرب مثل ، كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب وكل مضـــاف إليه مجرور ، وكل مبتدأ مرفوع و ..... الخ .

إذن اتفق نحاة الكوفة مع نحاة البصرة في اوجه نظرية تتعلق بالقياس وإجرائه وضبطه وتفسير مسائل النحو وفقه وهذا الاتفاق كما هو ملاحظ في أصول وكليات واختلفوا في مسائل وفروع تتعلق بتلك الكليات وفي هذا يقول ابن خلدون : (فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه ....)[1]

وقد انتهت الصناعة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي فهذّبها وكمل أبوابها وعنه أخذها سيبويه فكمل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها ووضع فيها كتابة المشهور والذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده في كل الأمصار : في البصرة وفي الكوفة والمغرب والأندلس ، ومصر والشام . يقول ابن خلدون في ذلك (... ثم طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة المصرين القديمين للعرب وكثرت الأدلة والحجاج بينهم ، وتباينت الطرق في التعليم وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد وطال ذلك على المتعلمين .... الخ)[2] .

وخلاصته يمكن القول : إنَّ الأصول المنهجية لكل واحد من المذهبين واحدة غير أن الاختلاف كان في تطبيق تلك الأصول ، والقياس كان عمود النحو الذي بني عليه في كلا المصرين وكان الاختلاف في تطبيقه وتطبيق أعمدته كالعامل والأصل والفرع والعلة والحكم وما إلى ذلك ، وهذا ما جعل بعض المعاصرين من دارسي اللغة والنحو يذهب إلى رأي مفاده أنَّ القول بمذهبين للنحو واحد بصري ، وآخر كوفي فيه كثير من التجوز والاتساع[3] ، والذي حملهم على ذلك ما وجدوه من الاتفاق بين نحاة المصرين في الأصول المنهجية لعلم النحو واختلافهم في المسائل والفروع[4] المتعلقة بالأصول والكليات والقواعد ، وهذا أمر واضح لأنَّ الناظر في مسائل الخلاف في كتب الخلاف وفي المطولات والشروح يجد الخلاف في التعليل وتقدير العوامل وتقديم المعمولات على العوامل وجوازه ومنعه ووجوبه.

---

[1] ابن خلدون ، المقدمة ، صـ 604

[2] نفس المرجع ، صـ 605

[3] انظر سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو ، صـ 62 – 63

[4] انظر إبراهيم السامرائي ، المدارس النحوية واقع وأسطورة ، صـ 63

# أوجه الاختلاف بين المذهبين

اتفق المذهبان على الأخذ بالقياس بوصفه واحداً من الأصول المنهجية لعلم النحو ، كما اتفقا على الأخذ بما يتعلق بالقياس كالعامل والأصل والفرع والتعليل هذا من حيث الوجه النظري غير أن الكوفيين – وهم تلامذة البصريين – قد خالفوا نحاة البصرة في تطبيق القياس وما تعلق به من عامل وتعليل ، كما خالفوهم في أمر السماع من حيث التطبيق والتحديد والاحتجاج .

ولما كانت هذه الدراسة معنية بأمر القياس خاصة فإن الباحث يركز على بيان أوجه الخلاف بين نحاة المصرين . فالبصريون هم منشئو النحو ومُكَوِّنوه في حين أنَّ نحاة الكوفة لم يشاركوا في بناء النحو إلا بعد قرن من إنشائه وتكوينه على أيدي نحاة البصرة[1] بدءاً من أبي الأسود الدؤلي وانتهاء بعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء .

وقد رسم البصريون خطتهم في بنائهم النحو بعد ما جعلوا الهدف منه نصب أعينهم ، وهو عصمة اللسان من الخطأ ، وتيسير العربية على من يتعلمها من الأعاجم ، لذا تحروا ما نقلوا عن العرب ، ثم استقرأوا أحواله ، فوضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من هذه الأحوال[2] ، وإن تناثر هنا أو هناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم تعاملوا معها وفق طريقتين : تأويلها حتى تنطبق على القاعدة ، أو إهمالها والقول بشذوذها والنص على أنها تحفظ ولا يقاس عليها[3] وهذا ما أسموه مطرداً في السماع شاذاً في القياس[4] .

إذن قام نهج نحاة البصرة في تطبيق القياس على قواعد وكليات وأحكام استنبطوها مما اطرد وغلب في كلام العرب وفق خطة منهجية محددة في السماع ، فالسماع عندهم عن العرب له حدوده المكانية والزمانية ، فهم لم يأخذوا إلا عن القبائل العربية المعروفة في نجد وتهامة اعتماداً على معيار الفصاحة وسلامة

---

(1) محمد الطنطاوي ، نشأة النحو ، صـ 37

(2) انظر ابن خلدون ، المقدمة ، صـ 604

(3) سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو صـ 70

(4) انظر ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، صـ 97 – 98

السليقة للبعد عن الاختلاط بالأعاجم،وما خرج عن هذه الخطة المنهجية لهم في السماع لا يأخذون به وكل ذلك احترازاً من المولد والملحون ؛ ولذا كانت قواعد النحو عند البصريين صارمة مطردة لأخذهم إياها عمن يوثق بعربيته ولكونها منتزعة مما اطرد في السماع والقياس[1] .

واختلف عنهم في هذه الصرامة المنهجية في تطبيق القياس نحاة الكوفة الذين لم تكن لهم أصول غير الأصول التي أخذوها عن أساتذتهم البصريين وخالفوهم في تطبيقها .

ففي القياس تساهل الكوفيين وقاسوا على الشاذ والملحون وعلى كلام من فسدت سليقته من الأعراب وأهل الحضر ومن هنا كان خلافهم مع البصريين في بعض المسائل ، ولهذا كان نحاة البصرة ينتقصونهم بهذا الأخذ ، يقول اليزيدي - وهو من نحاة البصرة - في الكسائي إمام نحاة الكوفة :

**كنَّا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأوَّل**
**فجاءنا قوم يقيسونه ... على لُغَى أشْيَاخِ قُطرَبُّل**
**فكلّهم يعمل في نقض ... ما به يصاب الحق لا يأتل**
**إنَّ الكسائي وأشياعه ... يرقون في النحو إلى أسفل[2]**

ومن هذا نشب الخلاف بين نحاة المصرين ، وكان في بادئ أمره هادئاً لا حدة فيه ولا عصبية واتضح فيما أثبته سيبويه في (الكتاب) من حكاية أقوال الكوفي ، ولم يكن في هذا الخلاف أكثر من المذاكرة وحكاية أقوال الآخر المخالفة والرد عليها[3] .

ولما قرَّب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصوهم بتربية أولادهم وبالإغداق عليهم ، إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم وأحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة ؛ لذا اجتهد الكوفيون في الدفاع عن مكانتهم وقفوا بالمرصاد للبصريين الذين يفوقونهم علماً فحالوا بينهم وبين النجاح المادي أو المعنوي

---

[1] انظر ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، صـ 97

[2] السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، صـ 60 – 61

[3] سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو ، صـ 45

وجرت بين علماء المذهبين كثير من المناظرات على توالي الطبقات والأعـــلام ، وقد كان الخلاف في مسائل فرعية لا أصولية .

وقد كثرت مسائل الخلاف بين نحاة المصرين مما دعا كثيراً من النحاة مـن المذهبين أن يؤلفوا كتباً في الخلاف الناشب في فروع مسائل النحو ، وأقـــدم مـــن ألف في الخلاف : أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي المتوفى عـــام 291 أو 298 هـــ وكتابه هو (اختلاف النحويين) ، ومن الكتب التي ألفت في الخلاف :-

1- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريـــون والكوفيـــون لابـــن كيسان المتوفى عام 320 هـــ ، وقد رد فيه على ثعلب .

2- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس ، وقد رد فيه علـى ثعلب .

3- الرد على ثعلب – لابن درستويه المتوفى عام 347 هـــ .

4- الاختلاف – لعبيد الله الأزدي* المتوفى 348 هـــ .

5- الخلاف بين النحويين – للرماني المتوفى عام 384 هـــ .

6- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين – لابن فارس المتوفي عام 395 هـــ .

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنبـــاري المتوفي عام 577 هـــ ، وله كتاب آخر في الخلاف اسمه (الواسط) ذكـــــره ابـــن الشجري في أماليه .

8- التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين – لأبي البقـــاء العكـــبري المتوفى عام 616 هـــ وقد ظهر له بتحقيق محمد خير الحلواني كتاب في الخـــلاف بعنوان (مسائل خلافية) .

9- الإسعاف في مسائل الخلاف – لابن إياز المتوفي عام 681 هـــ .

---

* هو : أبو القاسم عبد الله بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، النحوي ، حدث عن محمد بـــن الجهم بمعاني القرآن ، توفى عام 348 هـــ ، انظر : نزهة الالباء لابن الأنباري ، ص 214 – 215 .

هذه الكتب التي أوردها سعيد الأفغاني[1] تدل دلالة قاطعة على أن الخلاف بين نحاة المصرين في فروع الأصول قد اشتدت وطأته، لذا كثر التأليف فيه وكان التعصب لأحد الفريقين والتحامل على الآخر بادياً في بعض هذه المؤلفات لذا استدرك صاحب (الإنصاف) في مقدمته محترساً بقوله : (على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف)[2] .

ولعل كتاب (الإنصاف) لأبي البركات بن الأنباري يعد أشهرها لأنه وصل لأيدي الدارسين في حين أن كثيراً من كتب الخلاف قد ذكرت عناوينها في كتب التراجم والطبقات ، ولاستقراء مسائل الخلاف بين نحاة المصرين يجدر بالباحث الرجوع لكتاب (الإنصاف ) .

(أ) وأول مسائل الخلاف ما يتصل منها بفكرة العامل التي تعد من أعمدة القياس ومن أهم المقولات النحوية في تفسير حركات الإعراب وقد ابتكرها الخليل وأخذ بها الكوفيون ومبعث الخلاف تقدير العامل :-

1- فمثلاً في المبتدأ والخبر ، يرى الكوفيون أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان[3] في حين أن البصريين يرون أن المبتدأ يرفع بالابتداء والخبر يرتفع بالابتداء ، أو بالابتداء والمبتدأ ، أو بالمبتدأ .

2- ومما اختلفوا فيه رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ، فالبصريون يرون أنَّ الظرف إذا تقدم على الاسم ارتفع الاسم بالابتداء ، في حين يرى الكوفيون أنَّ الاسم يرتفع بالظرف ووافقهم المبرد والأخفش في أحد قوليه[4] .

3- واختلفوا أيضاً في العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا) إذ يرى الكوفيون أنَّ الاسم يرتفع بـ (لولا) في حين يرى البصريون أن الاسم الواقع بعد (لولا) يرتفع بالابتداء[5] .

---

(1) سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو ، صـ 90 – 92

(2) بن الأنباري ، الانصاف ج1 ، صـ 5

(3) نفسه ، ج1 ، صـ 44 وما بعدها – المسألة الخامسة

(4) نفسه ، ج1 ، المسألة السادسة صـ 51 وما بعدها

(5) نفسه ، ج1 ، المسألة العاشرة صـ 70 وما بعدها

4- ومما اختلفوا فيه أيضاً عامل النصب في المفعول ، إذ يرى البصريون أنَّ الفعل يعمل وحده في الفاعل والمفعول في حين يرى الكوفيون أنَّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل معاً ، وقال بعضهم : العامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وفي المفعول معنى المفعولية[1] والأمثلة الواردة في (الإنصاف) بخصوص تقدير العامل وخلاف نحاة المصرين فيها كثيرة يكتفي الباحث بما أورد للتدليل على الخلاف في تطبيق فكرة العامل وهي فكرة ترتبط بالقياس ارتباطاً وثيقاً .

(ب) ومن المسائل التي اختلفوا فيها ولها علاقة بالعامل عمل الأداة ومن أمثلة خلافهم في ذلك :

1- عمل (إنْ) المخففة النصب في الاسم ، فالكوفيون يرون أنها لا تعمل النصب في الاسم واحتجوا بأن قالوا إنما زال عملها بالتخفيف لانتقاء شبهها بالفعل الماضي ، ويرى البصريون أنها تعمل كما تعمل المشددة واحتجوا بقوله تعالى ﴿ وإنْ كلاًّ لما ليوفيهم ربك أعمالهم ﴾ في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير[2] .

2- إمكان إتيان (كي) حرف جر ، فالبصريون يرون أن (كي) تكون حرف نصب ويجوز أن تكون حرف جر في حين أن الكوفيين يرون أنها لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، واحتج الكوفيون بالقياس ، في حين احتج البصريون بجواز دخولها على (ما) الاستفهامية[3] .

(ج) ومن مسائل الخلاف ما يتصل ببناء الجملة وترتيب أجزائها وهذا يتعلق أيضاً بفكرة العامل من حيث القوة والضعف وجواز التقديم ووجوبه ومن أمثلة ذلك :-

---

[1] المصدر السابق جـ1 ، المسألة الحادية عشرة صـ 78 وما بعدها

[2] نفسه ، ج1 ، المسألة الرابعة والعشرون ، صـ 195

[3] نفسه ، ج2 ، المسألة الثامنة والسبعون ، صـ 570 وما بعدها

1- تقديم الخبر على المبتدأ ، إذ يرى البصريون أنَّ تقديم خبر المبتدأ عليه مفـــرداً كان أو جملة جائز وقد احتجوا بما ورد من كلام العرب وأشعارهم ، في حيـــن أنَّ الكوفيين يرون أنه غير جائز واحتجوا بالقياس[1] .

2- تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهن ، إذ يرى البصريون عدم جواز ذلك وقـــد وافقهم الفراء من الكوفيين ، في حين يرى الكوفيون جواز ذلك واجمعـــوا أنـــه لا يجوز تقديم خبر (مادام) عليها[2] .

3- تقديم معمول اسم الفعل عليه ، إذ يرى البصريون عدم جواز تقديم معمـــولات (عليك) و (دونك) و (عندك) في الإغراء ووافقهم الفراء ، في حين يرى الكوفيـون جواز تقديم المعمول عليهن[3] .

(د) ومما اختلفوا فيه من المسائل الإعراب التقديري والإعـــراب مســـألة متعلقـــة بالقياس ومؤدية إليه والأصل فيه أن يكون ظاهراً على أواخر الأســـماء المعربـــة غير أن بعض الأسماء يتعذر ظهوره عليها.ومن قبيل ذلك اختلافهم في الأســـــماء الستة ، إذ يرى البصريون أنها معربة من مكان واحد والـــــواو والألـــف والياء حروف الإعراب ، وقال الأخفش في أحد قوليه إنها دلائل إعراب كما في التثنيـــة والجمع .

ويرى الكوفيون أنها معربة من مكانين واحتجوا بالقياس واحتج البصريـــون بقياس آخر[4] ومن هذا القبيل أيضاً اختلافهم في إعراب المثنى وجمـــع المذكـــر السالم . إذ يرى البصريون أن الألف والواو والياء في المثنى وجمع المذكر السالم حروف إعراب .

وذهب الأخفش والمبرد المازني إلى أنها ليســـت بـــإعراب ولا حـــروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب ، وقال الجرمي انقلابها هو الإعراب .

---

(1) المصدر السابق ، ج1 ، المسألة التاسعة ، صـــ 65 وما بعدها

(2) نفسه ، ج1 ، المسألة السابعة عشرة، صـــ 155 وما بعدها

(3) نفسه ، ج1 ، المسألة السابعة والعشرون ، صـــ 228 وما بعدها

(4) نفسه ،ج1 ، المسألة الثانية ، صـــ 17 وما بعدها

ويرى الكوفيون : أن هذه الحروف بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ووافقهم قطرب . وأحتج الكوفيون بالقياس كما احتج البصريون بقياس آخر[1] .

ما ذكر بعض من المسائل التي اختلف فيها نحاة المصريين وقد ركز الباحث على ما كان الخلاف فيه بسبب تطبيق القياس أو بسبب ما كان متعلقاً بالقياس كتقدير العوامل وما تعلق بها من حذف وذكر وتقديم وتأخير ، وبعض وجوه الإعراب وما إلى ذلك .

ومن الخلاف بين نحاة المصرين ما كان في أمور تخرج عن دائرة القياس النحوي كالاشتقاق وكبعض القضايا الصوتية التصريفية مثل : الإعلال والإبدال ، ومثل ما يتعلق بالدلالة في بعض الأبنية كمسألة المذكر والمؤنث .

ومما سبق عرضه من نماذج لبعض مسائل الخلاف يلاحظ في كثير منها مما أورد الباحث)وما لم يورد أن بعضاً من نحاة أحد المذهبين قد وافق جمهور نحاة المذهب المخالف ، فالمبرد مثلاً – هو بصري – وافق الكوفيين في بعض المسائل وخالف جمهور نحاة البصرة وكذلك فعل الأخفش)والكسائي وهو المؤسس الفعلي لمذهب الكوفة وافق جمهور نحاة البصرة في بعض المسائل وخالف جمهور نحاة الكوفة ومثله فعل بعض الأحيان الفراء . وهذا ما يدعو لإعادة النظر في إطلاق(مذهب) أو(مدرسة)على نحو أحد المصرين ، لأن الخلاف ليس في أسس النحو وأصوله ومبادئه التي ما زال العمل جارياً عليها .

إذن كان الخلاف بين نحاة المصرين خلافاً في الفروع لا في الأصول وهو خلاف أذكته العصبية وزادت أواره المصالح الدنيوية كسباً للمال وسعياً نحو الجاه بنيل الحظوة والمكانة عند خلفاء بني العباس . هذا ما يجعل الباحث يتحفظ في إطلاق مصطلح(مذهب)على كل من اجتهاد نحاة المصرين اختلافاً واتفاقاً . ويذهب الباحث لأبعد من ذلك فهو يرى أنَّ إطلاق مصطلح(مدرسة)من قبل المعاصرين على نحو كل مصر من المصرين وعلى نحو سائر الأمصار الإسلامية فيه كثير من التجوز والاتساع خاصة إذا أخذ في الحسبان مفهوم

---

(1)المصدر السابق ، ج1 ، المسألة الثالثة ، صـ 33 وما بعدها

مصطلح(مدرسة)على المنحى الإفرنجي الذي طرأ في أوربا الحديثة إبان عصر النهضة ، إذ صار الفرنجة في العصور الحديثة يطلقون هذا المصطلح على كل جماعة تعتقد في رأي واحدٍ وتعمل وفق قواعد محددة مشتركة وهذا ما لم يتوفر في نحو المصرين إذ أن بين نحو المصرين اتفاق في الأصول واختلف نحاتهما في المسائل الفرعية المتعلقة بتطبيق الأصول وإجراء القواعد والقوانين والأسس ، ومن فروع الخلاف أيضاً اختلاف المصطلح في بعض المفاهيم النحوية غير أن السائد الآن وفي معظم شروح ومختصرات ومطولات المتأخرين هو مصطلح النحو البصري بينما اندرس معظم المصطلح الكوفي ولم يبق منه إلا قليلاً .

والباحث فيما ذهب إليه من القول بالتجوز والاتساع في إطلاق مصطلح ( مدرسة)على نحو كل من المصرين ونحو سائر الأمصار الإسلامية كالمغرب والأندلس والشام ومصر ، والقول بالتحفظ في إطلاق مصطلح(مذهب)أيضاً مسبوق إليه من قبل بعض المعاصرين الذين أشاروا إليه على استحياء[1] ، أو بجرأة ووضوح[2] .

وخلاصة القول في هذا المبحث هي أن الخلاف بين نحاة المصرين كان في مسائل فرعية تتعلق بالقياس وبغير القياس وفي بعض المصطلحات ومع ذلك لا يوجد اليوم من كتب النحو الكوفي ما يدل على مذهب شامل على خلاف النحو البصري الذي وصلت منه مصادر وافية كالكتاب الذي صار إماماً للنحاة في كل الأمصار والأعصار ، وكالمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج . هذه المصادر تشتمل على أبواب كثيرة في النحو والصرف وهي كتب مطولة تشتمل على الأصول والفروع ، وليس للكوفيين كتب كهذه تشتمل على نحوهم أصوله وفروعه ومسائله ، والذي وصل من نحوهم مسائل متفرقة في شروح ومطولات المتأخرين كابن مالك وابن هشام وأبي حيان والأشموني وغيرهم،ومسائل متفرقة أيضاً في معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للكسائي ومعظم مؤلفاتهم في اللغة والتصريف والملاحن مثل (ما تلحن فيه العامة) للكسائي ، و(إصلاح المنطق)

---

(1) انظر : سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو ، صـ 62 – 64

(2)أنظر : إبراهيم السامرائي ، المدارس النحوية أسطورة وواقع ، صـ 139 – 141

لابن السكيت . ولهذا السبب ولأسباب أخرى موضوعيـــة وعلميـة سـاد نحـو البصريين وبقي على تطاول القرون وحكمت سنة الحياة لصالحه وإن كان بعـض أئمة المذهب الكوفي قد انتصروا على بعض أئمة البصريين بسـبب قربـهم مـن السلطان فتطاولوا بجاههم ودالتهم على خصومهم البصريين .

# ضوء علم اللغة الحديثة وابن مضاء الأندلسي

اختار الباحث في هذا المبحث الأخير من الفصل الخامس أن يعرض القياس في ضوء علم اللغة الحديث، ويعرض رأي ابن مضاء الأندلسي الذي دعا إلى هدم النحو وبناء نحو جديد ثم يوضح بعد ذلك تحامل كثير من المعاصرين من دارسي اللغة والنحو على علم النحو العربي، وعلى أصوله خاصة زاعمين أنه تأثر بالمنطق الأرسطي وبالفلسفة والجدل الفكري وابتعد عن دراسة اللغة وهم في ذلك مستندين على بعض آراء ابن مضاء الأندلسي، وعلى ما يسمى المنهج الوصفي في دراسة اللغة وكثير منهم يردد رأي الآخر من غير نظر متعمق في علم النحو العربي وفي منهجه وأصوله التي عليها بني وأسس .

ولمناقشة هذا التحامل مناقشة موضوعية علمية يعطي الباحث أولاً فكرة مجملة عن علم اللغة الحديث فعلم اللغة الموصوف بـ(الحديث) ترجمة لمفهوم المصطلح الإنجليزي (linguistics) وهو علم ظهر في ثلاثة القرون المنصرمة : الثامن عشر ، والتاسع عشر ، والعشرين وموضوع هذا العلم كما يحدده العالم السويسري دي سوسير في كتابه (Course in General linguistics) بأنه دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها[1] .

هذا العلم ازدهرت بحوثه في بلاد الفرنجة في ثلاثة القرون المنصرمة ، ففي القرن الثامن عشر انشغل علماء اللغة الفرنجة في البحث عن نشأة اللغة وأصل هذه النشأة ، وهو بحث غيبي انصرفوا عنه بعد افتراضات كثيرة وجهود مضنية لتأييد تلك الافتراضات .

ثم اتجهت الدراسة في هذا القرن إلى المقارنة بين اللغات بعد اكتشاف السير وليم جونز[2] اللغة السنسكريتية وإظهاره العلاقة بين هذه اللغة واللغة الإغريقية واللاتينية .

---

(1) د. محمد عيد ، أصول النحو العربي ، صـ 59

(2) المرجع نفسه ، صـ 59

وفي القرن التاسع عشر اهتم علماء اللغة بدراسة تطور اللغة في فتراتها المختلفة في الأصوات أو الصرف أو النحو أو الدلالة ، وأدى ذلك إلى ازدهار بحوث القياس والاستقراء ، وتقسيم اللغات ومعرفة القوانين التي تتأثر بها اللغة في تطورها ، واستعان علماء اللغة الفرنجة في بحوثهم بعلوم أخرى ، كعلوم الحياة ، والنفس ، والاجتماع إذ سادت فكرة أن اللغة كائن حي ينمو ويتطور .

وفي القرن العشرين فرق عالم اللغة السويسري دي سويسر بين نوعين من الدراسة في البحث اللغوي دراسة تاريخية ، ودراسة وصفية، وقد انتصر العلماء في هذا القرن للمنهج الوصفي في دراسة اللغة وأهم ما يميزه : التجرد والموضوعية والاعتماد في المادة المدروسة على الشكل والوظيفية[1] .

ومع أن في علم اللغة الحديث عدة مناهج للبحث في اللغة كالمنهج التاريخي ، والمنهج المقارن فإن كثيرا من دارسي العربية المعاصرين قد أولعوا بالمنهج الوصفي .

وقد وجه علماء اللغة من متبعي المنهج الوصفي نقدا عنيفا إلى ما أسموه (النحو التقليدي) وهي كلمة تعبر عن مفهوم المصطلح الإنجليزي (Traditional grammar) ويمكن حصر تلك الانتقادات في النقاط الآتية :-

1- أهمل النحو التقليدي التنغيم وأثره في التفريق بين معاني الجمل ، لأن التقليديين نظروا إليه نظرة سطحية ولم يربطوه بالدلالة .

2- لكل كلمة عدة صيغ تختلف فيما بينها ، ويسمى هذا في النحو التقليدي باسم الإعراب في حين أن الدرس اللغوي الحديث يتناول الصيغ وما بينها من اختلاف في إطار علم الصرف أو علم دراسة الصيغ (Morphology) .

3- يهتم النحو التقليدي بأقسام الكلمة اهتماما كبيرا وتبدأ معظم المؤلفات بالحديث عن تلك الأقسام وهذا التقسيم يعود إلى فلاسفة اليونان كأرسطو .

4- إنّ النحو التقليدي يحدد قواعد اللغة بناء على فهم المعنى أولا لأنه يهتم بالعلة دائما .

---

(1)المرجع السابق ، صـ 60

5- لم يميز النحو التقليدي بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة واهتم باللغة المكتوبة وركز على أنواع منها مما جعله يقدم القواعد على أساس معياري .

6- خلط النحو التقليدي مستويات التحليل اللغوي خلطاً شديداً بحيث لا تتحدد أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي في نسق منهجي واضح ، وإنما هي تتداخل تداخلاً ، يؤدي إلى تناقص الأحكام في كثير من الحالات[1] .

وقد أغرم كثير من دارسي اللغة من علماء العرب المعاصرين بالمنهج الوصفي وسحبوا ما فيه من نقد كان منصباً في الأساس الأول على نحو اللغة اللاتينية واليونانية خاصة – على نحو العربية ونعتوه بكثير من النعوت ، فهو نحو معياري يهدف لتعليم متكلمي اللغة كيف يتكلمون ولا يهدف إلى وصف كلامهم وأخذ القواعد منه ، وهو نحو مهتم بالعلة والعامل والتأويل والتقدير ومن هناء جاءت دعوتهم لإصلاح النحو وتيسيره وتصفيته وغير ذلك من المسميات والدعوات .

ولما حقق الدكتور شوقي ضيف كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء الأندلسي وأخرجه للناس مطبوعاً وجد كثير من المتعلقين بالمنهج الوصفي ضالتهم في بعض آرائه فانطلقوا بهدف أو بغير هدف يدعون إلى إصلاح النحو العربي ، والى إلغاء نظرية العامل وغير ذلك من الدعوات،ولعل كل هذا نوع من التعلق بالحداثة والعصرية ، ومن هؤلاء الدكتور محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث) وقد انتقد الدكتور محمد عيد أصول النحو العربي خاصة القياس وفكرة العامل وقد ذهب إلى أن القياس كان نتاج التأثر بالمنطق اليوناني والعامل كان نتاج التأثر بالفلسفة اليونانية[2] .

ولعل الرد على هذه الآراء والانتقادات للنحو العربي خاصة في قواعده وأصوله كالقياس وما تعلق به من فكرة العامل يكون من علم اللغة الحديث خاصة

---

[1] د. محمد سليمان ياقوت ،منهج البحث اللغوي من صـ 118 – 119 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، عام 2002م

(2)انظر أصول النحو العربي ، صـ 5 – 7 وصـ 99 – 100

المنهج التحويلي الذي أبدعه نعوم تشومسكي* عالم اللغة الأمريكي ، وقد كان هـذا المنهج ثورة على المنهج الوصفي ، ويذهب بعض الباحثين إلى أن تشومسكي أبدع هذا المنهج في علم اللغة الحديث نتيجة لاطلاعه على النحو العربي والعبري[1] .

وما قاله تشومسكي ومتبعو المنهج التحويلي من كلام عن البنيـة العميقـة والبنية السطحية والتحويل والكفاءة[2] وما إلى ذلك يدعم النحـو العربـي القديـم ويبرهن على علمية النحاة القدامى ويدحض ما ذهب إليه بعض المعاصرين مـن الآخذين بالمنهج الوصفي ، وما كان يعتبره الوصفيون نقاط ضعـف فـي النحـو العربي كقولهم إنه مبني على أن يعنى بقضايا عقلية لا تخضع للملاحظـة مثـل : التعليل والتقدير والتأويل وغيرها، لكن ما اعتبره الوصفيون نقاط ضعف في نهج النحو العربي (التقليدي) صار محل تقدير والتقاء مع المنهج التحويلي ومـن هـذه الجوانب :

أ/ قضية الأصلية والفرعية وهي قضية متعلقة بالقياس في النحو العربي ، بل هـي واحدة أعمدته ، إذ قاس النحاة الفرع على الأصل كما قاسوا الأصل على الفرع، هـذه القضية يراها التحويليون أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية السـطح ، فجعلوا المفرد أصلاً والجمع فرعاً لأنه يحتاج إلى علامة ، والفعل فـي الحـاضر أصل وفي الماضي فرع لأنه يحتاج إلى علامة ، وقريب من هذا ما يقوله سـيبويه إن الأشياء أصلها التذكير ثم تختص ، والتذكير أشدّ تمكناً ، كما أن النكـرة أشـدّ تمكناً من المعرفة .

ب/ قضية العامل : وهي قضية أساسية في بناء النحو العربي وتعتبر إحدى دعـائم القياس وبها تم تفسير تغير حركات الإعراب والتقدير والحـذف ، والتحويليـون يرون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السـطح وهـذا يقتضـي فـهم

---

* أفرام نعوم تشومسكي ، عالم لغوي معاصر ، مبتدع المنهج التحويلي ، أمريكي الجنسية ، ولد بفلادلفيا عـام 1928م ، عمل أستاذ كرسي بمعهد ماسوشتس ، نشر كتابه التراكيب النحوية عام 1957م الذي احدث ثورة في علم اللغة . انظر : محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغوي ، ص135 .

[1] محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغوي ، صـ 140

(3)انظر المرجع نفسه ، صـ 113 – 137

علاقات التأثير والتأثر بينهما وعلى ضوء هذه العلاقة يمكن فهم ظواهر مشتركة بين جميع اللغات وهي : الحذف ، والزيادة ، والترتيب .

فالحذف له قواعده المطردة في العربية وفق القياس والعامل واشتهر التحوليون به ولهم أمثلة عليه في اللغة الإنجليزية, وظاهرة التقديم والتأخير المتعلقة بالترتيب لها علاقة كبيرة بالقياس والعامل وقوته ، وقد لاحظ التحوليون أنّ عناصر الجملة معرضة لتغيير مكانها وهذا عندهم مرتبط بالتحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية[1] .

وبعد إعطاء فكرة عن علم اللغة الحديث وبعد تقويم القياس النحوي في ضوئه يمكن عرض رأي ابن مضاء الأندلسي في القياس وما تعلق به من علة وعامل غير أنه قبل عرض رأيه لابد من إعطاء نبذة تعريفية بشخص ابن مضاء.

فهو : أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة ، له تقدم في علم العربية ، واعتناء وآراء فيها ، ومذاهب مخالفة لأهلها . صنف من الكتب : (المشرق في النحو) ، و(الرد على النحويين) ، و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) ، ناقضه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه (تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو)[2] .

لم يصل من كتبه النحوية إلا كتاب (الرد على النحاة) ، وهو كتيب صغير حققه الدكتور شوقي ضيف ما وجد هذا الكتاب صدى واسعاً لدى المعاصرين خاصة متبعي المنهج الوصفي من علم اللغة الحديث .

ولما كان ابن مضاء ظاهري المذهب فإن آراءه في النحو قد جاءت امتداداً لمذهبه الفقهي القائم على إنكار القياس والعمل بالنص فقط[3] ، والأخذ بظاهر النص من غير تأويل ولا تقدير ولهذا أنكر فكرة العامل كما استهجن كثرة التقديرات في العوامل ، كما دعا للتخلي عن العلل الثواني والثوالث ، وتمارين التصريف .

---

(1) د.محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي ، صـ 557 – 558

(2) السيوطي ، بغية الوعاة ، ج1 صـ 323

(3) د.محمد إبراهيم البناء ، مقدمة تحقيق الرد على النحاة ، صـ 8

والناظر في مقدمة المؤلف لكتابه يتيقن أنَّ النحو متأثر بالفقه وأنه إنما أسس لحفظ كتاب الله والإعانة على تعلّمه وتنزيل أحكامه ، فإذا كان فقه الأحناف والشوافع وغيرهم قد أثرت أصوله في أصول النحو فإن فقه الظاهرية قد أثرت أصوله في ابن مضاء وظهرت في دعوته لنقض بعض ما يتعلق بأصول النحو كالعامل والعلة والقياس[1] .

وموقفه من القياس ليس حاسماً كموقفه من العامل والعلل الثواني والثوالث ومسائل التمارين فهو يقبله إذا شهد له نص من كلام العرب ويرفضه إذا لم يشهد له نص من كلام العرب[2] .

وقد وعد ابن مضاء أن يقدم كتاباً فيه نحو خالٍ من فكرة العامل – التي هي عمود القياس – يحيط بكل أبواب النحو بيد أن هذا الكتاب لم يصل ولعله كتاب (المشرق في النحو) وإذا كان كتابه الموعود صورة لما قدمه في الأبواب التي تناولها في قضية العامل في كتاب (الرد على النحاة) فهو كتاب خالٍ من المنهج لأنه في أثناء التطبيق في كتاب (الرد على النحاة ) يستخدم (علقت) عوضاً عن (أعملت) وفي موضع آخر يحيل الأمر على السماع عن العرب[3] ، وهو بهذا لم يقدم بديلاً لفكرة العامل التي دعا إلى التخلي عنها .

فابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) دعا إلى إسقاط ثلاثة أشياء من صناعة النحو هي :-

1- فكرة العامل ، وهي عمود القياس النحوي .

2- العلل الثواني والثوالث .

3- تمارين التصريف .

فهو في الدعوة لإسقاط فكرة العامل رائد لم يسبق إلى ذلك وما عرف أحد من النحاة قبله دعا إلى إسقاط العامل ، أما الدعوة إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث وتمارين التصريف فمسبوق إليها وكان عليه أن يذكر المتقدمين الذين

---

(1) انظر بن مضاء الأندلسي ، الرد على النحاة صـ 63 – 68

(2) انظر المصدر السابق ، صـ 130 – 134

(3) انظر الرد على النحاة ، صـ 85-87

أثاروا ما أثار مثل ابن حزم الأندلسي وابن سنان الخفاجي وقد كانت كتبهم معروفة على عهده بالأندلس .

ولعل سؤالاً يرد على الخاطر، لماذا أقبل المعاصرون على كتاب ابن مضاء ؟ وتعلقوا بآرائه وبحثوا فيها عن السند والدليل في المنهج الوصفي ؟

ولعل الإجابة هي لأنهم وجدوا في كتابه عبارة (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف ما يستغنى النحوي عنه ،وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه)[1] وكان أمر النحو إبَّان صدور الكتاب وإطلاعه يشغل العلماء والمثقفين ورجال التربية فأثار فيهم الظمأ ولم يروهم فأقبلوا على النحو العربي نقداً وتجريباً وإصلاحاً ومحاولة تيسير ، ومحاولة إحياء .

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول : إنَّ ما أثاره ابن مضاء من دعوة لإلغاء فكرة العامل وجدت صدى لدى المعاصرين غير أنه لم يقدم بديلاً علمياً تعليمياً يفسر ظاهرة اقتران الألفاظ وتغير حركات الإعراب على أواخرها ، ولم يستطع المعاصرون أيضاً تقديم بديل لفكرة العامل .

أما الدعوة لإلغاء ما يتعلق بالقياس من علل ثوان وثوالث فهي ترديد لرأي قال به كثير من علماء النحو الأوائل وقال به فقهاء وعلماء مثل ابن حزم الأندلسي[2].

وما ورد من كلامه عن القياس في معرض مناقشته العلل الثواني والثوالث يظهر أنه لا ينكره أساساً ولكنه ينتقد وجود أركانه المعروفة ليكون قياساً صحيحاً .

وعلى ما سبق ذكره يمكن القول إنَّ استعراض القياس وما تعلق به من عامل وحذف وتقدير وتعليل وتمارين في ضوء علم اللغة المعاصر خاصة المنهج التحويلي يؤيد ما ذهب إليه أئمة النحاة العربية ويدحض ما أثاره المعاصرون من متبعي المنهج الوصفي في علم اللغة الحديث ، ومن المتشبثين ببعض آراء ابن مضاء وإن كانت تلك الآراء النحوية امتداداً لمذهبه الفقهي الظاهري، تلك الآراء

---

[1] المصدر السابق ، صـ 69

[2] انظر : محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي ، صـ 259

مسبوق إليها ولكنه رائد في الدعوة لإلغاء فكرة العامل ومع ذلك لم يقدم بديلاً لـــها يكون في موضوعيتها وعلميتها في تفسير ظواهر الإعراب والحذف والإضمـــار والتقديم والتأخير ، فالدعوة لإلغاء فكرة العامل من قبله (ابن مضاء) ومـــن قبـــل المعاصرين تظل دعوى من غير برهان ما لم يقدم البديل العلمي الموضوعي لتلـك الفكرة .

# الخاتمـــة

بدأت هذه الدراسة بشرح مفهوم القياس في بعض العلوم الإنسانية موضحة مفهومـــه الإجرائي مبينة أنواعه التي أثرت في القياس النحوي ، ومحددة علاقته بالصوغ القياسي ، ومتتبعة أطواره نشأة وتطوراً نضجاً وتنظيراً .

ولم تَغْفل وظيفته في بناء النحو أبنية وتراكيب ، حذفاً وإضماراً ، ووصلاً وفصـــلاً ، تقديمـــاً وتأخيراً ، إطراداً وشذوذاً . وقبل ذاك حددت مصادر استقراء قواعده الكلية التي تطرد أمثلته قياساً إليها وهي القران الكريم وقراءاته والحديث ، الشـــريف ، وكلام العرب الموثوق بعربيتهم شعراً ونثراً ثم بيَّنت أركانه التي يقوم عليها من أصل ، وفرع وعلة ، وحكم ، ووضحت علاقته بالاستشهاد والاحتجاج وأثـــر ذلك في توثيق الشعر والنثر العربي القديم ، كما بينت صلته بفكرة العامل التـــي تعتـــبر مـــن أهم المقولات النحوية التعليمية كما وصفت تأثره بأصول الفقه وعلوم الحديث ونفت تأثره بالمنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية إلا قليلاً .

ثـــم أخـــيراً تناولت دوره في بناء مذهبي البصرة والكوفة نافية ، صحة إطـــلاق مصطلح مدرسة بمفهومه الفلسفي المعاصر على المذاهب النحوية عامة وعلى مذهبي الكوفة والبصرة خاصة ، وقد وضحت بصورة جلية أن نحو كل من المصـــرين قد قام على القياس بوصفه أصلاً منهجياً ولم يكن الخلاف فيه بل كان الخلاف في طريقة تطبيقه من حيث كثرة الشواهد وقلتها ومن حيث ما تعلق به من علـــة وعـــامل ، وقـــد عرضت لأوجه الاتفاق والاختلاف بين نحاة المصرين في مســـالة القـــياس ، ثم انتهت هذه الدراسة بالرد على منتقدي القياس النحوي كابن مضـــاء الأندلســـي ومـــن تلقفـــوا دعوته من المعاصرين خاصة دراسي المنهج الوصفي في علم اللغة الحديث ، وقد شفعت ردها بما وصل إليه علم اللغة الحديث وبالأخص المنهج التحويلي الذي ابتدعه نعوم تشومسكي .

وبعد ذا يود الباحث أن يورد النتائج التي توصل إليها في نهاية هذه الدراسة بعد الاستقراء والتحليل والتتبع التاريخي في مطولات النحو ومختصراته وفي كتب تراجمه وطبقاته وما كتب حوله من دراسات نقدا أو توجيهاً والنتائج هي :-

1/ القياس ظاهرة فكرية مصدرها عقل الإنسان وما اختزنه فيه من سابق تجارب وقراءات ومعايشات ، وسماع وملاحظة،وهو بهذا الوصف يمارسه الناس جميعاً في أنشطتهم اليومية المتصلة بقضايا الحياة بما في ذلك النشاط اللغوي سماعاً وفهما ، وتكلماً ، وقراءةً ، وكتابةً تعليماً وتعلماً وتفهيماً وتفاهماً .

2/ القياس وهو أحد الأصول المنهجية التي يقوم عليها البحث العلمي والتأليف المنهجي لدى علماء الإسلام في الفقه وعلم الكلام والنحو وعلم اللغة والبلاغة وغيرها ، نشأ نشأة فطرية طبيعية في بيئة الحضارة الإسلامية وتطور ونضج بها ، وهي بيئة صاغ عقلها العلمي وفكرها العقدي وممارستها السلوكية القرآن الكريم ، فهو إذن نتاج العقلية الإسلامية ، وليس لمنطق أرسطو ، وفلسفة اليونان أثر في نشأته وتطوره ونضجه ممارسة وتنظيراً،وما يزعم من أثر لمنطق أرسطو وفلسفة اليونان في القياس النحوي فمجرد تمسك بأهداب الفروض يدفعه التتبع التاريخي لمسألة القياس من لدن النشأة إلى طور التنظير .

3/ القياس أنواع كثيرة غير أن ما يتعلق بهذه الدراسة ثلاثة أنواع،هي : القياس الأصولي،والقياس الأرسطي المنطقي ، والقياس اللغوي،والنحوي أحد أنواعه ، وقد تأثر القياس النحوي نشأةً وتطوراً ونضجاً وممارسةً وتنظيراً بالقياس الأصولي الفقهي كما تأثر بعلم الكلام لأنَّ البيئة واحدة.ومن الطبيعي أن يتأثر جديد العلوم وناشؤها بأولها وناضجها،وقد كانت أصول الفقه بما فيها القياس سابقة لعلم النحو وأصوله نشأةً وتطوراً ونضجاً ، كما أن علم الكلام كان سابقاً لعلم النحو لذا كان أثر أصول الفقه وعلوم الحديث والقراءات والتفاسير وعلم الكلام واضحاً في علم النحو وفي أصوله خاصة القياس ، ومن جهة ثانية أثر النحو في الفقه والكلام والتفسير ، وهذا أمر طبيعي أن تتبادل العلوم التأثير والتأثر في البيئة العلمية الواحدة،خاصة أنها تخدم هدفاً واحداً وهو المحافظة على القرآن ومحاولة فهمه وتنزيله في واقع الحياة . أما قياس المنطق فلم يكن له أثر يذكر في القياس النحوي خاصة في النشأة والتطور والنضج وإن كان له من أثر فقد كان بعد القرن الخامس الهجري لدى المتاخرين في التعريفات والحدود .

4/ للقـياس النحوي مكانة أصيلة بين الأصول المنهجية للبحث النحوي ، فهو في المرتـبة الثانية بعد السماع الذي يحتل المرتبة الأولى ، لأنَّ النحو كله قياس ومن أنكـر القياس فقد أنكر النحو ، فالنحو قياس يتبع كما ذهب إلى ذلك الكسائي إمام نحاة الكوفة .

5/ للقـياس الـنحوي ضوابط تحكم استخدامه لدي النحاة وتضبط منهجية تطبيقه وطـرده وتمنع فوضى الأحكام النحوية الصادرة وفقه ، ومن تلك الضوابط كثرة الاستعمال ، والاطراد ، وموثوقية نقل مصادره التي استنبطت منها قواعده وكلياته ، ومـنها المصـير إلـى ماله نظير في كلام العرب أولى ، والفروع تنحط عن الأصول وغيرها .

6/ للقـياس وظـيفة فـي بناء النحو لأنَّ له المرتبة الثانية بين الأصول المنهجية للبحث النحوي وقد ذهب أئمة النحاة إلى أن النحو كله قياس لأنه معقول من منقول والقـياس يؤدي إلى تعدية حكم المنقول إلى المعقول المتجدد تبعاً لحاجات متكلمي اللغة وقد ثبتت للقياس وظيفة يؤديها في الحذف ، والإضمار ، والوصل ، والفصل والتقديم والتأخير ، وفي العوامل ، وشروط العمل وغيرها في الأبنية والتراكيب .

7/ للقـياس علاقـة وطيدة بفكرة العامل لأن تلك الفكرة تعتبر إحدى ركيزتين قام علـيهما عمـود القياس النحوي ، أولى الركيزتين مسألة الفرع والأصل ، وثانيهما فكرة العامل التي يتحدد دورها المطرد عند تضام الأبنية في تأليف التراكيب .

8/ فكرة العامل فكرة علمية تعليمية من أهم المقولات النحوية التي ابتكرها الخليل لتفسـير اضطراد حركات الإعراب وتعاقبها على أواخر الكلمات عند تضام تلك الكلمـات في تأليف الجمل ، وفقها يمكن تفسير مسالة الإعراب وتعليم الضبط في القراءة والتكلم عند إنشاء الكلام مراعاة للوظائف النحوية للكلمات داخل التراكيب والجمـل ، وعلى منتقديها من القدامى كابن مضاء ، ومن المعاصرين من متبعي المـنهج الوصفي أن يأتوا ببديل علمي تعليمي يقوم مقامها في تعليم النحو وتفسير أحكامـه ، وقد أثبت الواقع عجز ابن مضاء وعجز المعاصرين عن الإتيان ببديل لها لأن ابن مضاء وعد أن يؤلف كتاباً في النحو خالياً من العوامل ولم يف بوعده

، والمعاصرون ، ما قدموا جديداً فيما أسموه تجديد النحو ، أو تيسيره أو تصفيته وغير ذلك من العبارات الرنانة .

9/ ممـــا يرتبط بفكرة العامل في النحو العربي قضايا الحذف والإضمار والتقدير والـــتأويل وهي قضايا واجهت هجوماً ونقداً عنيفاً من قبل ابن مضاء والمعاصرين من متبعـــي المـــنهج الوصفي في علم اللغة الحديث غير أن تلك القضايا وجدت سنداً وتعضـــيداً فـــي المـــنهج التحويلـــي فـــي علم اللغة المعاصر الذي ابتدعه نعوم تشومسكي خاصة مسائل التحويل والبنية العميقة والبنية السطحية .

10/ للقـــياس دور في بناء نحو المصرين البصرة والكوفة،ودوره في هذا الأمر كبـــير وعظـــيم لأن كـــلاً من نحاة المصرين قد اعتمد القياس في البحث النحوي المنهجي ولم يختلفوا فيه وفي العمل به ، وإنَّما كان اختلافهم في طريقه تطبيقه من حيـــث الكثرة والقلة والشذوذ والاطراد ، ومن حيث ما تعلق به من تعليل وعامل وما جرى من تأويل وتقدير .

11/ليس صحيحاً إطلاق مصطلح ( مدرسة ) بمفهومه الفلسفي والعلمي , الإفرنجي المعاصر على نحو المصرين البصرة والكوفة ونحو الأمصار الإسلامية الأخرى، لأنَّ بيـــن نحو المصرين وما تبعه من نحو الأمصار الإسلامية الأخرى اتفاق في الأصـــول المنهجـــية للبحـــث والتأليـــف النحوي كالنقل ، والقياس ، والإجماع ، والاستصـــحاب والاستحســـان ، وغـــيرها،وهذا ينتفي في مدرستين مختلفتين لأنَّ المدرسة تعني جماعة من الفلاسفة أو العلماء يعتقدون في مبدأ واحد أو فكر واحد ويعملون وفق أصول مشتركة تميز مدرستهم عن غيرها من المدارس،فالاختلاف بيـــن مدرسة وأخرى اختلاف في الأصول والقواعد لا في الفروع والمسائل،وإذا قيس خلاف نحاة المصرين إلى هذه القاعدة يظهر أنه خلاف في الفروع والمسائل والوســـائل،لا خـــلاف فـــي الأصول والمناهج.والذي يؤكد ذلك أن القارئ لكتب الخـــلاف ومطـــولات النحو لا يعدم أن يجد نحويا كوفيا خالف نحاة الكوفة ووافق نحـــاة البصـــرة كما لا يعدم أن يجد نحوياً بصرياً خالف نحاة البصرة ووافق نحاة الكوفـــة ، فالكســـائي فـــي بعض المسائل خالف نحاة الكوفة،ووافق نحاة البصرة ، والأخفش خالف نحاة البصرة في بعض المسائل ووافق فيها نحاة الكوفة،ومثله فعل

المبرد في بعض المسائل، وكل ذلك ينفي بقوة صحة إطلاق مصطلح مدرسة على نحو المصرين الكوفة والبصرة ويوضح أن ما سماه المعاصرون مدارس نحوية فيه مجانبة للصواب وانزلاق عن المفهوم الصحيح لمصطلح مدرسة كما يوضح أن ما سماه متأخرو النحاة مذاهب نحوية فيه كثير من التجوز، ولا يعدو أن يكون أمر النحو فيه خلاف فرعي أججته العصبية لكل مصر وأوقدت ناره السياسة وما تستتبعه من مصالح الجاه والمال .

وأخيراً يمكن القول إنّ هذه الدراسة يمكن أن تكون منطلقاً لبحوث ودراسات أخرى فيما أثارته من قضايا وأمور جديرة بالدرس والتفصيل، فيما أوجزته، أو تصحيح ما يمكن أن تكون قد وقعت فيه من أوهام وأحكام ربما كانت من اجتهاد الباحث، وما وصلت إليه من نتائج ليست نهائية ولا حاسمة لأن فوق كل ذي علم عليم ، ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾ .

وإنّ الباحث ليرجو أن تلقى هذه الدراسة من الأساتذة الأفاضل والقراء الكرام ما يقومها ويصحح أحكامها ونتائجها إن كانت قد وقعت في الوهم أو التجاوز والمجانبة، أو كانت قد صادفت الحقيقة والصواب ، والحمد لله الذي هدانا لهذا والصلاة والسلام على سيد البلغاء قاطبة وعلى آله وأصحابه الميامين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

**الباحث ...**

# ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة القياس النحوي أصولاً وضوابط ، ووظيفة ، ودوراً في بناء مذهبي البصرة والكوفة وقد تتابعت هذه الدراسة وتوالت متكاملة في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول متلوة بخاتمة . تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع القياس النحوي بوصفه واحداً من أهم الأصول المنهجية التي قام عليها البحث النحوي من لدن أبي الأسود الدؤلي إلى الإمام السيوطي .

بدأت هذه الدراسة في فصلها الأول بتعريف وتحديد مفهوم القياس في عدد من العلوم ذات الصلة بعلم النحو خاصة وبعلم اللغة عامة ، ولأن اللغة ظاهرة إنسانية لها أبعادها الاجتماعية والنفسية والثقافية والعقدية ، فقد عرض الباحث موضحاً مفهوم مصطلح (القياس) في علم الاجتماع ، وعلم النفس وأصول الفقه ، والمنطق ، إضافة إلى تحديد مفهومه المتعلق بالدراسات اللغوية والنحوية .

فالقياس في اصطلاح النحاة هو حمل فرع على أصل بعلة لتعديه حكم الأصل إلى الفرع،وهو أيضاً حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، هذا المفهوم نفسه هو مفهوم القياس في أصول الفقه ، وقد أوضح الباحث نوعين من القياس لهما علاقة تأثير وتأثر بالقياس النحوي وهما : القياس الأصولي ، وقد أثبت الباحث أن له أثراً كبيراً وواضحاً في القياس النحوي بحكم البيئة الواحدة لكل من الفقه والنحو ، والثاني هو القياس المنطقي وقد نفى الباحث أن يكون له تأثير في نشأة وتطور ونضج القياس النحوي لأن بيئة الحضارة الإسلامية قد رفضت المنطق اليوناني ووقفت منه موقفاً حاسماً.وقد شاعت بين الأوساط العلمية فيها مقولة: (من تمنطق فقد تزندق ) ، وذهب الباحث إلى أنَّه لو كان من أثر للقياس المنطقي في القياس النحوي،ففي التعريفات والحدود لدى المتأخرين الذين جاءوا بعد القرن الخامس .

وقد تتبع الباحث نشأة القياس النحوي وتطوره ونضجه إلى طور التنظير، فبين أن النشأة كانت فطرية بعامل القرآن والحديث والفقه وغيرها من العلوم الإسلامية،وكان مفهوم القياس مركوزاً في عقول النحاة من غير تعريف ولا تنظير

بيد أنه كان يتجلى في الجانب العملي الذي هو طرد القاعدة وتعديه المثال إلى حكمها ورد الخطأ إلى الصواب وضم باب إلى باب وإلحاق مسالة بمسألة ، وقد تجلى ذلك واضحاً لدى أبي الأسود الدؤلي وتلامذته ومن جاءوا بعدهم إلى أن بلغ عبد الله ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء إلى أن تبلور وتكامل على يدي الخليل وتلميذه سيبويه الذي اعتمده بصورة قاطعة في تأليفه الكتاب .

ثم تتبعت الدراسة وصفاً وتحليلاً واستقراءً إفراد القياس بالتأليف وبدايات الدرس النظري الخاص به وبأصول النحو من لدن ابن السراج في كتابه (الأصول) ومروراً بالزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) إلى ابن جني في (الخصائص) .

وقد بينت الدراسة بصورة كبيرة مبلغ تطور ونضج التناول النظري لأصول النحو عامة والقياس خاصة في كتاب الخصائص ووضحت تكامل النضج ووضوحه في مؤلفات ابن الأنباري الخاصة بأصول النحو مثل : (لمع الأدلة) و (الإغراب) و (الإنصاف) و (أسرار العربية) ، وتابعت الدراسة هذا التطور التنظيري للقياس وأصول النحو إلى أن وقفت به عند الإمام السيوطي في (الاقتراح) و (المزهر) وبينت أن هذا الاقتراح كان نتاجاً وتهذيبا وترتيباً لما ضمن في (الخصائص) و (لمع الأدلة) و (الإنصاف) .

وفي الفصل الثالث وضح الباحث مصادر القياس وهي القرآن الكريم والحديث الشريف ، وكلام الموثوق بعربيتهم المنقول نقلاً صحيحاً كما ذكر أركانه وهي الأصل والفرع والعلة والحكم واصفاً كلاً مبيناً ما تعلق به من شروط وأنواع وقضايا ، وفي معرض ذلك تناول علاقة القياس بمسألة الاستشهاد والاحتجاج ، كما تناول صلته بفكرة العامل ثم بين مكانته من أصول النحو .

وبعد ذلك عرضت الدراسة لوظيفة القياس في بناء النحو أبنية وتراكيب تقديماً وتأخيراً ووصلاً وفصلاً وحذفاً وعوامل ومواقع إعراب وشروط عمل . وقد وصفت الدراسة وظيفة القياس في كلٍّ من الحذف والوصل والترتيب وعوامل

الإعراب وشروط العمل ومواقع الإعراب، مدعمة ذلك بالأمثلة والنماذج . وقد بينت أن القياس هو الذي يحفظ للغة حيويتها وتجددها في إطار من أصولها وجذورها أصالة ومعاصرة ووصلاً للماضي بالحاضر تعبيراً عما استجد في الحياة من مفاهيم وأفكار ومعاون .

وانتهت الدراسة ببيان دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة، موضحة أنّ الأخذ بالقياس والعمل وفقه في البحث والتأليف النحوي، متفق عليه بين المذهبين وإن كان من خلاف ففي طريقة التطبيق سعة وضيقاً وتقيداً بحدود الزمان والمكان المحددين للفصاحة والسلامة اللغوية .

وفي إطار ذلك عرضت الدراسة أوجه الاتفاق وأوجه الخلاف بين نحاة المصرين في مسألة القياس، وأوضحت أن الخلاف لم يكن في الأخذ بالقياس والعمل وفقه، وإنما كان في طريقة تطبيقه وفي ما تعلق به من عامل وعلة وحكم وفي كل ذلك بينت الدراسة أن بعضاً من نحاة الكوفة وافقوا نحاة البصرة في بعض المسائل والأحكام مخالفين نحاة مصرهم، كما بينت أيضاً أن بعضاً من نحاة البصرة قد وافقوا نحاة الكوفة في بعض المسائل والأحكام مخالفين نحاة مصرهم. وبناء على ذلك توصلت الدراسة إلى نفي صحة إطلاق مصطلح مدرسة على اتباع نحو كل من المصرين والأمصار الأخرى، لأن المدرسة وفق مفهومها الغربي علمياً وفلسفياً تعني جماعة من العلماء أو الفلاسفة تقول برأي واحد وتعمل وفق مبادئ مشتركة وأصول متفق عليها ، وأصول كل مدرسة تخالف أصول الأخرى وهذا ما يميز المدارس عن بعضها ، وهذا ما لم يتوفر في نحو المصرين والأمصار الأخرى إذ الاتفاق على الأصول حاصل بين النحاة والخلاف بينهم في الفروع والمسائل والوسائل .

وانتهت الدراسة إلى نتائج موضوعية منها :

١ - إن القياس النحوي نشأ في بيئة الحضارة الإسلامية نشأة فطرية وتطور متأثراً بالعلوم الإسلامية كالفقه والحديث والكلام وليس لمنطق أرسطو أثر في ذلك وما كان له من أثر فلدى المتأخرين وفي الحدود والتعريفات .

2 – للقياس ضوابط تحكم استخدامه وتضبط الأحكام التي يتوصل إليها وفقه ومن تلك الضوابط : كثرة الاستعمال ، والاطراد ، ووجود النظير في كلام العرب وغيرها .

3 – للقياس مصادر هي القرآن الكريم وكلام العرب الموثوق بعربيتهم ، والحديث الشريف كما له أركان يقوم عليها هي الأصل والفرع والعلة والحكم.

– للقياس علاقة بمسألة الاحتجاج والاستشهاد مما أدى إلى توثيق الشعر الجاهلي والإسلامي وتمييزه عن المنحول والمولد والمصنوع وكان ذلك وفق منهج النقل والتحمل الذي ابتدعه علماء الحديث .

4 – للقياس علاقة وطيدة بفكرة العامل إذ تعتبر هذه الفكرة إحدى ركيزتين قام عليهما عمود القياس وقد أدت هذه الفكرة مهمة تعليمية وعلمية في تفسير أحكام الإعراب وتعليمها ولا زالت تؤدى هذه المهمة بكفاءة واقتدار .

5 – من هاجموا فكرة العامل لم يأتوا لها ببديل علمي يفسر أحكام الإعراب وقضاياه ولا تعليمي يمكّن المتعلم من الضبط عند تأليف الكلام تكلماً وقراءة .

6 – العامل ليس عاملاً حسياً إنما هو عامل اقتران لفظي أو معنوي. بملابسته تتعاقب حركات الأعراب عند بناء الجمل رفعاً ونصباً وجراً وجزماً .

7 – ما نتج عن فكرة العامل في البحث النحوي من حذف وإضمار وتقدير وتأويل وتقديم وتأخير تعضده أفكار تشومسكي واتباع المنهج التحويلي في علم اللغة الحديث خاصة قضايا التحويل وما ارتبط بها من كلام عن البنية العميقة والبنية السطحية وهذا يرد انتقادات متبعي المنهج الوصفي من دارسي العربية الذين هاجموا النحو العربي استناداً إلى مقولات المنهج الوصفي .

# ABSTRACT

This study investigated *Al-gayyas Al-nahwy* in terms of concepts, its origin and historical development. Many factors such as *fiqh, hadith, Kalam* and *al-mantiq*, that have great impact on *ilm alnahu* also has been discussed in relation to *mazhab al-kufa* and *al-basrah.*

The study used descriptive methodology and the results showed that *al-gayyas* has been used in many occasions such as *fiqh, kalam* and has been influence by the Islamic environment. *Al-gayyas* proved to be very important particular for *mazhab al-kufa and al-basrah*. The results also showed that there is strong relationship between *al-gayyas* and the idea of the factor based on the transformation theory.

These results are very important for the new researcher and those who need to construct curriculum in *ilm alnahu.*

# ثبت المراجع


| | | |
|---|---|---|
| 1- | د. إبراهيم السامرائي | المدارس النحوية أسطورة وواقع ، دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن ، د.ت . |
| 2- | إبراهيم مصطفـــــى وآخرون | المعجم الوسيط ، دار الدعوة للتأليف والنشر ، استنبول – تركيا . |
| 3- | ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات | [1]الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت 1419هـ– 1998م . |
| | | [2]نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنادر ، الأردن ، الزرقاء، ط3 1415هـ – 1995م |
| | | [3]أسرار العربية ، تحقيق فخر صالح قدارة ، ط1 ، دار الجيل بيروت 1415هـ – 1995م . |
| | | [4]الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط2 ، دمشق 1957م . |
| | | [5]لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق د. عطية عامر ، بيروت ، 1963م . |
| 4- | ابن الجزري | النشر في القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان 1975م . |
| 5- | ابن جماعة | تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم ، حيدر أباد – الدكن ، 1953م . |
| 6- | ابن جني | [1]سر صناعة الإعراب – تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، مطبعة الحلبي ، بيروت ، د.ت . |

| | | |
|---|---|---|
| | | [3]قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – لبنان ،ط3 ، 1419هـ – 1998م . |
| 16- | ابن يعيش يعيش ابن علي | شرح المفصل ، القاهرة ، د.ت . |
| 17- | أبو البقاء الكفوي أيوب ابن موسى | الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1413هـ – 1993م . |
| 18- | أبو حامد الغزالي | المنخول من تعليقات الأصول ، تحقيق محمد حسن هيتو ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 1419هـ – 1998م . |
| 19- | أبو حيان الأندلسي | [1]تفسير البحر المحيط ، مطبعة السعادة ، د. ت. |
| | | [2] ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى احمد النحاس ، ط1 ، د. ت . |
| 20- | أبو حيان التوحيدي | الامتناع والمؤانسة ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، د. ت . |
| 21- | أبو الطيب اللغوي | مراتب النحويين ، تحقيق محمد الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط2 ، 1394هـ – 1974م . |
| 22- | أبو عبيدة معمر ابن المثنى | مجاز القرآن ، تحقيق محمد فؤاد . مطبعة الخانجي ، 1953م . |
| 23- | أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي | فيض نشر الانشراح – من روض طي الاقتراح ، تحقيق د. محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية . الإمارات –دبي ، ط1 ، 1421 هـ – 2000م . |

| | | |
|---|---|---|
| 24- | أبو الفرج الأصبهاني | الأغاني ، تحقيق علي بن الحسين القرشي ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، د.ت |
| 25- | أبو هلال العسكري الحسن عبد الله سهل | الصناعتين الكتابة والشعر ، تحقيق د. مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1404 هـ، 1984م . |
| 26- | أحمد بن فارس | الصاحبي في فقه اللغة ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، 1910م . |
| 27- | الأخفش الأوسط سعيد ابن مسعدة | معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس ، الكويت 1979م. |
| 28- | بروكل مان | تاريخ الأدب العربي ، ترجمة عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، مصر ، ط4 ، 1977م . |
| 29- | البغدادي عبد القادر بن عمر | خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، المطبعة السلفية بالقاهرة ، 1347هـ – تحقيق عبد السلام هارون 1979م . |
| 30 | د. تمام حسان | [1]اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء . د.ت . |
| | | [2]اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء 1980م . |
| | | [3]الأصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1982 م . |
| | | [4]مناهج البحث في اللغة العربية ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، 1979م . |
| 31- | الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر | البيان والتبيين ، تحقيق د. علي ابو ملجم ، ط1 ، دار مكتبة الهلال ، بيروت 1408هـ 1988م . |

| | | |
|---|---|---|
| 32- | الجرجاني عبد القاهر | المقتصد ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، بغداد ، العراق 1985م . |
| 33- | الجرجاني علي بن محمد ابن الشريف | كتاب التعريفات ، معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي ، تحقيق د. عبد المنعم الحفني ، دار الرشاد ، القاهرة ، د. ت . |
| 34- | الجمحي محمد بن سلام | طبقات فحول الشعراء ، دار المدني بجدة ، 1400 هـ ، 1980م . |
| 35- | جميل صليبا | المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط 1 ، 1973م . |
| 36- | الحريري أبو القاسم ابن علي بن محمد | درة الغواص ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1417 هـ - 1996م . |
| 37- | حسن خميس الملخ | التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان- الأردن ، ط1، 2001م . |
| 38- | دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع | مهمات المتون ، جمع وطباعة دار الفكر ، بيروت- لبنان ، د. ت . |
| 39- | رمضان عبد التواب | أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه في بحوث ومقالات في اللغة ، القاهرة / الرياض ، 1982م |
| 40- | الزبيدي أبو بكر محمد ابن الحسن الأندلسي | طبقات النحويين واللغويين ، دار المعارف ، مصر ، ط1 ، القاهرة . |
| 41- | الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق | مجالس العلماء ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3، 1420هـ - 1999م . |
| 42- | الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر | المفصّل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د.ت . |
| 43- | السبكي تاج الدين | طبقات الشافعية ، القاهرة ، د.ت . |

| | | |
|---|---|---|
| 44- | سعيد الأفغاني | من تاريخ النحو العربي ، تاريخ ونصوص ، مكتبة الفلاح ، الكويت 1400هـ - 1980م . |
| 45- | سعيد جاسم الزبيدي | القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 1997م . |
| 46- | سيبويه عمرو بن عثمان ابن قمبر أبو بشر | الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط2 ، 1977م . |
| 47- | السيد أحمد الهاشمي | القواعد الأساسية للغة العربية حسب متن ألفية ابن مالك ، دار الكتب العربية ، بيروت - لبنان . |
| 48- | السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله | أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، دار الاعتصام ، ط1 ، 1405هـ - 1985م . |
| 49- | سيف الدين الآمدي | المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، تحقيق وتقديم حسن محمود الشافعي ، القاهرة 1403هـ - 1983م . |
| 50- | السيوطي الحافظ جلال الدين عبد الرحمن | [1]بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر 1979م -1399 هـ، ط2 . |
| | | [2]الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط3 ، القاهرة 1985م . |
| | | [3]الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط1 ، 1418هـ - 1998م . |
| | | [4]المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين ، صيدا ، بيروت ، 1986م . |

| | | |
|---|---|---|
| 51- | الشافعي محمدابن ادريس | الرسالة ، تحقيق أحمد محمد شاكر،القاهرة 1979م . |
| 52- | شرف الدين علي الراجحي | في اللغة عند الكوفيين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992م |
| 53- | شوقي ضيف | [1]المدارس النحوية ، دار المعارف القاهرة ، ط8 1968م . |
| | | [2]منهج البحث الأدبي ، دار المعارف ، مصر ، ط3 1972م |
| 54- | الشيخ محمد الطنطاوي | نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، د.ت . |
| 55- | عائشة بنت الشاطئ | مقدمة في المنهج ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المغرب ، 1971م . |
| 56- | عباس حسن | النحو الوافي ، دار المعارف بمصر ، ط5 ، د. ت |
| 57- | عبد الصبور شاهين | [1]في التطور اللغوي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1405هـ - 1985م . |
| | | [2]دراسات لغوية ، القياس في الفصحى والدخيل في العامية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1406هـ - 1986م . |
| 58- | عبد العال سالم مكرم | [1]القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، دار المعارف ، مصر 1965م . 1384هـ . |
| | | [2]اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم ، عالم الكتب ، مصر ، ط1 ، 1995م . |
| 59- | عبد الغفار حامد هلال | العربية خصائصها وسماتها ، القاهرة ،ط4 ،1995م . |

| | | |
|---|---|---|
| -60 | عبد الكريم محمد الأسعد | بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ط1 ، 1403هـ 1983م . |
| -61 | عبد الوهاب خلاف | علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي ، مطبعة النصر ، القاهرة ، ط3 ، 1947م . |
| -62 | عبده الراجحي | النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، بيروت 1986م . |
| 63 | العكبري أبو البقاء | مسائل خلافية في النحو ، تحقيق محمد خير الحلواني ، دار الشروق ،بيروت-لبنان، ط1 ، 1412 هـ -1992م . |
| -64 | عفيف دمشقية | (1)المنطلقات التأسيسية إلى النحو العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط1 ، 1978م . |
| | | (2)خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش والكوفيون) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط2 ن 1982م . |
| -65 | علي أبو المكارم | تقويم الفكر النحوي ، بيروت ، لبنان ، د.ت . |
| -66 | علي سامي النشار | مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت . |
| -67 | عبد الواحد وافي | فقه اللغة ، دار النهضة ، مصر للطباعة والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، 1945م . |
| -68 | علي النجدي ناصف | سيبويه إمام النحاة ، عالم الكتب بالقاهرة ، 1979م . |
| -69 | غازي حسين عنابة | ناهج البحث العلمي في الإسلام ، دار الجيل، بيروت ، ط1 ،1415هـ |

| | | |
|---|---|---|
| 70- | الفارابي أبو نصر | إحصاء العلوم .تحقيق د.عثمان أمين ،ط2 ، القاهرة 1948 . |
| 71- | الفيومي أحمد بن محمد ابن علي | المصباح المنير ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1987م . |
| 72- | القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف | إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ،1986م |
| 73- | ماجد الصائغ | الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، د.ت . |
| 74- | مازن المبارك | (1)الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط3 ، 1995م . |
| | | (2)العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، دمشق ، سوريا ،د.ت |
| 75- | المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد | المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة . |
| 76- | محمد أبو زهرة . | أصول الفقه ، القاهرة ، د. ت . |
| 77- | محمد عجاج الخطيب | لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ط1986،1 |
| 78- | محمد ماهر حمادة | المصادر العربية والمعربة ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، 1391 – 1971م . |
| 79- | محمد المختار ولد أباه | تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 1417هـ – 1996م . |
| 80- | محمد الخضر حسين | دراسات في العربية وتاريخها ، المكتب الإسلامي ، مكتبة دار الفتح ، دمشق ، سوريا ، 1379هـ – 1960م . |

| | | |
|---|---|---|
| 81- | محمود أحمد نحلة | أصول النحو العربي دار المعرفة الجامعية ، مصر 2002م . |
| 82- | محمود السعران | علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي ، دار المعارف ،مصر ،1962م |
| 83- | محمد عيد | أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة والحديث ، عالم الكتب القاهرة ، ط6 ، 1967م . |
| 84- | محمود سليمان ياقوت | (1)أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000م . |
| | | (2)منهج البحث اللغوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2002م . |
| 85- | محمود فهمي حجازي | (1)البحث اللغوي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، 1993م |
| | | (2)مدخل إلى علم اللغة ، دار الثقافة ،القاهرة 1982م |
| 86- | منى إلياس | القياس في النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر ، دمشق ، ط1 ، 1405م . |
| 87- | مهدي المخزومي | (1)في النحو العربي نقد وتوجيه ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ط1 ، 1964م . |
| | | (2)في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ط3 1985م . |
| 88- | نديم مزعشيلي وأسامة مزعشيلي | الصحاح في اللغة والعلوم ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1974م . |
| 89- | ياقوت الحموي | معجم الأدباء القاهرة 1923م . |